

أصوات الدarfوريين

توثيق آراء اللاجئين الدarfوريين حول السلام والعدالة والمصالحة



مشروع لـ ٢٤ ساعة من أجل دارفور
DARFURIANVOICES.ORG

توثيق آراء اللاجئين الدarfوريين
حول السلام والعدالة والمصالحة

أصوات الدarfوريين

الكتاب،
والمساهمون،
والباحثون الميدانيون

جوناثان لوب
بنجامين نايمارك روز
ماثيو بولبي
إيثان سيلر
تشاد هازليت
محي الدين عبد الله
عبد الباقي أبو شنب
النور آدم
حسين إدريس آدم
بسمات أحمد
عبد الكريم بشر
زهير بشار
خميس حسن دجيمي
عوض حسن
أندريس هاستروب
دكتور صديق آدم عيسى
عبدالعزیز إدريس
محاسن عزالدين
عبد الرحيم كدوك
سعاد منصور
منيرة محمد
جعفر أبكر محمد
شامة حسن محمد
محمد الفتيح عمر
كولين ريموند
عزيزة الشيخ
زينب سليمان
جيروم توبيانا

مشروع لـ ٢ ساعة من أجل دارفور
DARFURIANVOICES.ORG



مخيم إيريديمي للاجئين، شرق تشاد.





إمرأة وطفل يستعدان لعاصفة رملية،
مخيم غاغا للاجئين، شرق تشاد.





نساء يحملن الماء من موقع توزيع المياه،
مخيم جبل للاجئين، شرق تشاد.





لعبة كرة قدم،
مخيم جبل للاجئين، شرق تشاد.





مشروع لـ٢٤ ساعة من أجل دارفور
بالتعاون مع:

ريس بوبليكا

رابطة أبناء دارفور بنيويورك

مشروع إعادة تأهيل دارفور

شبكة التدخل في الإبادة الجماعية

مشروع لوفينشتاين لحقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة ييل

المعلومات والآراء المقدمة في هذا التقرير هي لـ٢٤ ساعة من أجل دارفور، فقط، ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات المتعاونة.

المحتويات

ملاحظات عن الخلفية	٣	الكتاب، والمساهمون، والباحثون الميدانيون
٢١	١٢	المنظمات الشريكة
٢٥	١٥	نظرة عامة على المشروع
٢٧	١٥	سؤال البحث
٣٢	١٩	موجز تنفيذي
٣٢	٢٢	النتائج
٤١	٢٥	١. التركيبة السكانية للمشاركين
٤١	٢٦	٢. سبل العيش
٤٢	٢٦	٣. التعرض للعنف
٤٣	٢٦	٤. الأسباب الجذرية للعنف
٤٥	٢٦	٥. السلام في الشروط العامة
٤٥	٣٠	٦. إتفاقات السلام وعمليات السلام
٤٥	٣٤	٧. التعويضات
٤٦	٣٥	٨. الديمقراطية
٤٧	٣٦	٩. المصالحة
٤٨	٣٨	١٠. العفو
	٣٨	١١. العدالة في الأحكام العامة
	٣٩	١٢. العدالة التقليدية
	٤٠	١٣. العدالة الجنائية الدولية
	٤١	١٤. السلام والعدالة
	٤٣	١٥. آليات قول الحقيقة
	٤٤	١٦. التمرد في دارفور
	٤٨	١٧. الأرض
	٥٢	التوصيات
	٥٨	الملحق: المنهجية
	٦٥	شكر وتقدير
	٦٥	مصادر التمويل
	٦٧	معلومات حول كيفية الاتصال



نظرة عامة على المشروع

«أصوات الدarfوريين» هو مشروع يهدف الى توثيق وجهات نظر اللاجئين الدarfوريين في تشاد حول قضايا السلام والعدالة والمصالحة، توثيقاً منهجياً. وقد أنشئ هذا المشروع ليكون بمثابة الآلية التي يمكن من خلالها نقل هذه الآراء بدقة لواقعي السياسات، والوسطاء، والأطراف المتفاوضة، ولأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين.

يتكون هذا المشروع من عنصرين، هما: (١) عينة استطلاع عشوائية تمثل مجموعة اللاجئين الدarfوريين بأكملها، والتي تعيش في مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، و(٢) إجراء مقابلات معمقة مع قادة المجتمع المدني والقبلي، ومع قادة المتمردين الذين يعيشون أيضاً في تشاد.

في أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٨، أُجريت بحوث تجريبية في نجامينا، وأبيشي، ومخيم غاغا، كما وأجريت بحوث أولية في كل من الـ١٢ مخيم للاجئين الدarfوريين في شرق تشاد من إبريل/نيسان حتى يوليو ٢٠٠٩. وأجريت مقابلات مع ما مجموعه ٢١٥٢ لاجئ، ينقل هذا التقرير تفاصيل وجهات نظرهم.

سؤال البحث

يسعى هذا المشروع الى الإجابة عن السؤال البحثي الرئيسي وهو: برأي اللاجئين الدarfوريين، ما هي الشروط اللازمة لتحقيق سلام عادل في دارفور؟ للإجابة على هذا السؤال، جمعنا بيانات عن معتقدات محددة للمشاركين في الاستطلاع حول:

١. الأسباب الجذرية للصراع
٢. مفاوضات السلام والاتفاقات السابقة من أجل دارفور وجنوب السودان
٣. طبيعة وأهمية العدالة في تحقيق السلام المستدام، مع التركيز بشكل خاص على دور التعويض فضلاً عن أشكال مختلفة من العدالة (على سبيل المثال العدالة التقليدية، والعدالة الجنائية الدولية، إلخ).
٤. إمكانية المصالحة
٥. القضايا ذات الصلة بالأراضي
٦. الديمقراطية وتقاسم السلطة، والانتخابات الوطنية
٧. ما هي الجهات الفاعلة، إن وجدت بين الحركات المتمردة، أو القيادة التقليدية، أو غيرها، التي تمثل أفضل وجهات نظرهم.



طلاب يافعون يصنعون الطوب لبناء مدرسة جديدة،
مخيم غاغا للاجئين، شرق تشاد.



موجز تنفيذي

ذي

موجز تنفيذي

السودان/عبد الواحد ملتزم إلى حد ما أو بشكل قوي بالسلام. فقط خمس السكان اعتقدوا أن جيش تحرير السودان/ميني ميناوي ملتزم بالسلام.

إتفاق دارفور للسلام // لقد سمع ثلثا المستطلعين عن اتفاق السلام في دارفور، على الرغم من أن أقل من الثلث بقليل ذكروا أنهم مطلعون على الاتفاق بشكل تفصيلي أو على النقاط الرئيسية الواردة فيه. وتعتقد الغالبية العظمى من اللاجئين بأن اتفاق السلام في دارفور لم يكن عادلاً. كما أشاروا إلى عدم كفاية الأمن، وأحكام نزع السلاح كأهم نقطتي ضعف في الإتفاق، يليها عدم وجود أحكام قضائية وعدم كفاية التعويضات للضحايا.

اتفاق السلام الشامل // تعتقد غالبية اللاجئين الذين كانوا على اطلاع على اتفاق السلام الشامل أنه اتفاق عادل لسكان جنوب السودان. غير أن الزعماء لم يشاطروهم الرأي فبنظرهم هذا الإتفاق لا يمت لشعب دارفور بأي صلة.

محدثات الدوحة للسلام // يرى عدد قليل جداً ممن أجريت معهم المقابلات أن المفاوضات الجارية في الدوحة في قطر سوف تؤدي إلى السلام. ومع ذلك، فإن أكثر من ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع يعتقدون أن جميع الجماعات المتمردة ينبغي أن تحضر إلى هذه المحادثات.

التمثيل في محادثات السلام // يعتقد عدد قليل جداً من اللاجئين أن مصالحهم كانت ممثلة في مفاوضات السلام السابقة. ومن الأطراف المذكورة كثيراً والتي لا غنى عنها في المفاوضات المستقبلية، جيش تحرير السودان/عبد الواحد، حركة العدل والمساواة، والزعماء التقليديين، وزعماء اللاجئين، والمشردين داخلياً، وقادة المجتمع المدني، والمجتمع الدولي.

التمرد في دارفور // يعتقد معظم المشاركين أن تمرد دارفور له ما يبرره. فوفقاً لهم، الإنقسامات في صفوف المتمردين عقبة رئيسية أمام السلام. وعزا قادة اللاجئين التمرد إلى وجود المصلحة الذاتية والطمع من جانب قيادة المتمردين، وتلاعب الحكومة بالجماعات المتمردة، وتقسيم المجموعة على أسس قبلية على حساب الوحدة الوطنية.

خلفية // بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو ٢٠٠٩، أجرى باحثو ٢٤ ساعة من أجل دارفور مقابلات مع ١٨٧٢ مدني بالغ في جميع مخيمات اللاجئين الدارفوريين الإثني عشر في شرق تشاد. كما أجروا مقابلات معمقة مع ٢٨٠ من قادة القبائل، والمجتمع المدني، والمتمردين. وقد تم اختيار عينة المدنين عشوائياً، وقسمت على حسب المخيم، والجنس، والعرق لضمان عينة تمثيلية. كما تمت زيادة تمثيل العديد من الأقليات العرقية لتوفير قدرة استطلاعية أكبر لاستكشاف وجهات نظرهم. وقد غادر دارفور معظم الذين أجريت معهم المقابلات في عام ٢٠٠٣ أو عام ٢٠٠٤، ونزحوا عن المناطق الغربية في دارفور إلى الحدود التشادية القريبة. وغادر دارفور ما يقرب من ثلاثة أرباعهم بعد التعرض لأعمال عنف خطيرة. كما وذكر أقل من ثلاثة أرباعهم أن واحداً على الأقل من أفراد الأسرة المباشرة قد لقي حتفه نتيجة للصراع.

شروط السلام // أكثر الشروط شيوعاً من أجل السلام كانت نزع السلاح وتوفير الأمن معاً، يليها إلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير وتوحيد الحركات المتمردة. كما يعتقد المجيبون أن التعويض الفردي للضحايا، والتنمية في دارفور مهمان من أجل السلام.

الإلتزام بالسلام // لقد ذكر أكثر من تسعين في المئة من اللاجئين أنهم يعتقدون أن الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي ملتزمون بالسلام. ويرى ما يقارب ثلاثة أرباع الذين جرى استطلاعهم، أن حكومة تشاد، والقيادة القبلية ذات الأصول غير العربية في دارفور، ملتزمان بالسلام. كما يعتقد أقل من ربع من شملهم الاستطلاع أن الاتحاد الأفريقي، أو حكومة دولة قطر، أو الجامعة العربية ملتزمون بالسلام. وتقريباً لم يذكر أي من المجيبين أن حزب المؤتمر الوطني أو القيادة القبلية العربية في دارفور ملتزمة بالسلام.

أكثر من ٨٥ في المئة من السكان، بما في ذلك ما يقارب ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع لكل مجموعة عرقية، يظنون أن جيش تحرير السودان (جيش تحرير السودان/عبد الواحد) ملتزم بقوة أو إلى حد ما بالسلام. ما يقارب ثلاثة أرباع المستطلعين اعتبروا أن حركة العدل والمساواة ملتزمة بالسلام. وبشكل عام، لم يكن لدى المجيبين وجهات نظر متباينة جداً تجاه هاتين الحركتين: فبين أولئك من ينظر إلى جيش تحرير السودان/عبد الواحد كملتزم قوي بالسلام وثمانون في المئة يعتقدون أن حركة العدل والمساواة ملتزمة إلى حد ما أو بقوة به. وفي المقابل، بين أولئك الذين ينظرون إلى حركة العدل والمساواة كملتزمة بقوة، هناك أكثر من ٩٠ في المئة ذكروا أن جيش تحرير

وشددوا على ضرورة اعطاء هذا التعويض، والذي ينبغي أن يكون ماليا، مباشرة الى الافراد. كما ويجب اعطاء التعويضات للمجتمعات المحلية على شكل مشاريع صحية وتعليمية.

الأرض وسبل المعيشة // كان معظم الذين شملهم الاستطلاع آنذاك، مزارعين عاطلين عن العمل. وقد صرحوا بمعظمهم عن رغبتهم بالعودة الى أراضيهم في دارفور ما أن تتوقف اعمال العنف، وهذا هو الشرط الاساسي والحاسم للعودة. كما وأيدت أقلية من المشاركين فكرة إعطاء أو تقاسم الأرض مع القبائل الدارفورية التي لا تملك أرضا. وقد ساد اعتقاد دامغ بين المستطلعين أنه على القبائل التي، وبحسب المشاركين، اتت من المجهول الى دارفور بحثا عن أراض أن تحمل على الرحيل.

الانتخابات // حوالي ثلثي السكان على علم بموضوع الانتخابات المقررة للسودان. ولكن تقريبا لا أحد من العينة يرى أن هذه الانتخابات ستكون نزيهة أو ستسمح بتمثيل مصالحهم.

توصيات // يمكن العثور على التوصيات حول السياسة العامة المستندة الى نتائج البحث في نهاية التقرير صفحة ٤١.

المسؤولية عن العنف // تحمّل غالبية المجيبين حكومة السودان والجنجويد المسؤولية عن أعمال العنف التي وقعت في دارفور. ويعزو فقط ٢٠ في المئة من المشاركين المسؤولية عن العنف للجماعات المتمردة. وعندما سئلوا عن كانوا يعتقدون أنه كان يتحمل معظم المسؤولية عن العنف، أكثر من ثمانين في المئة من المشاركين أجابوا: «حكومة السودان أو الرئيس البشير». ما يقل قليلا عن ٢٠ في المئة فقط حمل الجنجويد المسؤولية الرئيسية.

المصالحة والمساءلة // عبر أكثر من ثلاثة أرباع السكان عن اعتقادهم بأن المصالحة بين القبائل في دارفور كانت ممكنة. ويعتقد عدد لا بأس به من المشاركين، بقوة أو إلى حد ما، أنه من المستحيل على الأعداء السابقين التعايش معا بعد الحرب. وكانت النساء إلى حد كبير أكثر ميلا من الرجال إلى الرد بهذه الطريقة. حمل أكثر من نصف المستطلعين القبائل التي قام أعضاؤها بارتكاب جرائم في دارفور، المسؤولية الجماعية. ويعتقد حوالي الثلث أن وحده مرتكب الجرائم في دارفور عليه أن يتحمل المسؤولية. وكانت النساء أيضا الأكثر ميلا الى القول أنهن لا يمكن أن يتصورن أنفسهن يعشن بسلام مع أعضاء الجنجويد أو مع القبائل التي جاء منها الجنجويد.

العدالة // ذكر معظم المجيبين أنه يجب محاسبة مرتكبي أعمال العنف من خلال محاكمات جنائية. ويعتقد أكثر من تسعين في المئة من المشاركين أن مثل هذه المحاكمات يجب أن تحدث في المحاكم الدولية. ولم يكن هناك دعم للعفو ولا حتى عن المقاتلين المأمورين.

العدالة التقليدية // ما يقرب من ٩٠ بالمئة من المستطلعين يعتبرون آليات العدالة التقليدية مهمة جدا لتمكين سكان دارفور من العيش معا في سلام. ومع ذلك، يكاد لا يشمل الاستطلاع أي أحد يعتقد أن هذه الآليات ستكون كافية بمفردها للتعامل مع الجرائم التي وقعت خلال الصراع الراهن. والسبب الأكثر شيوعا لهذا أعطي من قبل الزعماء الذين قالوا أن تلك الآليات التقليدية لم يكن الهدف منها التعامل مع جرائم من هذا الحجم. والسبب الثاني الأكثر شيوعا أن هذه الآليات كانت تهدف فقط لمعالجة النزاعات بين القبائل أو بين الأفراد وليس بين القبائل أو الأفراد والحكومة.

العدالة الجنائية الدولية // أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئيين سمعوا عن المحكمة الجنائية الدولية، على الرغم من أن معظم الذين سمعوا عنها ادعوا أنهم لا يعرفون الكثير عمّا تفعله. ويعتقد تقريبا جميع المشاركين أن الرئيس البشير يجب أن يحاكم في المحكمة الجنائية الدولية. علاوة على ذلك، يرى ما يقارب الـ ٨٥ في المئة من المشاركين أن السعي للعدالة الآن من خلال المحكمة الجنائية الدولية لن يُعرض احتمالات السلام للخطر.

تعويضات // يرى جميع المستجيبين تقريبا أن الضحايا يستحقون أن يتم تعويضهم عن الخسائر التي منيوا بها خلال النزاع.

استعراض الأساليب

أفرطنا في أخذ عينات الرجال، مما يعني أنهم كانوا أكثر تمثيلاً مقارنة مع عدد السكان الفعلي. وقمنا أيضاً بالإفراط عمداً في أخذ عينات من المجموعات العرقية التي تمثل أكثر من واحد في المئة من السكان، غير أننا لم نجد في المخيم سوى القليل من المنتمين الى مجموعات أخرى مما حال دون توفر العدد الكافي للقيام بمقارنة ذات مغزى بين المجموعات.

ولكي تكون نتائجنا ممثلة للسكان ككل، قمنا بتصحيح هذا الإفراط عن طريق إجراء الترجيح. ولفترة وجيزة، أعطي الأفراد من المجموعات التي كانت ممثلة تمثيلاً زائداً في العينة لدينا (مثل الرجال والأقليات العرقية) أوزاناً معينة أقل من واحد، وأولئك من الجماعات التي كانت نسبياً أقل تمثيلاً في العينة (مثل النساء) أعطوا أوزاناً معينة أكبر من واحد. ونتيجة لذلك، كان عدد الملاحظات المرجحة في كل مجموعة فرعية من الجنس، أو الأصل العرقي، أو المخيم يتناسب مع حجم هذه المجموعات في عدد السكان الفعلي. وكانت بيانات الزعماء دائماً بمعزل عن تحليل بيانات المدنيين ولم يتم ترجيحها أبداً. للحصول على معلومات مفصلة عن الإفراط في أخذ العينات وإجراء الترجيح، يرجى الرجوع إلى الملحق المنهجي.

الرسوم البيانية والجداول | الرسوم البيانية والجداول

الواردة في هذا التقرير تمثل النتائج من عينة المدنيين ما لم يذكر خلاف ذلك. وباستثناء الرسوم البيانية من العينة الديموغرافية ونتائج الزعماء، جميع الرسوم البيانية تمثل النتائج التي كانت مرجحة لتعكس نسب الجنسين والأعراق المناسبة في السكان ككل. وبشكل عام، تمثل ردود الرسوم البيانية كنسبة مئوية من عدد المشاركين الذين أجابوا على السؤال. كما سمح في بعض الأسئلة بردود متعددة، وفي هذه الحالة القيمة على الرسم البياني تمثل احتمال أن المجيب قدم هذا الرد بالذات.

وتظهر الرسوم البيانية حجم العينة (ن) الذي حسب بطريقتين: الأولى حسب الأفراد المجيبين بدون ترجيح والثانية حسب عدد المشاركين في كل مجموعة مع ترجيح. وتظهر القيمة غير المرجحة بين قوسين بعد القيمة المرجحة. وفي كلتا الحالتين، (ن) تمثل عدد من المشاركين الذين طرح عليهم السؤال. وتُظهر أيضاً بعض الرسوم البيانية عدد المشاركين الذين لم يقدموا رداً على السؤال، ويشار إليهم ب (NR) اي لا اجابة، مع قيمة غير المرجح مذكورة بين قوسين بعد القيمة المرجحة.

أشرطة «خطأ» التي تظهر على العديد من الرسوم البيانية تشير إلى فترات الثقة (٩٥٪) حول كل التقدير. وهذا لو أردنا إجراء استطلاعنا أكثر من مرة، مع اختيار عينة جديدة من السكان موضوع البحث في كل مرة، فإننا نتوقع أن ٩٥٪ من الاوقات ستقع الاجابات ضمن حدود فاصل الثقة الزمني.

للحصول على شرح تفصيلي أكثر عن إدارة المسح ومنهجية التحليل، يرجى الاطلاع على الملحق المنهجي.

استطلاع إداري | تمت إدارة المقابلات وجهاً لوجه في مكان إقامة كل مشارك. وأجريت المقابلات باللغة العربية أو بإحدى اللغات المحلية التي كانت بشكل عام الفور، أو الزغاوة، أو المساليت. كما سجلت ردود المشاركين على أداة الاستطلاع المطبوعة.

إختيار المشاركين | نقدم في هذا التقرير النتائج من عينتين سكانيتين مختلفتين: عينة عشوائية من سكان المخيم («المدنيين») وعينة غير عشوائية من الزعماء («الزعماء»).

وقد تكونت عينة المدنيين من أشخاص تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة وأكثر، تم اختيارهم بشكل عشوائي من كل من الـ ١٢ مخيم للاجئين في شرق تشاد، وذلك باستخدام عينة عشوائية طبقية النهج. وعلى هذا النحو، مثلت العينة جميع السكان اللاجئين الراشدين في المخيمات، وكان حجمها ١٨٧٢ مدني. وما لم يتبين خلاف ذلك، الإحصاءات المنسوبة إلى المجيبين، أو الى الذين أجريت معهم المقابلات، أو الى المشاركين، ترجع إلى عينة المدنيين.

وقد تكونت عينة الزعماء من قادة قبليين، وقادة المجتمع المدني، وقادة المتمردين، الذين منحوا استطلاعاً أكثر تعمقاً من الذي أعطي للمدنيين. وشمل استطلاع الزعماء أسئلة إضافية مفتوحة، بالإضافة الى جميع الأسئلة التي تضمنها استطلاع المدنيين. ولم يتم اختيار القادة المشاركين بشكل عشوائي، بل اختير الزعماء من مجموعة من عينة مناسبة ومن محاولات لمقابلة شيخ من كل كتلة في كل مخيم للاجئين. وبالتالي، لا يمكن أن يقال أن عينة الزعماء تمثل القادة ككل. وقد تكونت عينة الزعماء من ٢٨٠ قائداً، بما في ذلك ٢٥٠ من قادة اللاجئين الذين أجريت مقابلات معهم في المخيمات، فضلاً عن ٣٠ متمرداً وقادة المتمردين الذين تمت مقابلتهم خارج المخيمات. وقد استخدمت البيانات التي تم جمعها من الـ ٣٠ متمرداً وزعماء المتمردين في مقابلات خارج المخيمات لأغراض نوعية، ولكن تستثنى من إحصاءات القادة التي تم حسابها وعرضها في هذا التقرير. وسوف تنسب دائماً الإحصاءات المستمدة من عينة القادة بوضوح إلى القادة.

ولا تمثل نتائجنا سكان دارفور ككل. فهي تمثل فقط السكان الراشدين من اللاجئين الدارفوريين الذين يقيمون في الـ ١٢ مخيماً للاجئين في شرق تشاد.

الإفراط في أخذ العينات والترجيح | لقد قمنا بأخذ عينات من عدد متساو تقريباً من الرجال والنساء. ومع ذلك، كان عدد النساء أكبر من عدد الرجال في مخيمات اللاجئين. ونحن بالتالي



نساء يحملن الحطب من مركز التوزيع،
مخيم إيريدمي للاجئين، شرق تشاد.



النساء ج

I. ديموغرافية العينة

كانت العينة التي استطلعناها منتقاة من اللاجئيين الدارفوريين الراشدين في شرق تشاد. في الوقت الذي بدأنا فيه أخذ العينات، حددت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة مجموع سكان لاجئي دارفور الذين يعيشون في الـ ١٢ مخيماً للاجئين بـ ١.٢٤٩٧٤٤.

وتألفت عينتنا من ٢١٥٢ شخصاً، بينهم ١٨٧٢ مدنياً و ٢٥٠ من زعماء القبائل والمجتمع المدني الذين يقيمون في المخيمات، و ٣٠ متمرداً وقادة المتمردين خارج المخيمات. وتشير جميع احصاءات الزعماء التي نقلت في هذا التقرير حصراً إلى القادة الذين تمت مقابلتهم داخل المخيمات. ما لم يتم ذكر الزعماء بشكل صريح، فإن جميع الإحصاءات في هذا التقرير تشير إلى عينة المدنيين وحدهم.

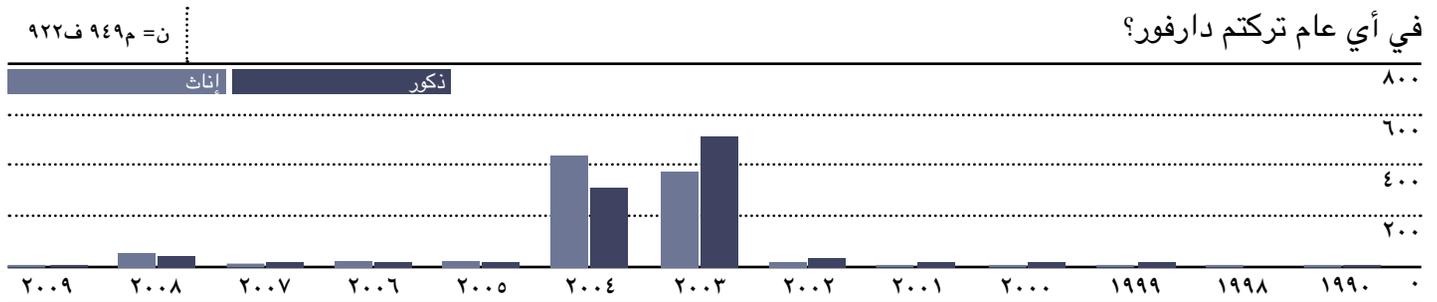
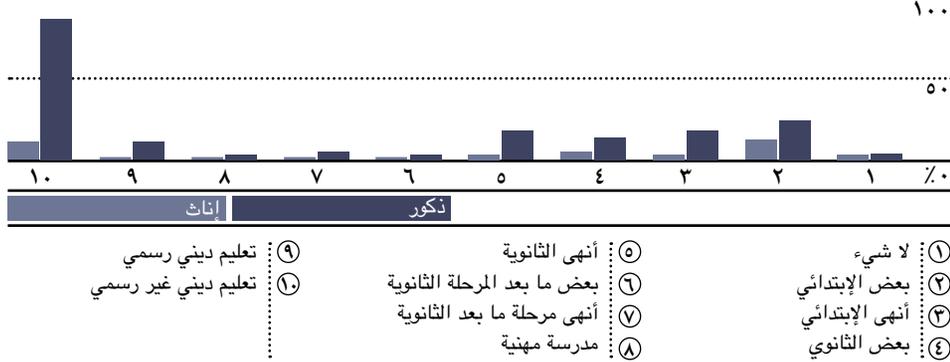
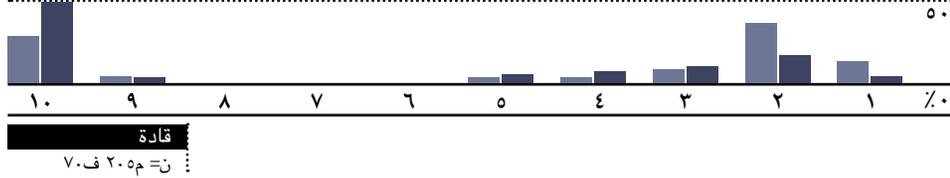
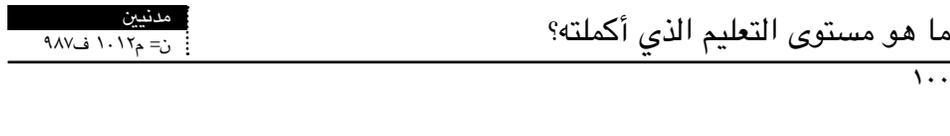
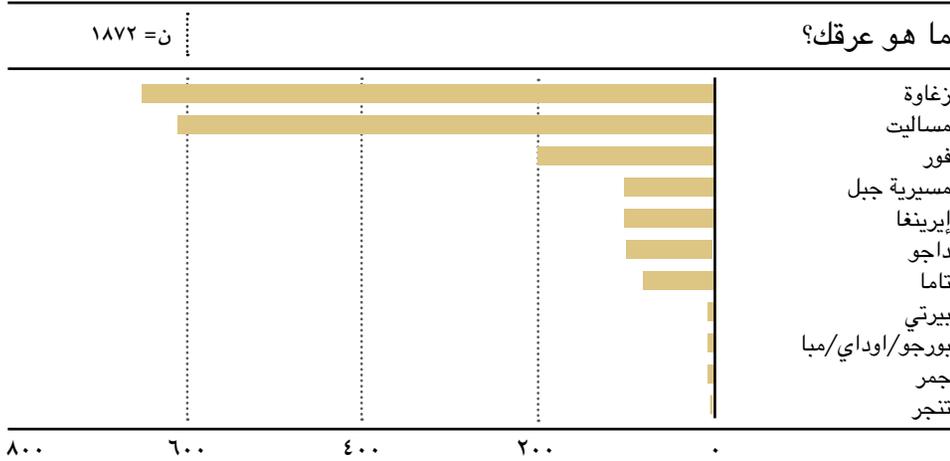
وهناك تقارب في عدد الذكور (٥١٪) والإناث (٤٩٪) من المدنيين الذين أجريت مقابلات معهم. ٧٣٪ من قادة المجتمع المدني والقبائل الذين أجريت معهم مقابلات من الذكور. وجميع المقابلات مع المتمردين وزعماء المتمردين من الذكور. وكان الاحتمال الفعال لبتم أخذ عينات بعد ترجيح البيانات المدنية لحساب الإفراط في أخذ العينات من الرجال (الذين كانوا أقلية في هذه المخيمات) والعديد من الأقليات العرقية، على قدم المساواة لجميع اللاجئيين البالغين في المخيمات. للإطلاع على تفاصيل طريقة أخذ العينات والأوزان التصحيحية، راجعوا الملحق المنهجي.

لم يقل عمر المشاركين في الاستطلاع عن ١٨ عاماً. وقد كان التمثيل العرقي للمدنيين على النحو التالي: الزغاوة (٦٥٣)، المساليت (٦٠٩)، الفراء (١٩٩)، المسيرية جبل (١٠٣)،

الإرينغا (١٠٢)، الداو (٩٩)، تاما (٨٢)، وغيرهم (٢٥).

وكان ٧٩٪ من الرجال و ٤٧٪ من النساء قد تلقوا بعض التعليم في المدارس العادية أو الدينية. ١٤٪ من الرجال (٢١٪ من الزعماء الذكور) و ٥٪ من النساء (١٢٪ من القيادات

النسائية) قد دخلوا بعض المدارس الثانوية. الغالبية العظمى من الذين أجريت معهم المقابلات غادروا دارفور في عام ٢٠٠٣ (٤٧٪)، أو في ٢٠٠٤ (٤٠٪). بشكل عام، غادر الرجال دارفور قبل النساء بقليل.



عرقية اللاجئيين الدارفوريين في تشاد

تقيم عشرات الجماعات العرقية في مخيمات اللاجئيين الدارفوريين في شرق تشاد. وفيما يلي بعض المعلومات الأساسية عن المجموعات السبع التي تشكل ما لا يقل عن ٨٪ من السكان اللاجئيين.

الفور // الفور هي المجموعة العرقية الأكبر وهي تمثل حوالي ثلث سكان دارفور. والفور هم مؤسسو سلطنة دارفور التي كانت وحدة سياسية مستقلة من عام ١٦٥٠ حتى عام ١٩١٦، حين دمجها البريطانيون مع السودان. «دارفور» تعني موطن الفور باللغة العربية، إلا أن السلطنة كانت دولة متعددة الأعراق.

وتقع الأرض الأساسية للفور في منطقة جبلية بركانية في وسط دارفور تدعى جبل مرة. وقد توسعت القبيلة بشكل كبير خلال السلطنة، وانتقلت إلى الأراضي المنخفضة الغنية والصالحة للزراعة في جنوب غرب دارفور على الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحاضر.

ولكن بسبب موقعها الجغرافي وعدد الفور الصغير نسبياً في تشاد (معظمهم في دار فونغورو، في جنوب شرق تشاد)، نزح معظم سكان الفور بسبب النزاع ولجأوا إلى مخيمات المشردين داخلياً داخل دارفور أو إلى معقل المتمردين في جبل مرة. أما الأقلية الصغرى التي فرت إلى تشاد فتركز في المقام الأول في مخيمات الجنوب من جوز أمير وجبل.

الزغاوة // ينتشر الزغاوة، الذين يطلقون على أنفسهم إسم بري، على جانبي الحدود بين تشاد ودارفور في السودان. ويقع موطنهم الأصلي، دار الزغاوة، في منطقة الساحل الشمالي على حافة الصحراء. وهم يعيشون في المقام الأول كزراعة رحل ومزارعي الدخن. ودفع عدد من موجات الجفاف المتعاقبة، لا سيما في السبعينات والثمانينات، العديد منهم إلى جنوب دارفور الأكثر خصوبة. وهناك ازدهروا كمزارعين ورجال تجارة حتى اندلاع النزاع الحالي والتشريد في وقت لاحق.

ويلعب الزغاوة الآن، الأقلية في كل من تشاد ودارفور، دوراً رئيسياً في كلتي المنطقتين. والجدير بالذكر أن إدريس ديبي من قبيلة الزغاوة تولى السلطة في تشاد في عام ١٩٩٠ ولا يزال يسيطر على البلاد حتى اليوم.

وعلى الرغم من بقاء البعض في مناطقهم الأصلية طوال فترة الصراع، وجد العديد من الزغاوة طريقهم إلى مخيمات النازحين داخل دارفور ومخيمات اللاجئيين عبر الحدود في تشاد. ويأتي الموجودون في مخيمات اللاجئيين في المقام الأول من الطرف الغربي من دار الزغاوة، الأقرب إلى الحدود. كما يشكل الزغاوة الغالبية في ستة مخيمات في الشمال: مخيم أوربي كاسوني، ومخيم إيريديمي، ومخيم تولوم، ومخيم أم نبق، ومخيم ميلي، ومخيم كونونغو.

المساليات // تنتشر قبيلة المساليات على الحدود بين السودان وتشاد، وترتكز في الجنية، عاصمة ولاية غرب دارفور. وقد أنشأ المساليات سلطنة خاصة بهم في نهاية القرن التاسع عشر بعد الفتح الأول لدار الفور من قبل السلطنة المصرية التركية.

ولا تزال سلطنة المساليات قائمة حتى اليوم. وقد شهدت مناطقهم الأصلية في غرب دارفور عنفاً جسيماً خلال النزاع الحالي، لذا قام العديد من

السودانيين المساليات بعبور الحدود إلى تشاد بحثاً عن ملاذ. وهم مجموعة الأغلبية في ستة مخيمات للاجئين في الجنوب: غاغا، وتريغوين، وبريدجينغ، وفارشانا، وجبل، وجوز أمير.

الداجو // يسود الاعتقاد أن الداجو هم مؤسسو أول «دولة» في دارفور في القرن الثالث عشر أي قبل سلطنة الفور. وهم من المزارعين المستقرين وتشير لغتهم إلى أصول نوبية. وكانت تقع مملكتهم بالقرب من نيا في الوقت الحاضر في جنوب دارفور، وهي منطقة لا تزال موطناً لمجتمع الداجو السوداني الرئيسي. وتقيم بعض مجتمعات الداجو الأخرى في غرب دارفور، وفي الشرق في كردفان، وقبل كل شيء في شرق تشاد.

وقد انتشر الداجو على طول محور الشرق والغرب بعد انهيار مملكتهم. وفي القرن الثامن عشر أحيوا سلطنتهم في دار سيلا، وهي منطقة نائية على الحدود مع دارفور المنافسة وأواداي سلطنات. ولا تزال هذه السلطنة موجودة اليوم في جنوب شرق تشاد وعاصمتها جوز بيدا. وقد شرد الصراع الحالي في دارفور بضعة آلاف من الداجو، الذين فروا إلى مناطق أقاربهم التشاديين حول جوز بيدا. وهم يقيمون في مخيمات للاجئين في دار سيلا في جبل، وجوز أمير.

التاما // يعيش العديد من المجموعات العرقية الصغيرة التي تتكلم لغة التاما في الجنوب من دار الزغاوة وشمال دار المساليات، على جانبي الحدود بين تشاد والسودان. التاما هم من المزارعين المستقرين يعيش معظمهم في تشاد، حيث لديهم سلطنة حول بلدة جوريدا. هناك أيضاً العديد من مجتمعات التاما الصغيرة في السودان، وبخاصة حول سارف عمرة وكبكاية في شمال دارفور. وقد اتخذ عدة آلاف من التاما من هذه المناطق ملاذاً بين أقاربهم التشاديين في دار تاما. كما أنهم يشكلون أقلية في أوساط اللاجئيين الدارفوريين الذين يعيشون في مخيم ميلي ومخيم كونونغو الأكثر تنوعاً.

الإيرينجا // تعيش مجموعتان صغيرتان آخرتان تتكلمان لغة التاما في شمال مدينة الجنية في غرب دارفور: الإيرينجا والمسيرية جبل. ويقيم الإيرينجا حول سربا وأبو سروج، وهم من المزارعين المستقرين. وكانوا على التوالي جزءاً من دارفور وسلطنات المساليات. ومثل الزغاوة، واجهت منطقتهم موجات جفاف متكررة مما دفع بالعديد منهم للإستقرار في جنوب دارفور. وقد شهدوا حالات نزوح جماعية إلى مخيمات في دارفور وشرق تشاد، ومخيم اللاجئيين في كونونغو، وكذلك إلى منطقة بيراك حيث لم يتم تسجيلهم رسمياً كلاجئيين.

المسيرية جبل // يعيش أفراد قبيلة المسيرية جبل كمزارعين مقيمين في جبل مون الصغير ولكن الغني نسبياً. وهم يدعون أيضاً ميليري أو مون، ويشكلون أبرز مثال على تداخل الهويات العربية وغير العربية. كما يزعمون أنهم متحدرون من الفرع العربي من المسيرية (واحدة من أكبر القبائل العربية في كل من السودان وتشاد)، وكذلك من غير العرب من التاما الذين لا يزالون يتكلمون الميليرينكيا، وهي من لغات التاما. ومثل الإيرينجا، كانوا على التوالي جزءاً من دارفور وسلطنات المساليات.

وقد أصبح جبل مون معقلاً لجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على حد سواء خلال الصراع الحالي. وقد هوجمت هذه المنطقة بشكل متكرر من قبل القوات الحكومية. كما عانى المدنيون أيضاً من الإشتباكات بين الجماعات المتمردة والمليشيات المحلية. وتشردت قبيلة المسيرية جبل على نطاق واسع إلى تشاد، حيث يعيشون في المقام الأول في مخيم كونونغو، وكذلك في منطقة بيراك حيث لم يتم تسجيلهم رسمياً كلاجئيين.

II. سبل العيش

تم سؤال المستطلعين عما فعلوه للحفاظ على حياتهم قبل مغادرة دارفور، وسمح لهم بإعطاء أكثر من رد. وكانت الردود الأكثر شيوعاً: العمل كمزارعين (٩١٪)، ورعاة أغنام (١٨٪)، وتجار (١٠٪)، ومدربين/عسكريين/مسؤولين حكوميين/وغيرها (٥٪).

معظم الذين شملهم الاستطلاع (٧٥٪) كانوا عاطلين عن العمل وقت إجراء المقابلات. نسبة صغيرة منهم كانت من المدرسين (٧٪)، أو عمال إغاثة (٦٪)، أو تجار (٣٪)، أو قاموا ببعض الأعمال الزراعية خارج المخيم (٦٪) أو داخله (٥٪). كانت نسبة النساء العاطلات عن العمل (٨٣٪) أكبر من نسبة الرجال (٦٣٪). وكان ٧٥٪ من المدنيين عاطلين عن العمل مقابل ٥٧٪ من الزعماء. ولم تُبلغ سوى أقلية صغيرة (٦٪) من أفراد العينة عن تلقيها الأموال من أفراد العائلة أو الأصدقاء الذين يعيشون خارج المخيم.

III. التعرض للعنف

تعرض تقريباً جميع المشاركين لأعمال عنف خطيرة أثناء وجودهم في دارفور. غادر ٧٤٪ من الذين أجريت معهم المقابلات (٨١٪ من الرجال و٦٧٪ من النساء) دارفور بسبب أعمال عنف عانوا منها شخصياً، و٢١٪ (١٥٪ من الرجال و٢٦٪ من النساء) غادروا بسبب الخوف من أعمال عنف مستقبلية، وكان ٩١٪ من ممتلكاتهم قد سرق أو

دمر. وقد تعرض ٣٢٪ (٣٧٪ من الرجال و٢٨٪ من النساء) لعنف جسدي في هجمات مرتبطة بالنزاع.

وذكر ٧٢٪ من جميع المشاركين أنه قتل على الأقل فرد واحد من أفراد أسرهم المباشرة في النزاع، ومتوسط عدد أفراد الأسرة المباشرين الذين قتلوا بلغ ٤ أفراد. وشهد ٩٠٪ منهم هجمات على أفراد الأسرة.

IV. الأسباب الجذرية للعنف

تم سؤال كل شخص مشارك عن اعتقاده في ما خص الأسباب الجذرية للصراع، وسمح لهم بإعطاء أكثر من رد. وأشار ٨٧,٥٪ أن الأسباب الرئيسية للصراع هي إما الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، أو حزب المؤتمر الوطني، أو الحكومة، أو مزيج من هذه الأسباب كلها. وأشار أيضاً إلى الجنجويد (٥٤٪)، والعرب (٣٦٪) وقطاع الطرق (١٧٪)، والعنصرية/التمييز (١٧٪)، وإدخال الأسلحة الحديثة (٨٪)، والتهميش السياسي (٨٪)، وثقافة العنف (٧٪)، والتهميش الاقتصادي (٦٪)، والجماعات المتمردة (٤٪). وذكر فقط ٢٪ عن الصراع بين البدو والمزارعين، وأقل من ١٪ ذكروا التصحر، أو ندرة الموارد، أو الجفاف.

وطلب ممن شملهم الاستطلاع ترتيب الثلاثة أسباب الجذرية في الصراع من حيث الأهمية، ٢٩٪ سمو الرئيس البشير السبب الرئيسي، و٢١٪ قالوا الحكومة، و١٤٪ قالوا الجنجويد، و١٢٪ قالوا العرب، و٦٪ قالوا اللصوصية.

V. السلام بصفة عامة

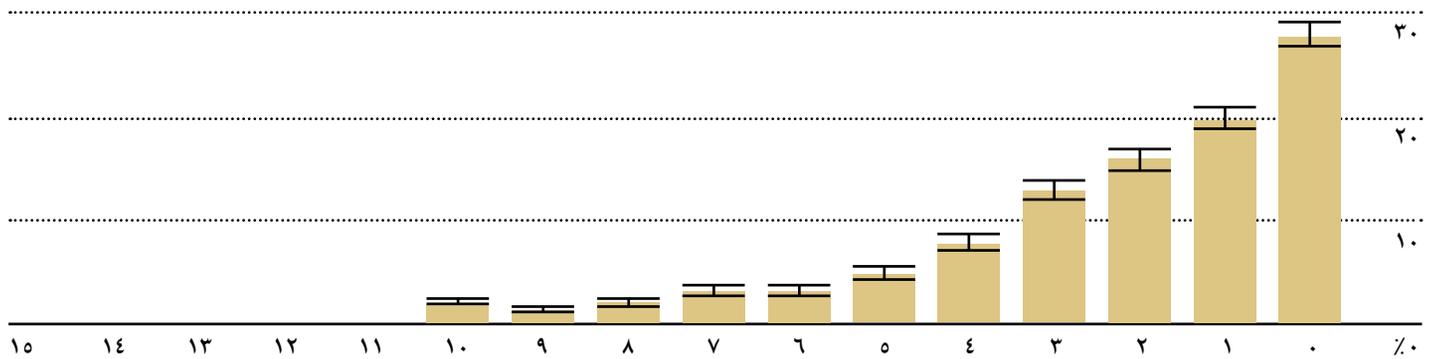
وتم سؤال المستطلعين عن معنى السلام بالنسبة لهم، وسمح لهم بإعطاء أكثر من رد. وكانت الردود الأكثر شيوعاً الأمن/وقف أعمال العنف (٥١٪)، والتوقيع على اتفاق سلام (١٧٪)، وتنفيذ العدالة (١٦٪)، والمصالحة (١٥٪)، وتقديم تعويضات (١٥٪)، والقدرة على العودة إلى الوطن (١٤٪)، والتنمية (١٠٪).

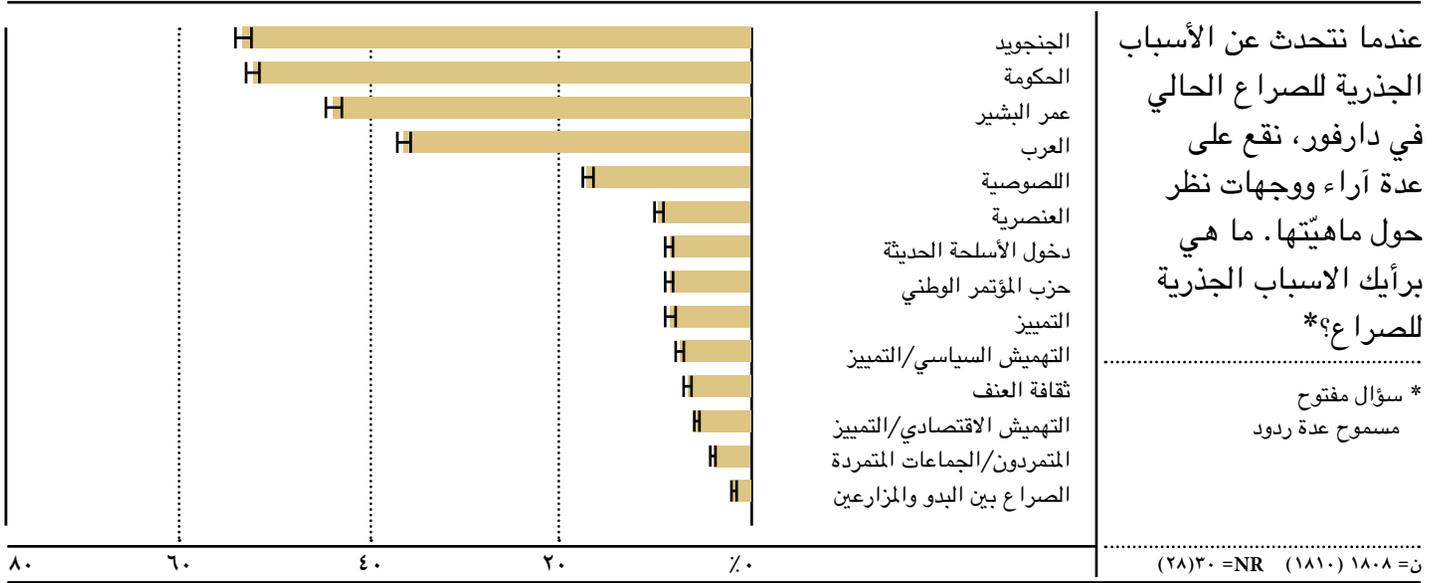
ويختلف ٦٦٪ من أفراد العينة، إما بقوة أو إلى حد ما، مع القول بأن السلام لا يمكن تحقيقه في دارفور. وكان أفراد من جماعات عرقية معينة أكثر اعتقاداً أن السلام غير ممكن (٤٨٪ من الفور، و٤٦٪ من المساليت، و٣٣٪ من الإيرينجا، و٣١٪ من التاما، و٢٦٪ من الداو، و٢٤٪ من الزغاوة، و١٣٪ من المسيرية جبل).

وكل من لا يتفق بقوة مع القول أن السلام غير ممكن سئل لتوضيح الشروط الثلاثة الأكثر أهمية لتحقيق السلام. ومن بين أهم الشروط، كانت ٤٢٪ من الردود ذات صلة بالأمن، و١٥٪ قال نزع السلاح، وقال ١٤٪ الأمن، و٨٪ قالوا وقف العنف، و٤٪ قالوا القوات الدولية، و٢٢٪ ذات صلة بالعدالة (١٦٪). قال اعتقال أو محاكمة الرئيس عمر البشير، و٦٪ اعتقال ومحاكمة المجرمين). في حين ذكر عدد قليل جداً من المجيبين التنمية (٢٪) أو التعويض (٥٪) كأهم الشروط لتحقيق السلام. في حين أشار ١٣٪ إلى التنمية

كم من أفراد عائلتك (الآباء، والأشقاء والأزواج والأطفال)
قتل في الهجمات التي تتعلق بالصراع الحالي؟ [انظر الحاشية ٢]

ن=١٧٠٤ (١٧٠٤)
NR=٢٩ (٢٢)





معلومات عن الخلفية

من هم الجنجويد

الجنجويد هو الاسم الأكثر شيوعاً للميليشيات التي دعمتها الحكومة السودانية وارسلتها ضد المتمردين في دارفور منذ عام ٢٠٠٣. وقد إتهم الجنجويد بالمسؤولية عن الكثير من أعمال العنف التي تعرض لها المدنيين أثناء الصراع.

وكان معظم الجنجويد، ولكن ليس على سبيل الحصر، مجندين من القبائل العربية. ومع ذلك، فإن العديد من القبائل العربية لم تنضم للجنجويد. والجدير بالذكر، ان القبائل المالكة لأراضي وراعية المواشي ظلت محايدة الى حد كبير. وقد تم تعيين معظم الميليشيات من بين رعاة الماشية والإبل، والبدو الذين لم يكن لدى قاداتهم تاريخياً داراً (إقليم) في دارفور.

وقد أدرج الجنجويد في كثير من الأحيان في القوات شبه العسكرية، ولا سيما قوات الدفاع الشعبي، وحرس الحدود، وشرطة الاحتياط المركزية. ويبقى العديد منهم في الميليشيات المحلية تحت قيادة الأجد أو القادة التقليديين، وغالباً ما تتم تعبئتهم مؤقتاً لهجمات في المنطقة الخاصة بهم.

بعد اتفاق سلام دارفور في أيار/مايو ٢٠٠٦، شعر العديد من هذه الجماعات أن مصالحهم لم تكن ممثلة خلال المفاوضات بين الحكومة والمتمردين. وبدأت عدة مجموعات مستقلة، وعلى نحو متزايد، بمحاربة بعضها. والبعض الآخر دخل في مفاوضات مع الجماعات المتمردة، مع انضمام بعضهم إلى المتمردين في نهاية المطاف.

ينبغي على القوات الدولية نزع سلاح الجنجويد وسلاح حزب المؤتمر الوطني.

زعيم اللاجئيين
مخيم فرشاننا

٢ خلال جمعنا للبيانات من المخيم الرابع (من أصل ١٢ مخيم)، اكتشفنا غموض في الصياغة العربية في هذه المسألة من حيث عدد أفراد الأسرة الذين قتلوا في الصراع. في اللغة الإنجليزية، كان السؤال: «كم عدد أعضاء العائلة المباشرة (الآباء، والأشقاء، والأزواج، والبنات) الذين لقوا مصرعهم في هجمات خلال الصراع الحالي؟» في اللغة العربية، حذف عن طريق الخطأ محتوى ما بين القوسين. لتصحيح هذا، قمنا بإدراج العبارة بين قوسين، وإعادة ترتيب جميع الذين أجروا المقابلات. وتبين من مقارنة مخصصة أن متوسط عدد أفراد الأسرة الذين قتلوا اختلف بشكل كبير بين الأربع مخيمات الأولى والثمانية الأخيرة. ولذلك، فإن جميع الأرقام الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة الذين قتلوا في النزاع لا تتضمن بيانات من المخيمات الأربعة الأولى: غاغا، وفارشانا، وبريدجينغ، وترينغوين.

بقوة بالسلام، ذكر ٩٣٪ أن جيش تحرير السودان/عبد الواحد ملتزم إلى حد ما أو بقوة بالسلام.

٥٨٪ من السكان يرون أن جيش تحرير السودان/الوحدة ملتزم بقوة أو إلى حد ما بالسلام. وترى أقلية من السكان (٢١٪) جيش تحرير السودان/ميني ميناوي كملتزم إلى حد ما أو بقوة بالسلام. وينظر أكثر من ٣٠٪ من أفراد قبيلة الزغاوة إلى جيش تحرير السودان كملتزم بالسلام.

وتنظر الغالبية العظمى من المجيبين إلى جيش تحرير السودان/عبد الواحد محمد النور (جيش تحرير السودان/عبد الواحد) كملتزم بقوة (٧٧٪) أو ملتزم بعض الشيء (٩٪) بالسلام. والجدير بالذكر أن أكثر من ٨٠٪ من كل المجموعات العرقية التي تشكل أكثر من ١٪ من سكان مخيمات اللاجئين في شرق تشاد بما في ذلك الإيرينجا (٩٧٪)، والفور (٩٤٪)، والداجو (٩٤٪)، والمساليث (٩٠٪)، والمسيرية جبل (٨٩٪)، والتاما (٨٥٪)، والزغاوة (٨١٪) ترى أن جيش تحرير السودان/عبد الواحد ملتزم بقوة أو إلى حد ما بالسلام.

واعتبرت أيضاً الأغلبية العظمى ممن تمت مقابلتهم حركة العدل والمساواة/خليل إبراهيم ملتزمة بقوة (٦٣٪) أو ملتزمة إلى حد ما (١٢٪). والجدير بالذكر أن نسبة أقل بكثير من قبيلة الفور (٤٤٪) تعتقدون أن حركة العدل والمساواة ملتزمة بقوة أو إلى حد ما بالسلام.

بشكل عام، لم يكن لدى المجيبين وجهات نظر متباينة تجاه هاتين الحركتين: بينهم من كانوا ينظرون إلى جيش تحرير السودان/عبد الواحد كملتزم بقوة بالسلام، كما يعتقد ٨٠٪ منهم أن حركة العدل والمساواة ملتزمة إلى حد ما أو بقوة. وبالمقابل، من بين أولئك الذين ينظرون إلى حركة العدل والمساواة كملتزمة

و٢٤٪ إلى التعويض كالشرط الثاني أو الثالث من حيث الأهمية. وبالكاد تم ذكر الديمقراطية أو الانتخابات كأحد الشروط المهمة من أجل السلام (سهما ١، ٠٪ كالشرط الأول، و٤، ٠٪ كالشرط الثاني، و٧، ٠٪ كالشرط الثالث).^٢

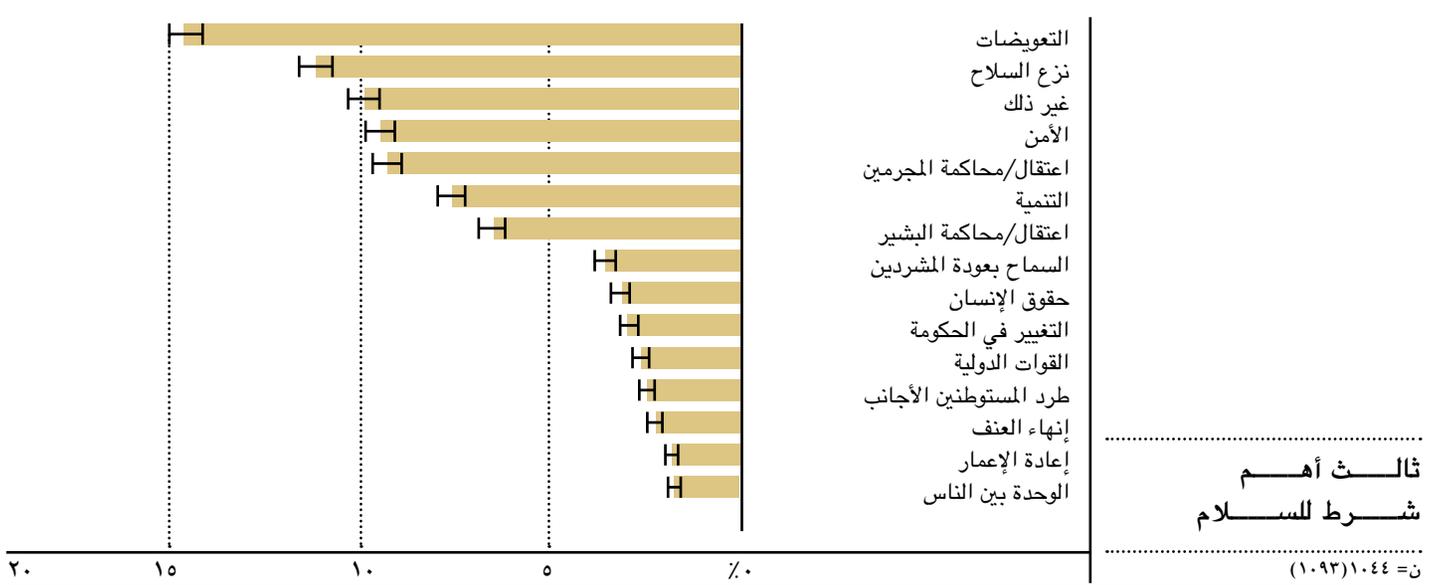
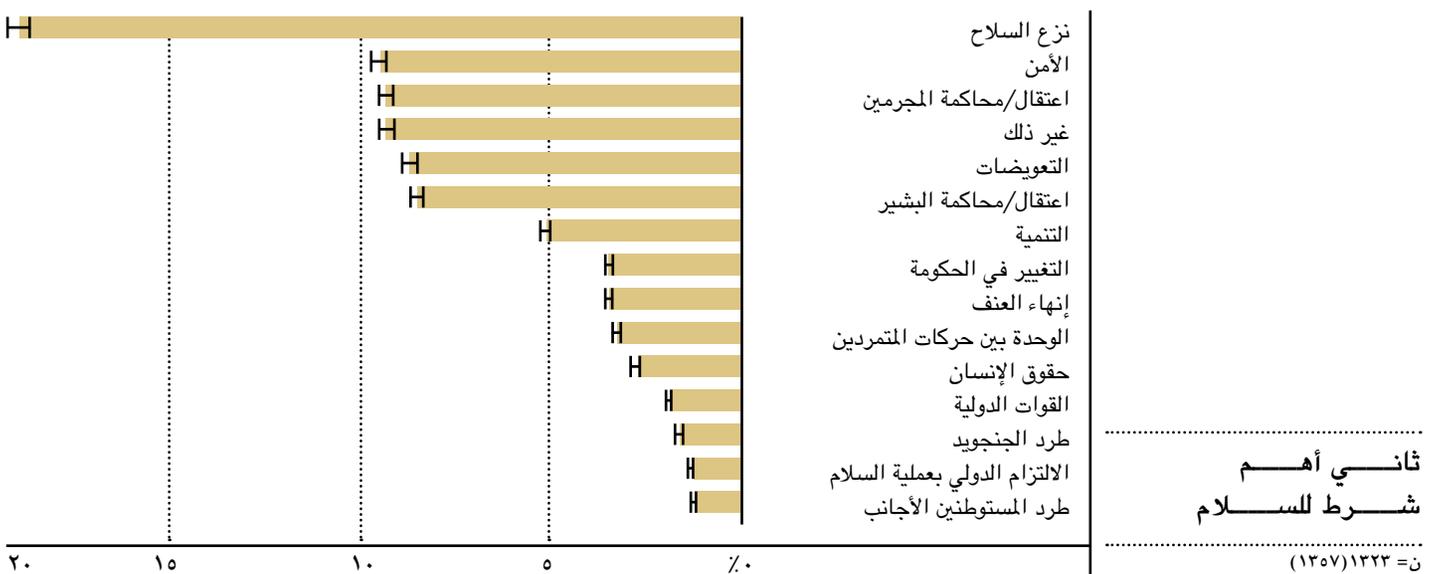
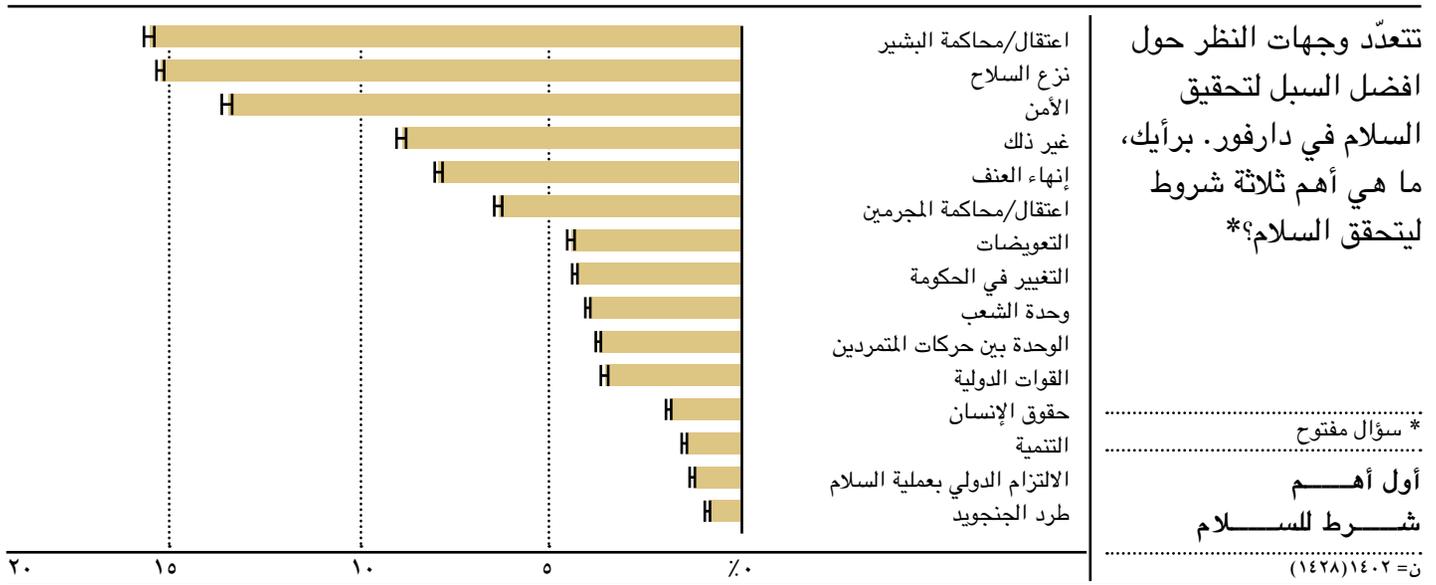
وطلب ممن شملهم الاستطلاع تحديد ما إذا كانوا يعتقدون، وإلى أي مدى، بالترام بعض الجماعات بتحقيق السلام في دارفور. وينظر غالبية الذين تمت مقابلتهم إلى الأمم المتحدة (٩٧٪)، والولايات المتحدة (٩٧٪)، والاتحاد الأوروبي (٩٢٪)، وحكومة تشاد (٨٥٪)، والقيادة القبلية من غير العرب (٦٩٪)، والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان (٦٠٪) على أنها ملتزمة بقوة أو إلى حد ما بالسلام. وفي المقابل، رأى عدد قليل جداً من المستطلعين أن الاتحاد الأفريقي (٢٨٪)، أو حكومة قطر (٢٥٪)، أو جامعة الدول العربية (١٠٪)، أو القادة من ذوي الأصول العربية في دارفور (٥٪) ملتزمون بالسلام. وعملياً لا أحد (٣٪) يعتقد بأن حزب المؤتمر الوطني ملتزم بالسلام.

وعند السؤال عن الجماعات المتمردة بشكل عام، كانت النساء (٦٧٪) أكثر ميلاً من الرجال (٥٧٪) في الاعتقاد أن الجماعات المتمردة بشكل عام ملتزمة بالسلام.

^٢ نحن نقدم تقريراً عن مفاهيم و مواقف المجيبين من الديمقراطية في القسم VIII

الحكومة هي سلحت القبائل العربية، وهي التي يجب أن تنزع سلاحهم.

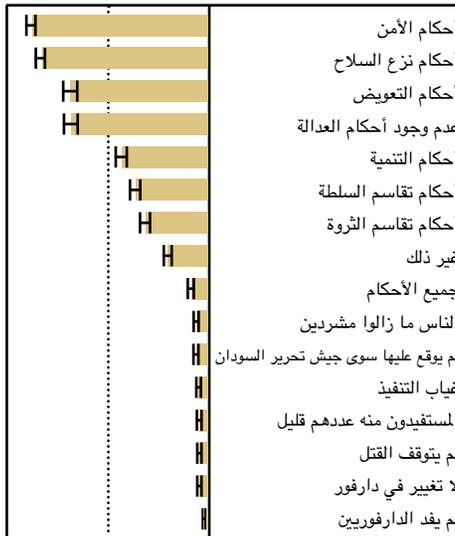
أحد قادة اللاجئين في مخيم جبل



سنقرأ الآن لائحة المجموعات المختلفة التي شاركت، أو قد تشارك في عملية السلام. لكل مجموعة أذكروا إذا كنتم تعتقدون أنهم ملتزمون بقوة بتحقيق السلام، أو ملتزمون إلى حد ما، أو غير ملتزمين إلى حد ما، أو غير ملتزمين بقوة بتحقيق السلام في دارفور.

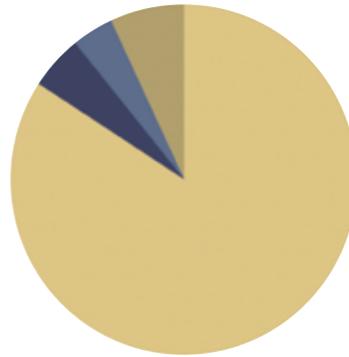
٪	ملتزمون بقوة	ملتزمونون إلى حد ما	غير ملتزمين إلى حد ما	غير ملتزمين بقوة
حزب المؤتمر الوطني	٣	١	٢	٩٥
الحركة الشعبية	٤١	٢٠	٩	٣١
مجموعات المتمردين	٥٠	١٩	٨	٢٤
حركة العدل والمساواة/خليل إبراهيم	٦٣	١٢	٦	٢٠
جيش تحرير السودان/ميني ميناوي	١٦	٦	٥	٧٣
جيش تحرير السودان/عبد الواحد	٧٧	٩	٣	١١
جيش تحرير السودان/الوحدة	٤٣	١٥	٦	٣٦
القيادة القبلية غير العربية	٥٦	١٣	٥	٢٦
القيادة القبلية العربية	٣	٢	٤	٩١
الاتحاد الأفريقي	٢٠	٧	٩	٦٤
الأمم المتحدة	٩٣	٤	١	٢
الولايات المتحدة	٩٢	٤	١	٢
الاتحاد الأوروبي	٨٦	٥	١	٧
جامعة الدول العربية	٨	٢	٢	٨٨
تشاد	٧٢	١٣	٥	٩
قطر	١٦	٩	٧	٦٨

ما هي بالتحديد النقاط الواردة في اتفاق السلام لدارفور/اتفاق أبوجا التي تجدها غير منصفة؟*



ن = ٩٧٨ (١٠١٣) NR = ٧٤ (٨٠) * سؤال مفتوح مسموح عدة ردود

تعددت وجهات النظر حول ما إذا كان اتفاق السلام لدارفور/اتفاق أبوجا اتفاقاً عادلاً لشعب دارفور. برأيك، هل كان هذا الاتفاق...؟



ن = ١٢١٨ (١٢٤٠) NR = ٨٢ (٨٣)

VI. اتفاقات السلام وعمليات السلام

غالبية من شملهم الاستطلاع (٦٧٪) لم يسمعوا عن اتفاق السلام في دارفور، بما في ذلك ٨٧٪ من الرجال (٩٩٪ من القادة الذكور)، و٥٠٪ من النساء (٧٥٪ من القيادات النسائية).

من أولئك الذين سمعوا عن إدارة الشؤون السياسية، أقلية صغيرة جداً كانت على دراية بتفاصيل الاتفاق (٩٪ من الرجال، و١٣٪ من القادة الذكور، و٤٪ من النساء، و١١٪ من القيادات النسائية)، أو النقاط الرئيسية للاتفاق (٢٣ في المائة من الرجال، و٢٩٪ من القادة الذكور، و١٣٪ من النساء، و٩٪ من القيادات النسائية).

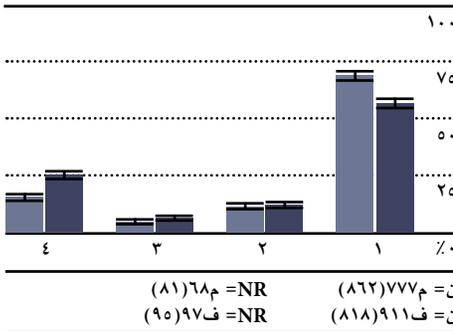
ويعتقد ٨٤٪ من الذين كانوا مطلعين على الشؤون السياسية أن الاتفاق غير عادل بالنسبة لسكان دارفور. وقد طلب من الذين تمت مقابلتهم تحديد ما هو غير عادل وسمح لهم بإعطاء أكثر من رد. وقد تم ذكر عدم كفاية الأمن (٤٥٪) وأحكام نزع السلاح (٤٣٪) كأكثر نقاط الضعف في الاتفاق. وأيضاً من الأسباب التي جعلت هذا الاتفاق غير عادل عدم وجود أحكام عادلة، خاصة

داخليا لا يزالون يعيشون في مخيمات (٤٪)، ولأنها لم تنفذ أبداً (٣٪)، ولأن القتل لم يتوقف (٣٪).

المحاكمات الجنائية (٣٦٪)، والتعويض غير الكافي (٣٦٪)، والتنمية (٢٢٪)، وتقاسم السلطة (١٩٪)، وأحكام تقاسم الثروة (١٧٪). كما اعتبروا أن الاتفاق غير عادل لأنه تم التوقيع عليه فقط من قبل جيش تحرير السودان (٤٪)، ولأن اللاجئين والمشردين

حسب الجنس	
ذكور	إناث

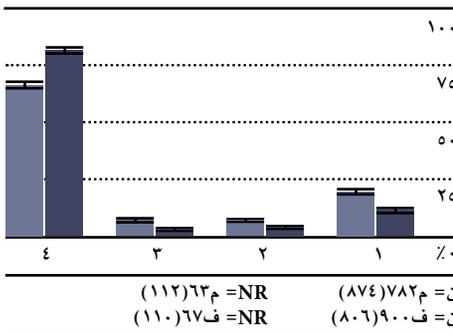
- ① ملتزم بقوة
- ② ملتزم إلى حد ما
- ③ غير ملتزم إلى حد ما
- ④ غير ملتزم بقوة



سنقرأ عليكم الآن لائحة المجموعات المختلفة التي شاركت، أو قد تشارك في عملية السلام. لكل واحدة منها، أخبرونا إذا كنتم تعتقدون أنها ملتزمة بقوة بتحقيق السلام، أو ملتزمة إلى حد ما، أو غير ملتزمة إلى حد ما، أو غير ملتزمة بقوة بتحقيق السلام في دارفور.

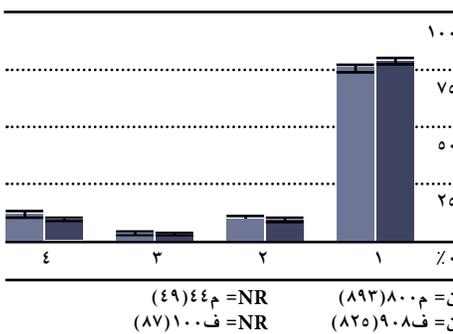
حسب الانتماء العرقي		حركة العدل والمساواة/ خليل ابراهيم			
ملتزمون بقوة	ملتزمون إلى حد ما	غير ملتزمين إلى حد ما	غير ملتزمين بقوة	ن	م =NR
34	10	12	44	182	17=NR
70	7	5	18	773	37=NR
55	18	7	21	715	90=NR
88	2	0	9	23	87=NR
82	6	5	6	25	93=NR
76	13	2	9	44	93=NR
73	12	1	13	24	19=NR
الفور				62	182=NR
الزغاوة				773	116=NR
المساليت				715	542=NR
الإيرينغا				23	87=NR
الداجو				25	93=NR
السيرية جبل				44	93=NR
التاما				24	19=NR

جيش تحرير السودان / ميني ميناوي



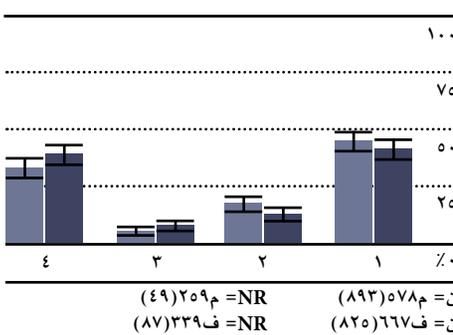
ملتزمون بقوة	ملتزمون إلى حد ما	غير ملتزمين إلى حد ما	غير ملتزمين بقوة	ن	م =NR
39	25	4	89	66	8=NR
23	7	4	66	771	14=NR
11	5	7	77	707	53=NR
12	0	5	83	22	84=NR
4	4	5	87	24	91=NR
7	1	6	86	45	94=NR
11	2	1	85	25	18=NR
الفور				66	191=NR
الزغاوة				771	114=NR
المساليت				707	53=NR
الإيرينغا				22	84=NR
الداجو				24	91=NR
السيرية جبل				45	94=NR
التاما				25	18=NR

جيش تحرير السودان / عبد الواحد



ملتزمون بقوة	ملتزمون إلى حد ما	غير ملتزمين إلى حد ما	غير ملتزمين بقوة	ن	م =NR
88	6	2	4	68	1=NR
71	10	3	15	758	8=NR
81	10	3	7	736	60=NR
94	3	0	3	24	90=NR
88	5	2	4	25	95=NR
87	2	3	7	48	99=NR
76	9	3	12	26	16=NR
الفور				68	196=NR
الزغاوة				758	8=NR
المساليت				736	60=NR
الإيرينغا				24	90=NR
الداجو				25	95=NR
السيرية جبل				48	99=NR
التاما				26	16=NR

جيش تحرير السودان / الوحدة



ملتزمون بقوة	ملتزمون إلى حد ما	غير ملتزمين إلى حد ما	غير ملتزمين بقوة	ن	م =NR
30	10	1	4	41	26=NR
49	10	4	37	68	8=NR
37	22	8	34	39	60=NR
60	6	5	29	14	90=NR
56	18	8	18	16	95=NR
52	8	2	39	29	99=NR
43	6	5	46	20	16=NR
الفور				41	196=NR
الزغاوة				68	8=NR
المساليت				39	60=NR
الإيرينغا				14	90=NR
الداجو				16	95=NR
السيرية جبل				29	99=NR
التاما				20	16=NR

معلومات عن الخلفية

اتفاق السلام
الشامل

اتفاق السلام الشامل، الذي يشار إليه كاتفاق نيفاشا، وقع في ٩ يناير ٢٠٠٥، من جانب حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي. يمثل الاتفاق نهاية عقدين من الحرب الأهلية السودانية الثانية. وقد حدد الاتفاق فترة إنتقالية مدتها ست سنوات لتسوية النزاعات على الموارد، والسلطة، ودور الدين، وحق الجنوب بتقرير المصير، وهي نزاعات استمرت منذ استقلال السودان. وكان الهدف من الفترة الإنتقالية جعل الوحدة «جذابة» للطرفين، في جو انتخابات وطنية ديمقراطية، واستفتاء على تقرير المصير لشعب جنوب السودان.

وحدد اتفاق نيفاشا الأمن الشامل، وتقاسم الثروة، وأحكام لتقاسم السلطة مع معالجة الوضع المثير للجدل في أبيي الغنية بالنفط وغيرها من «المناطق الإنتقالية» في جنوب كردفان والنيل الأزرق. واتفق الطرفان على شكل حكومة الوحدة الوطنية وإقامة حكومة تتمتع بحكم شبه ذاتي في جنوب السودان. والتزموا أيضاً بإعادة تشكيل وتوزيع الثروة الوطنية، ولا سيما عائدات النفط، ولبناء الثقة بين الطرفين وضمان الاستقرار، اتفق الجانبان على وقف الأعمال العدائية، وإعادة تنظيم ونشر القوات المسلحة.

منذ التوقيع على الاتفاق، لم يكن هناك أي عودة إلى النزاع المسلح على نطاق واسع. ومع ذلك، كانت هناك صعوبات في التنفيذ، وأبرزها عدم وجود الشفافية في تقاسم الثروة، وتعارض التعداد الوطني، والعملية الانتخابية المتنازع عليها. ومع اقتراب انتهاء الفترة الإنتقالية، لم يتوصل الطرفان بعد إلى اتفاق على الحدود المعترف بها بين الشمال والجنوب أو الوضع في المناطق الإنتقالية. ومن المقرر أن يتم الاستفتاء على حق الجنوب في تقرير المصير في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

معلومات عن الخلفية

اتفاق السلام
في دارفور

اتفاق السلام في دارفور، والذي يشار إليه كاتفاق أبوجا، وقع في أبوجا بنيجيريا في ٥ مايو ٢٠٠٦، من جانب حكومة السودان وجماعة متمردة واحدة هي جيش تحرير السودان/ميني ميناوي. والجدير بالذكر أن المجموعتين الأخرتين من الجماعات المتمردة الرئيسية وهما جيش تحرير السودان/عبد الواحد وحركة العدل والمساواة رفضتا الاتفاق.

وعلى غرار اتفاق السلام الشامل، ركز اتفاق السلام في دارفور على قضايا تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والأمن. وشملت أحكام تقاسم السلطة ضمان التمثيل السياسي للمتمردين الموقعين، بما في ذلك التمثيل في الجمعية الوطنية، والسلطة التشريعية، ووزارات الدولة. وشملت أحكام تقاسم الثروة الأموال لإعادة الإعمار والتعويض. وشملت أحكام الأمن نزع السلاح، وتسريح الميليشيات الحكومية، ودمج الجماعات المتمردة في القوات المسلحة السودانية.

وقد طالبت المجموعات التي لم توقع على الاتفاق بالمزيد من التوقيضات للضحايا وبالتزام أكثر وضوحاً من جانب الحكومة حول نقل الثروة في دارفور، من بين أمور أخرى. وأصروا على تمثيل أكبر في المجالس الوطنية والتشريعية في الدولة، ووظيفة إضافية لمنصب نائب الرئيس يحتله دارفوري، وزيادة الإشراف على نزع سلاح الميليشيات، وزيادة دور المؤسسات الأمنية في الدولة.

واتسمت المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بانعدام الثقة العميق بين الطرفين، فضلاً عن عدم وجود موقف موحد بين الفصائل المتمردة. وانتقدت العملية، من بين أمور أخرى، لاستعجالها لتلبية موعد نهائي مصطنع وضعه المجتمع الدولي وليس المدنيين أو ممثلي المجتمع المدني. علاوة على ذلك، فإن الاعتقاد السائد أن الاتفاق لم ينفذ كان مصدر إحباط كبير للمستفيدين منه.

معلومات عن الخلفية

مخادشات
الدوحة للسلام

استضافت الحكومة القطرية محادثات السلام التي بدأت في الدوحة، قطر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة. والمحادثات جارية بوساطة فريق دعم الوساطة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. انسحبت حركة العدل والمساواة من المفاوضات في آذار/مارس ٢٠٠٩ بعد طرد حكومة السودان لجماعات الإغاثة من دارفور رداً على المذكرة التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال الرئيس البشير.

استؤنفت المفاوضات بين حركة العدل والمساواة والحكومة بعد ما يقارب العام، بعد التوقيع على اتفاق إطاري في شباط/فبراير عام ٢٠١٠، يتعهد بتأمين المشاركة في السلطة والثروة، وتعويض الضحايا، ووقف إطلاق النار لمدة شهرين، والإفراج عن سجناء حركة العدل والمساواة. ومع ذلك، لم تسفر المحادثات عن نتائج هامة بحلول الموعد النهائي المحدد قبل الانتخابات الوطنية. وفي أوائل عام ٢٠١٠، بدأت مفاوضات بين حركة التحرير و العدالة التي شكلت حديثاً وحكومة السودان وأدارت مفاوضات موازية لحركة العدل والمساواة في الدوحة. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٠، انسحبت حركة العدل والمساواة من جميع المفاوضات.

موجودة خلال مفاوضات السلام السابقة، بما في ذلك تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، ونزع السلاح.

فيما يتعلق بمسألة تقاسم السلطة، أجاب القادة أنه ينبغي توزيع السلطة السياسية بما يتناسب مع حجم السكان، وأنه ينبغي ضمان التمثيل الإقليمي بما في ذلك ممثلي دارفور في الحكومة المركزية، وينبغي أن تكون هناك ديمقراطية.

وفيما يتعلق بمسألة تقاسم الثروة، عبّر القادة عن ضرورة توزيع الثروة بما يتناسب مع حجم السكان، وأن تحصل دارفور على نفس نوع اتفاق السلام الشامل الذي حدث في جنوب السودان، وأن تقسم الثروة بالتساوي بين جميع مناطق السودان، وأن يدخل المزيد من سكان دارفور في القطاع العام، وينبغي على المجتمع الدولي أن يكون مسؤولاً عن توزيع الثروة. كما تحدّث الزعماء عن أهمية التنمية وبالتحديد الحاجة في دارفور الى مشاريع تنموية في قطاعات الصحة، التعليم، والاقتصاد.

في ما خصّ موضوع نزع السلاح، تمحورت اجابات القادة حول ضرورة القبض على الرئيس البشير، وعلى ضرورة تدخّل المجتمع الدولي والأمم المتحدة لضمان حسن سير عملية نزع السلاح.

شعرت غالبية المجيبين (٩٦٪) أن مصالحم

(١٠٪ من القادة) و٣٢٪ من النساء (٢٢٪ من القادة) من الذين سمعوا عن محادثات الدوحة بأن المفاوضات ستؤدي إلى سلام.

وسئل القادة عما إذا كانت العملية السياسية الإنتقالية المحددة في اتفاق السلام الشامل، والذي ينص على تقاسم السلطة مؤقتاً في ولاية وطنية تليها انتخابات ديمقراطية، ستؤثر في دارفور. ما يقرب من جميع المجيبين قالوا إنه لن يكون لها أي تأثير على دارفور.

وسئل القادة لماذا لن تجلب المفاوضات في الدوحة بين حركة العدل والمساواة وحكومة السودان السلام، فكانت الأسباب الأكثر شيوعاً أن حركة العدل والمساواة فقط كانت حاضرة، وأن الرئيس البشير لن ينفذ الاتفاق.

ورأت أغلبية الذين تمت مقابلتهم (٨٠٪) أن حركات التمرد الأخرى ينبغي أن تحضر محادثات السلام في الدوحة. وكانت الردود الأكثر شيوعاً التي قدمها القادة حول لماذا يجب على الحركات الأخرى أن تحضر، أهمية الوحدة بين الجماعات واستحالة السلام من دون مشاركة واسعة النطاق. وعزا القادة الذين لا يعتقدون أن مجموعات أخرى ينبغي أن تحضر، السبب لإعتقادهم هذا الى أن الجماعات المتمردة ليست كلها مشروعة وأنه ليس هناك جدوى من التفاوض مع الحكومة.

وطلب من القادة التعبير عن معتقداتهم حول كيفية حل بعض المسائل الخلافية التي كانت

وسمعت غالبية الرجال (٨٠٪) ولكن قلة من النساء (٤٤٪) عن اتفاق السلام الشامل. وتعتقد الغالبية (٦٨٪) من الذين سمعوا عن اتفاق السلام الشامل أن هذا الاتفاق كان بقوة أو إلى حد ما عادلاً لسكان جنوب السودان. وسئل الزعماء لماذا كان هذا الاتفاق عادلاً، فكان رد الفعل الأكثر شيوعاً أنه أعطى الجنوب حصة متناسبة من الثروة والسلطة السياسية، وذكروا أيضاً حقيقة أن جنوب السودان أعطي الحق في تقرير المصير. وأوضح القادة، الذين لا يعتقدون أن اتفاق السلام الشامل كان عادلاً، رأيهم بالقول أنه إما لم يتم تنفيذ الاتفاق أو أن القتال ما زال مستمراً في أبيي.

وسئل القادة ما إذا كانوا يظنون أن العملية السياسية الإنتقالية التي حددها اتفاق السلام الشامل والتي تضمن إجراء انتخابات وطنية سيكون لها أي تأثير على دارفور. الأغلبية الساحقة أعلنت أنه لن يكون لها أي تأثير على دارفور. وكان التصور العام أن اتفاق السلام الشامل هو اتفاق بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية ولم تكن دارفور المعنية.

وقد سمعت الغالبية العظمى من الرجال (٧٧٪ من المدنيين، و٩٢٪ من القادة)، وأقلية من النساء (٤١٪ من المدنيات، و٦٨٪ من القادة) عن جولة مفاوضات السلام التي تجري في نفس وقت الدراسة الاستقصائية في الدوحة، بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة. ويعتقد ١٨٪ فقط من الرجال

من يجب أن يكون متواجداً في محادثات السلام المستقبلية لكي تمثل مصالحكم؟*

التاما	المسيرية جبل	الداجو	الإيرينغا	المساليت	الزغاوة	الفور	%
(٢٠) = NR (٦٦) = ٢٠	(١٦) = NR (٩١) = ٢٠	(١٤) = NR (٨٤) = ٢٢	(١٧) = NR (٨٥) = ٢٢	(١٠) = NR (٥٠) = ٦٥	(٤٩) = NR (٦٠) = ٧٦	(١٦) = NR (١٨٣) = ٦٢	
٥٧	٧١	٦٧	٥٨	٥٤	٣٣	٩٢	جيش تحرير السودان/عبد الواحد
١٨	٤٥	٤١	٤٣	١٣	٤٩	٧	حركة العدل والمساواة/ابراهيم خليل
٢١	١٦	٧	٦	١٦	١٥	١٥	المجتمع الدولي
٩	٢	٦	٢	٤	٧	٤	شيوخ المخيمات
٢	٧	٤	٦	٩	٥	١	اللاجئون والمشرودون داخليا
١	٢	٦	٠	٥	٨	٤	الأمم المتحدة
٥	٠	٤	٦	٩	١	٢	شيوخ القبائل/شريتيس
١	٣	٠	٢	٢	١٨	٠	جيش تحرير السودان/ميني ميناوي
٣	١	٠	٥	٤	٦	٠	جيش تحرير السودان/الوحدة
١	١	٤	١	٥	٦	٢	غير ذلك
١	١	٠	٩	١	١	١	حركة العدل والمساواة/غير ذلك
٣	١	٢	١	١	٢	٠	متمردون من غير الموقعين
٢	١	٤	٠	١	١	١	جيش تحرير السودان

* سؤال مفتوح مسموح عدة ردود

الشخصية لم تكن ممثلة في مفاوضات السلام السابقة.

وطلب ممن شملهم الاستطلاع ذكر المجموعات التي يجب إدراجها في مفاوضات السلام المستقبلية من أجل تمثيل مصالحهم، وسمح لهم بإعطاء أكثر من رد. وقد تم ذكر جيش تحرير السودان/عبد الواحد في معظم الأحيان (٤٦٪)، يليه حركة العدل والمساواة (٣١٪)، والمجتمع الدولي (١٥٪)، وزعماء القبائل التقليدية (١١٪)، والمجتمع المدني (١١٪) وقادة اللاجئين والمشردين داخلياً (٧٪)، والأمم المتحدة (٦٪)، والقيادات النسائية (٥٪).

الذين أجريت معهم المقابلات ذكروا أن أفضل من يمثلهم هو المجتمع الدولي/الأمم المتحدة (١٤٪). وهناك أقلية أيضاً ذكرت أن وجهات نظرهم يعبر عنها قادة اللاجئين والمشردين داخليا/زعماء القبائل التقليدية (٦٪).

وسئل الزعماء عن المكان الذي يعتقدون أنه الأفضل لعقد مفاوضات السلام. وكان رد الفعل الأكثر شيوعاً هو الولايات المتحدة الأمريكية أو أوروبا. وسئل القادة أيضاً ما إذا كانوا يتقنون بأي بلد في أفريقيا أو العالم العربي لاجراء محادثات سلام، فقال ما يزيد قليلا عن الثلث نعم، ولكن أولئك الذين لم يتقنوا بأي دولة أفريقية أو عربية لم يكن هناك توافق في آرائهم على أي بلد آخر لإقامة

من الأراضي (١٪).

وتعتقد الغالبية العظمى من الذين شملهم الاستطلاع بضرورة إعطاء التعويضات للأفراد (٨٦٪). ورأت أقلية (١٦٪) أنه ينبغي دفع التعويضات للمجتمعات. وما يقرب من (٤٪) من المستطلعين يريد إعطاء التعويضات للحكومة. ومع ذلك، فإن معظم المستطلعين (٨٧٪) يعتقدون أنه ينبغي على حكومة السودان دفع التعويضات. وهناك أقلية صغيرة (١٤٪) تعتقد أنه ينبغي على المجتمع الدولي دفع التعويضات.

وسئل المستجوبون كيف ينبغي أن يكون شكل التعويض، وسمح لهم بإعطاء أكثر من رد. فأجاب الجميع تقريباً (٩٤٪) أن

من أكثر من يمثل وجهات نظرك؟*

* سؤال مفتوح مسموح برد واحد		من أكثر من يمثل وجهات نظرك؟*					
التاما	المسيرية جبل	الداجو	الإيرينغا	المسالت	الزغاوة	الفور	%
ن=١٠٤ (٨٧)	ن=٤٠ (١٠٢)	ن=٢٩ (٩٩)	ن=٢٣ (١٠٢)	ن=٨٠ (٦٠٩)	ن=٧٨١ (٦٥٣)	ن=٦٧ (١٩٩)	
٩١	٥٣	٦٦	٤٥	٥٤	١٦	٩١	جيش تحرير السودان/عبد الواحد
٠	٣١	١٧	٤١	٧	٤٥	٠	حركة العدل والمساواة/ خليل ابراهيم
٢	٦	٦	٥	١٠	٦	٢	المجتمع الدولي
٢	٨	٧	٣	٨	٩	٢	آخرون
٣	٠	١	٣	٧	١	٣	الشيوخ/قادة القبائل
٠	٠	٢	١	٦	٧	٠	الأمم المتحدة

التعويض يجب أن يكون مالياً. وهناك أقلية تعتقد أيضاً أنه ينبغي أن يعطى التعويض على شكل ثروة حيوانية (١٩٪)، ومشاريع تعليم (١٥٪)، ومشاريع صحية (١٣٪)، وأراضي (٧٪).

وقال جميع من تم استطلاعهم تقريباً (٩٧٪)، أنهم يتقنون إلى حد ما بالمجتمع الدولي لتحديد مبالغ التعويض. ووثق ٧١٪ بقيادة اللاجئين/النازحين (٧٠٪ من الرجال، ٧٨٪ من النساء، و٧٢٪ من القادة)، و٦٠٪ بالمجموعات المتمردة، و٥٤٪ بزعماء القبائل التقليدية (٤٢٪ من الرجال، و٦٤٪ من النساء، و٤٨٪ من القادة)، و٢٠٪ عبر عن ثقته بالحكومة المحلية، و٩٪ قالوا أنهم يتقنون بالحكومة الوطنية.

المفاوضات فيه.

VII. التعويضات

لقد كان التعويض مهماً جداً للمجبيين. جميع الذين تمت مقابلتهم (٩٩٪) تقريباً، يعتقدون أن جميع الضحايا يستحقون أن يتم تعويضهم عن خسائرهم خلال النزاع.

وعند السؤال عما ينبغي تعويضه من الخسائر للشعب، كانت الردود المتكررة هي الثروة الحيوانية (٨٦٪)، والممتلكات (٨٦٪)، ووفاة أفراد الأسرة (٧٤٪)، وفقدان الدخل (٤٠٪)، والتشريد (١٤٪)، والإصابة الشخصية (١١٪)، والصدمات النفسية (١٢٪)، والتعرض للعنف (١٠٪). وقال عدد قليل جداً من المجبيين أنه ينبغي التعويض عن الخسائر

وعندما طلب من المجبيين ذكر الأفراد أو الجماعات التي تمثل وجهات نظرهم الأكثر، كانت الإجابات الأكثر شيوعاً جيش تحرير السودان/عبد الواحد (٣٧٪)، وتبعته حركة العدل والمساواة (٢٧٪). ومن الملفت للنظر أن جيش تحرير السودان/عبد الواحد حصل على الدعم إلى حد كبير من قبل الرجال (٥٢٪) ومن النساء (٢٣٪)، وحركة العدل والمساواة وجدت دعماً أكبر بكثير من قبل النساء (٣٣٪) ومن الرجال (١٩٪). علاوة على ذلك، أختبر جيش تحرير السودان/عبد الواحد بأغلبية ساحقة من قبل أعضاء قبيلة الفور (٩١٪) وأقلية صغيرة فقط من قبيلة الزغاوة (١٦٪). لم يعبر أي من المجبيين المنتمين إلى قبيلة الفور عن أن حركة العدل والمساواة تمثل وجهات نظرهم الأكثر. قلة من

سنقرأ لكم لائحة بالمجموعات. الرجاء إخبارنا إذا كنتم تتقنون بها أم لا لتحديد حجم التعويض العادل لكم.

لا نشق بقوة	لا نشق إلى حد ما	نشق إلى حد ما	نشق بقوة	%	
٣٨	٨	٧	٤٧	١٧٧٨=NR (١٧٨٢) ٦٣(٦٢)	الإدارة القبلية/الأصلية
٢٥	٥	١٠	٦١	١٨٠٣=NR (١٨٠٤) ٣٧(٣٩)	اللاجئون/قادة النازحين
٧٦	٤	٥	١٥	١٧٦٦=NR (١٧٧٤) ٧٤(٦٩)	الحكومة المحلية
٨٩	٢	٣	٦	١٧٦٧=NR (١٧٧٢) ٧٥(٧٢)	الحكومة الوطنية
٣١	٩	١٣	٤٦	١٧٦٢=NR (١٧٧٣) ٧٧(٦٩)	زعماء المتمردين
٢	٠	٣	٩٥	١٧٩٦=NR (١٧٩٨) ٤٤(٤٣)	المجتمع الدولي

VIII. الديمقراطية

طلب من الذين تمت مقابلتهم توضيح ما تعني الديمقراطية لهم. ٤٦٪ من أفراد العينة أجابوا أنهم لا يعرفون، أو غير متأكدين، أو رفضوا الإجابة. من بين الذين كانوا يعلمون، كان الرد الأكثر شيوعاً، أن الديمقراطية تعني الحرية (٤٢٪) التي تأخذ أحياناً شكلاً من أشكال «حرية القيام» بشيء ما (مثل اختيار حكومتهم الخاصة بهم)، وأحياناً تأخذ شكلاً من أشكال «الحرية من» شيء ما (مثل اضطهاد الحكومة)، ولكن في كثير من الأحيان كانت مجرد «الحرية». وكانت الردود الأكثر شيوعاً التي تلتها هي العدالة (٢٧٪)، والسلام/نهاية العنف (١٥٪)، وحقوق الإنسان (١٥٪)، والتصويت (١٣٪)، وتقاسم السلطة بين القبائل (٩٪)، والقدرة على تغيير الحكومة (٦٪)، والقدرة على اختيار حكومتهم (٦٪)، والتنمية الاقتصادية (٦٪)، والتوزيع العادل للموارد (٤٪). سمح للمشاركين بإعطاء عدة ردود، والعديد منهم يعتقد أن الديمقراطية هي مزيج من بعض ما ورد أعلاه.

سئل المشاركون عما يعتبرونه من أهم خصائص الديمقراطية. وأكثر ما ذكر كأهم الخصائص كان الحرية (٣٠٪)، يليها العدالة (١١٪)، والسلام (٨٪)، والانتخابات (٧٪)، وحرية التعبير (٨٪)، والحقوق (٥٪)، والمساواة (٥٪)، وتغيير النظام (٥٪). كان ترتيب هذه الخصائص مماثلاً عندما سئل الجيبون عن ترتيب ثاني وثالث أهم جوانب الديمقراطية. وذكرت التنمية ١٥٪ من الوقت

الانتخابات لن تكون نزيهة. الدارفوريون لا يزالون مشردين داخلياً ولاجئين، لا يستطيعون المشاركة فيها، والجنجويد والبشير لا يزالون في السلطة.

أحد قادة اللاجئين في مخيم جبل

ما من العام المقبل. وتعتقد الغالبية العظمى من أولئك الذين سمعوا عن الانتخابات (٩١٪): ٩٦٪ من القادة) أنها لن تكون عادلة.

كواحدة من ثاني أو ثالث أهم خصائص الديمقراطية.

وعلى الرغم من النقص العام في فهم الديمقراطية، عبّر جميع الجيبون تقريباً (٩٩٪) عن اعتقادهم بأنه من المهم جداً أن يعيشوا في ظل نظام ديمقراطي. وقامت أقلية من الذين تمت مقابلتهم (٣٣٪ و ٥١٪ من القادة) بالتصويت في الانتخابات السابقة.

ومن المرجح أن الذكور (٦٥٪؛ ٨٤٪ من القادة) قد سمعوا أكثر من الإناث (٢١٪ و ٣٦٪ من القادة) أن حكومة السودان قد وافقت على إجراء انتخابات وطنية في وقت

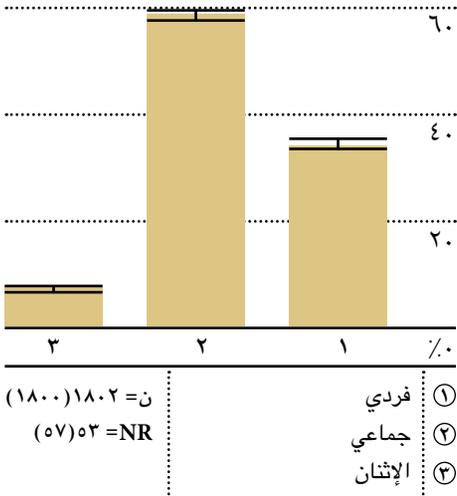
النحو ٧٣٪ من النساء و٤٤٪ من الرجال.

وعندما سئلوا عن معنى مصطلح الجنجويد، كان الرد الأكثر شيوعاً العرب/القبائل العربية (٨٣٪). الكثير من المجيبين سمى قبائل محددة، غير أن أي قبيلة لم يتم ذكرها من قبل أكثر من ١٠٪ من المجيبين. وذكر البعض منهم جنود الحكومة/الميليشيات (١١٪)، وقوات الدفاع الشعبي (٧٪)، وحرس الحدود (٤٪).

وأشار ٥٩٪ من أفراد العينة أن القبائل التي جاء منها الجنجويد هي المسؤولة عن الجرائم

هل تحمل هذه القبائل أو الجماعات المسؤولية الجماعية عن الجرائم التي ارتكبتها الجنجويد أم تحملها فقط للأفراد الذين ارتكبوا الجرائم؟

٨٠



والإقليمية إلى أن تجرى انتخابات «نزيهة وحررة». لم تؤيد الغالبية العظمى (٨٢٪) مثل هذا الاتفاق.

وطلب ممن شملهم الاستطلاع أن يسموا من يمكن أن يمثل وجهات نظرهم أفضل إذا أجريت الانتخابات غداً. وكان الرد الأكثر شيوعاً «لا أحد» (٢٧٪؛ ٣٢٪ من المدنيين من الرجال، و٢٣٪ من المدنيين من الإناث، و٥٠٪ من القادة). وكان الجواب التالي الأكثر شيوعاً عبد الواحد محمد النور (٢٥٪؛ ٣١٪ من المدنيين من الرجال، و١٨٪ من المدنيين من الإناث، ونحو ٢٠٪ من القادة)، وحركة العدل والمساواة (١٨٪؛ ١٥٪ من المدنيين من الرجال، و٢٨٪ من المدنيين من الإناث، و٢٠٪ من القادة)، وميني ميناوي (٨٪)، وشيخ المخيم/الزعيم القبلي التقليدي (٥٪)، والحركة الشعبية/سلفا كير (٢٪).

IX. المصالحة

طلب ممن شملهم الاستطلاع ذكر الشخص، إذا وجد، الذي يعتبرونه من أعدائهم في الصراع، وسمح لهم بإعطاء ردود متعددة. معظم إجاباتهم كانت حكومة السودان (٦٥٪)، والجنجويد (٤٢٪)، والرئيس البشير (٣٢٪)، والقبائل من أصول عربية (١٦٪). أقل من ١٪ من أفراد العينة ذكروا القبائل من أصول غير العربية أو المتمردين في دارفور.

ويعتقد ٥٩٪ من الذين أجريت معهم المقابلات أنه من المستحيل على الأعداء السابقين العيش معاً بسلام بعد الحرب. ورد على هذا

كما سئل القادة الذين يشعرون بأن الانتخابات ستكون غير عادلة عن سبب شعورهم هذا، فكانت الردود المتكررة أنه لم يسمح للاجئين والمشردين داخلياً بالتصويت، ولم تكن الحكومة ملتزمة بالديمقراطية ولن تسمح أن تكون الانتخابات نزيهة، وأنه ما زال هناك حرب مستمرة، وأن الحكومة تتألف من المجرمين.

ولم تجب سوى أقلية (١٩٪) من أولئك الذين سمعوا عن الانتخابات بأنها ستشارك إذا ما أُتيحت لها الفرصة للقيام بذلك. وقال أولئك الذين لا يريدون المشاركة أنه من الممكن أن يغيروا رأيهم إذا كان هناك اتفاق سلام (٢٣٪)، أو إذا ما حصل التصويت من المنزل (٢١٪)، أو إذا ما تمكنوا من العودة إلى دارفور (٢٢٪)، أو بعد خلع الرئيس البشير (١٥٪)، أو إذا كان هناك مراقبون دوليون (١٠٪)، أو بعد إحلال الأمن (٥٪). وهناك أقلية صغيرة (٧٪) ذكرت أنها لن تشارك بأي حال من الأحوال.

وسئل كل زعيم عما إذا كان يشعر أنه من الممكن أن يكون له مصالح ممثلة على مستوى الدولة، أو على المستوى المحلي، أو الوطني في الانتخابات المقبلة. فرأت أقلية (٢٠٪) أنه من المحتمل أن تمثل مصالحهم على المستوى المحلي. ولم يفكر أي زعيم في أن تكون له مصالح ممثلة على مستوى الدولة أو المستوى الوطني.

وتم سؤال الزعماء أيضاً عما إذا كانوا قد يدعمون اتفاق سلام يمنح غالبية نواب الحزب الوطني السيطرة على الحكومة الوطنية

لو حدثت وجرت الانتخابات غداً، من الذي يمكن أن يمثل وجهات نظركم أفضل تمثيلاً؟*

- ① لا أحد
- ② جيش تحرير السودان/عبد الواحد
- ③ آخرون
- ④ حركة العدل والمساواة
- ⑤ الحركة الشعبية
- ⑥ ميني ميناوي
- ⑦ القيادة القبلية

نُكِر

إناث

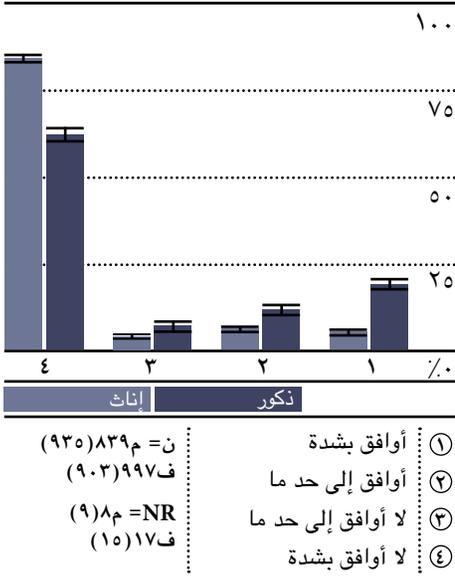
* سؤال مفتوح

ن = ٦٤٠٣ (٧٢٨) NR = ٧٢١ (٦٥٩)

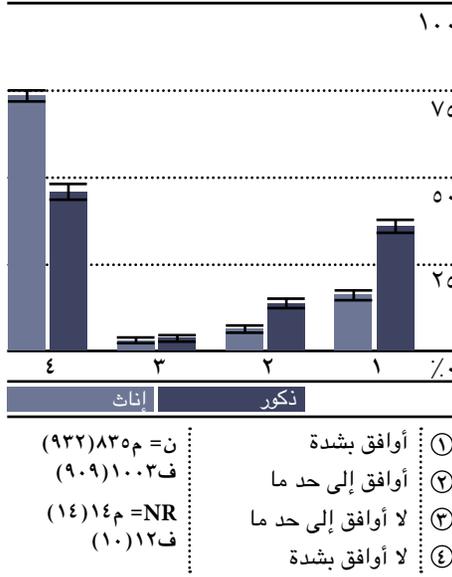
ينبغي أن تشارك كل الجماعات المتمردة [في الدوحة] بحيث نحصل على السلام على الفور. المفاوضات الفردية سوف تجلب المشاكل.

أحد قادة اللاجئين،
مخيم جبل

عليكم أن تخبرونا إن كنتم توافقون بقوة، أو توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون بقوة على البيان التالي: أستطيع أن أرى نفسي أعيش بسلام مع أعضاء فاعلين من الجنجويد.



عليكم أن تخبرونا إن كنتم توافقون بقوة، أو توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون بقوة على البيان التالي: أستطيع أن أرى نفسي أعيش بسلام مع القبائل التي يأتي منها الجنجويد.



الأحوال، وأنه ينبغي معاقبتهم. وهناك أقلية صغيرة جدا توافق بقوة أو إلى حد ما على أن جرائمهم يجب أن تنسى (٤٪)، وينبغي قبولهم بعد أن يعتذروا علنا ويتوسلوا الغفران (٦٪)، أو أنه ينبغي عليهم دفع الدية (١١٪).

يجب أن يحدث للمقاتلين السابقين، فكانت الردود الأكثر شيوعا كانت نزع السلاح، ووقف العنف/تحسن الوضع الأمني، وملاحقة المجرمين.

وسئل المجيبون عما إذا كانوا يوافقون أم لا مع العديد من التصاريح بشأن ما يجب أن يحدث للمقاتلين السابقين الذين قتلوا أو اغتصبوا، عندما يحل السلام في دارفور. الغالبية العظمى (٨٧٪) توافق بشدة على ضرورة عدم قبول المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم المحلية في أي حال من

الجماعية التي ارتكبتها الجنجويد، والبقية (٣٤٪) حملت الأفراد الذين ارتكبوا الجرائم المسؤولية. لم تكن هناك اختلافات كبيرة بين إجابات الرجال والنساء.

الرجال (٥٠٪) كانوا أكثر ميلاً بدرجة كبيرة من النساء (٢٢٪) إلى رؤية أنفسهم يعيشون بسلام في المستقبل مع القبائل التي جاء منها الجنجويد. وانخفضت هذه الأرقام (إلى ٣١٪ و١٢٪ على التوالي) عند الإشارة إلى أعضاء الجنجويد الحاليين. المجيبون الذين تلقوا بعض التعليم الثانوي كانوا أيضاً أكثر ميلاً إلى القول أنه من الممكن أن يعيشوا معاً بسلام مع هذه القبائل.

طلب من الزعماء أن يوضحوا الشروط التي من شأنها أن تمكنهم من تصور أنفسهم يعيشون بسلام مع الجنجويد (القبائل أو الأفراد) في المستقبل. فكانت الردود الأكثر شيوعا بعد نزع السلاح، عودة الأراضي، وتغيير النظام، والتوصل إلى اتفاق سلام.

أما القادة الذين لم يتمكنوا من رؤية أنفسهم يعيشون بسلام مع الجنجويد فذكروا أنهم يعتبرون أن الجنجويد «قتلة» و«مجرمون».

وطلب من جميع المشاركين توضيح ما تعني المصالحة لهم وسمح لهم بإعطاء ردود متعددة. الأجوبة الأكثر شيوعا كانت الغفران (٣٨٪)، والقدرة على العيش بسلام مع الأعداء السابقين (٢٦٪)، وتنفيذ العدالة (١٦٪)، والتعويض (١٣٪). ويعتقد معظم المستطلعين (٧٧٪) أن المصالحة بين القبائل في دارفور ممكنة.

وتم سؤال القادة عن الدور الذي ينبغي على الحكومة أن تلعبه في عملية المصالحة القبلية. فرأى معظم المستطلعين (٦٩٪) أن الحكومة لا يجب أن تلعب أي دور في المصالحة القبلية، وأقلية (١٥٪) تعتقد أنه على الحكومة التوسط للمصالحة، وأقلية أخرى (١٠٪) أجابت بأن الحكومة يجب أن تكتفي بمراقبة المصالحة.

وطلب منهم تسمية ثلاثة أشياء يجب أن تحدث قبل أن ينظر الدارفوريون إلى ما

إناث		ذكور		إناث		ذكور	
[٨٥%]	[٩٠%]	[٨٥%]	[٩٠%]	[٨٥%]	[٩٠%]	[٨٥%]	[٩٠%]
[٧١%]	[٧١%]	[٧١%]	[٧١%]	[٧١%]	[٧١%]	[٧١%]	[٧١%]
[٧٠%]	[٧١%]	[٧٠%]	[٧١%]	[٧٠%]	[٧١%]	[٧٠%]	[٧١%]
[٧٣%]	[٧٨%]	[٧٣%]	[٧٨%]	[٧٣%]	[٧٨%]	[٧٣%]	[٧٨%]
موافق بشدة				موافق بشدة			
موافق إلى حد ما				موافق إلى حد ما			
غير موافق إلى حد ما				غير موافق إلى حد ما			
غير موافق بشدة				غير موافق بشدة			
ن = ٨٣٧ (٩٣٥) ف ١٠٠٧ (٩١٠) NR = ٦٦ (٦) ف ٨ (٩)				ن = ٨٣٧ (٩٣٥) ف ١٠٠٧ (٩١٠) NR = ٦٦ (٦) ف ٨ (٩)			
إناث		ذكور		إناث		ذكور	
[٧٢%]	[٧٣%]	[٧٢%]	[٧٣%]	[٧٢%]	[٧٣%]	[٧٢%]	[٧٣%]
[٧٢%]	[٧١%]	[٧٢%]	[٧١%]	[٧٢%]	[٧١%]	[٧٢%]	[٧١%]
[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]
[٧٤%]	[٧٤%]	[٧٤%]	[٧٤%]	[٧٤%]	[٧٤%]	[٧٤%]	[٧٤%]
موافق بشدة				موافق بشدة			
موافق إلى حد ما				موافق إلى حد ما			
غير موافق إلى حد ما				غير موافق إلى حد ما			
غير موافق بشدة				غير موافق بشدة			
ن = ٨٣٥ (٩٣٣) ف ١٠٠٠ (٩٠٥) NR = ١٠٠ (١٠) ف ١٢ (١٢)				ن = ٨٣٥ (٩٣٣) ف ١٠٠٠ (٩٠٥) NR = ١٠٠ (١٠) ف ١٢ (١٢)			
إناث		ذكور		إناث		ذكور	
[٧٧%]	[٧٨%]	[٧٧%]	[٧٨%]	[٧٧%]	[٧٨%]	[٧٧%]	[٧٨%]
[٧٥%]	[٧٣%]	[٧٥%]	[٧٣%]	[٧٥%]	[٧٣%]	[٧٥%]	[٧٣%]
[٧٣%]	[٧٣%]	[٧٣%]	[٧٣%]	[٧٣%]	[٧٣%]	[٧٣%]	[٧٣%]
[٨٦%]	[٨٦%]	[٨٦%]	[٨٦%]	[٨٦%]	[٨٦%]	[٨٦%]	[٨٦%]
موافق بشدة				موافق بشدة			
موافق إلى حد ما				موافق إلى حد ما			
غير موافق إلى حد ما				غير موافق إلى حد ما			
غير موافق بشدة				غير موافق بشدة			
ن = ٨٣٤ (٩٣٢) ف ١٠٠٤ (٩٠٩) NR = ١١ (١١) ف ١١ (١٠)				ن = ٨٣٤ (٩٣٢) ف ١٠٠٤ (٩٠٩) NR = ١١ (١١) ف ١١ (١٠)			
إناث		ذكور		إناث		ذكور	
[٧٣%]	[٧٥%]	[٧٣%]	[٧٥%]	[٧٣%]	[٧٥%]	[٧٣%]	[٧٥%]
[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]
[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]	[٧٢%]
[٨٣%]	[٨١%]	[٨٣%]	[٨١%]	[٨٣%]	[٨١%]	[٨٣%]	[٨١%]
موافق بشدة				موافق بشدة			
موافق إلى حد ما				موافق إلى حد ما			
غير موافق إلى حد ما				غير موافق إلى حد ما			
غير موافق بشدة				غير موافق بشدة			
ن = ٨٣٤ (٩٣٢) ف ١٠٠٤ (٩٠٨) NR = ١١ (١١) ف ١١ (١١)				ن = ٨٣٤ (٩٣٢) ف ١٠٠٤ (٩٠٨) NR = ١١ (١١) ف ١١ (١١)			

عندما يحل السلام في دارفور، لن يتم قبول المقاتلين السابقين الذين قتلوا مدنيين أو قاموا باغتصاب النساء في مجتمعاتهم وتتبعي معاقبتهم.

عندما يحل السلام في دارفور، يجب قبول المقاتلين السابقين الذين قتلوا مدنيين أو قاموا باغتصاب النساء في مجتمعاتهم وينبغي نسيان ما حصل.

عندما يحل السلام في دارفور، يمكن قبول المقاتلين السابقين الذين قتلوا مدنيين أو قاموا باغتصاب النساء في مجتمعاتهم في حال دفع الدية.

عندما يحل السلام في دارفور، يمكن قبول المقاتلين السابقين الذين قتلوا مدنيين أو قاموا باغتصاب النساء في مجتمعاتهم فقط في حال قيامهم بالإعتذار العلني والتوسل من أجل المغفرة.

X. العفو

طلب ممن شملهم الاستطلاع ذكر ما إذا كانت هناك أي ظروف تجعلهم يتقبلون سياسة عامة تسمح بدمج بعض الأشخاص الذين شاركوا في أعمال العنف في المجتمع بعد انتهاء الصراع، دون أي شروط أخرى، غير اتفاق لوقف القتال. الأغلبية (٩٣٪) أجابت أنه لا توجد مثل هذه الظروف.

XI. العدالة بصفة عامة

وتم طرح سلسلة من الأسئلة على العينة المستطلعة حول مدى مسؤولية مجموعات معينة عن أعمال العنف التي وقعت في دارفور خلال السنوات الست السابقة. حمل تقريبا جميع المستطلعين (٩٩٪) المسؤولية لمسؤولين في الحكومة السودانية. وعند سؤالهم نفس السؤال عن قادة الجنجويد، حملتهم الأغلبية العظمى أيضا (٩٩٪) المسؤولية. كما رأى معظم المجيبين أن قادة الجيش الحكومي (٩٥٪) مسؤولون جدا و٣٪ مسؤولون إلى حد

من المشاركين أنه من المهم جدا عرض قادة المتمردين للمساءلة، ويعتقد ٢٩٪ أنه من المهم جدا عرض الجنود المتمردين للمساءلة.

يعتقد معظم المستطلعين (٩٠٪) أنه يجب عرض جميع مسؤولي الحكومة السودانية، والقادة، والجنود، فضلا عن قادة الجنجويد والجنود الذين ارتكبوا أعمال العنف للمساءلة في المحاكمات الجنائية التي يقيمها المجتمع الدولي بصفة عامة أو في المحكمة الجنائية الدولية على وجه الخصوص.

ما يقارب ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع يعتقدون أن قادة المتمردين (٧٢٪)، والجنود المتمردين (٧٠٪) الذين ارتكبوا أعمال عنف يجب أن يحاسبوا من خلال المحاكمات الجنائية. غالبية من شملهم الاستطلاع يرون أنه يجب أن يحاكم قادة المتمردين (٦٢٪)، والجنود المتمردين (٦٠٪) من قبل المجتمع الدولي أو المحكمة الجنائية الدولية. حوالي ٢٠٪ من المشاركين يعتقدون أن المتمردين يجب أن يحاكموا في محكمة إقليمية

ما)، وجنود الحكومة (٨٢٪) مسؤولون جدا، ٩٪ مسؤولون إلى حد ما)، وجنود الجنجويد (٩٥٪) مسؤولون جدا، ٣٪ مسؤولون إلى حد ما) مسؤولون عن أعمال العنف في دارفور خلال السنوات الست الماضية. وأكثر من ٩٠٪ من المستطلعين رأوا أنه من المهم جدا أن يعرض جميع أعضاء هذه الجماعات للمحاسبة عن أفعالهم.

كما سئل المجيبون عن يعتقدون أنه المسؤول الأول عن أعمال العنف التي وقعت في دارفور خلال السنوات الست الماضية. أشارت غالبية كبيرة (٧٢٪) من أفراد العينة إلى مسؤولين في الحكومة السودانية، مع ١١٪ سمو الرئيس البشير على وجه التحديد. ورأت الأقلية أن الجنجويد أو قادة الجنجويد مسؤولون (١٤٪).

حمل المستطلعون قادة المتمردين المسؤولية عن العنف (١٢٪ للغاية، ٧٪ إلى حد ما)، ونادرا ما حملوا الجنود المتمردين المسؤولية (٩٪ للغاية، ٥٪ إلى حد ما). ويعتقد ٣٤٪

* سؤال مفتوح مسموح برد واحد		كيف يمكن محاسبة هؤلاء الناس؟*		
غير ذلك	العدالة التقليدية	المحاكمات الجنائية	%	
٠	١	٩٩	ن=١٧٠٧ (١٧١٣)NR=٥٦(٥٩)	مسؤولون من الحكومة السودانية
٠	١	٩٩	ن=١٦٩٤ (١٧٠٠)NR=٥٦(٥٩)	قادة الجيش السوداني
٠	٤	٩٦	ن=١٦٤٤ (٦٤٥)NR=٦٠(٦٠)	الحكومة السودانية
٠	٥	١٠٠	ن=١٧٠٦ (١٧١١)NR=٥٢(٥٧)	قادة الجنجويد
٦	٢	٩٨	ن=١٦٩٤ (١٦٩٧)NR=٥٢(٥٧)	جنود الجنجويد
٨	٢٠	٧٤	ن=٦٣٩ (٦٤٢)NR=١٠٤(١٠١)	قادة المتمردين الدارفوريين
٧	٢٣	٧٠	ن=٥٨٧ (٥٩٢)NR=١٠٥(١٠٢)	الجنود المتمردين في دارفور

* سؤال مفتوح مسموح برد واحد		من ينبغي أن يكون مسؤولاً عن المحاكمة الجنائية؟*			
قادة القبائل	المحاكمة الجنائية الدولية	محكمة إقليمية أفريقية	الحكومة السودانية	%	
٠	٩٦	١	٣	ن=١٥٨٢ (١٦٠٨)NR=٣٦(٣٤)	مسؤولون من الحكومة السودانية
٠	٩٦	١	٣	ن=١٥٥٧ (١٥٨٦)NR=٣٨(٣٦)	قادة الجيش السوداني
١	٩١	٤	٤	ن=١٥١١ (١٥٣٤)NR=٣٨(٣٧)	الحكومة السودانية
٠	٩٥	١	٣	ن=١٥٧٩ (١٦٠٦)NR=٣٦(٣٥)	قادة الجنجويد
١	٩٣	٢	٤	ن=١٥٦٦ (١٥٩٢)NR=٤٠(٣٨)	جنود الجنجويد
١٣	٦٢	٢٠	٥	ن=٥٦٦ (٥٨١)NR=٩٩(٩٧)	قادة المتمردين الدارفوريين
١٤	٦٠	٢١	٥	ن=٥٢١ (٥٣٣)NR=٩٦(٩٦)	الجنود المتمردين في دارفور

XII. العدالة التقليدية

جميع المستطلعين تقريباً (٩١٪) كانوا على دراية بالآليات العدالة التقليدية كالجودية، والأهلية، والصلح، والدية.

وقال الكثير من الذين تمت مقابلتهم (٤٥٪) أنهم شهدوا ارتكاب جرائم خطيرة في مجتمعاتهم قبل اندلاع النزاع الحالي. وأيضاً أولئك الذين أشاروا إلى أنهم شاهدوا جرائم خطيرة ذكروا أنه تم استخدام آليات المصالحة التقليدية مثل الجودية، والأهلية، والصلح في غالبية الحالات (٦٢٪)؛ كما تستخدم الدية على نطاق واسع (٥١٪) في أعقاب الجرائم الخطيرة أو العنف.

المتمردين (٥٥٪). كما كانت هناك فئة صغيرة تدعم السماح لجنود الحكومة (٣٪)، ولقادة المتمردين (١١٪)، ولجنود المتمردين (١٤٪) بدفع الدية كشكل من أشكال العقاب.

أقلية (٢٨٪) من الذين أجريت معهم المقابلات سيكونون راضين جداً أو إلى حد ما إذا تمت معاقبة رؤساء الذين ارتكبوا جرائم ضدهم شخصياً أو ضد المجتمع.

أفريقية. لم يقل أحد تقريباً (٥٪) أن مرتكب أعمال العنف خلال الصراع يجب أن يحاكم من قبل الحكومة السودانية.

يعتقد جميع المشاركين تقريباً (٩٤٪) أنه ينبغي إعدام المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا جرائم. وانخفض العدد بشكل ضئيل لقادة الجنجويد (٩٣٪)، وقادة الحكومة (٨٧٪)، وجنود الجنجويد (٨٦٪)، وجنود الحكومة (٧٣٪). وانخفض هذا العدد بشكل كبير لقادة المتمردين (٢٩٪)، والجنود المتمردين (٢٤٪).

وكان هناك تأييد أيضاً لسجن جنود الحكومة (٢٤٪)، وقادة المتمردين (٥٥٪)، والجنود

XIII. العدالة الجنائية الدولية

سمع الرجال (٩٢٪) أكثر بكثير من النساء (٧٢٪) عن المحكمة الجنائية الدولية. وأفاد معظم هؤلاء المجيبين الذين سمعوا عن المحكمة الجنائية الدولية أنهم لا يعرفون الكثير عما تقوم به. وأشار ٢٠٪ من الرجال (٣٠٪ من القادة) و٧٪ من النساء (١٢٪ من القادة) إلى أنهم يفهمون ما تقوم به المحكمة.

وتعرف الغالبية العظمى (٩٨٪) من الزعماء أن المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة محايدة.

كما يعرف الكثير من هؤلاء المستجيبين، الذين سمعوا عن المحكمة الجنائية الدولية، عن أوامر الاعتقال التي صدرت بحق الرئيس البشير (٩٩٪)، وعلي كشيبي (٤٢٪)، وأحمد هارون (٣٧٪).

ويعتقد جميع المستطلعين تقريباً (٩٨٪) أن الرئيس البشير يجب أن يحاكم أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ذكر أسباب اعتقادهم هذا. فانقسمت ردودهم في المقام الأول إلى فئتين. أولاً، لم تتوجد آليات العدالة التقليدية للتعامل مع جرائم من هذا الحجم. ثانياً، تم تصميم آليات العدالة التقليدية لتسوية النزاعات بين القبائل أو بين الأفراد، وليس النزاعات بين القبائل أو الأفراد والحكومة.

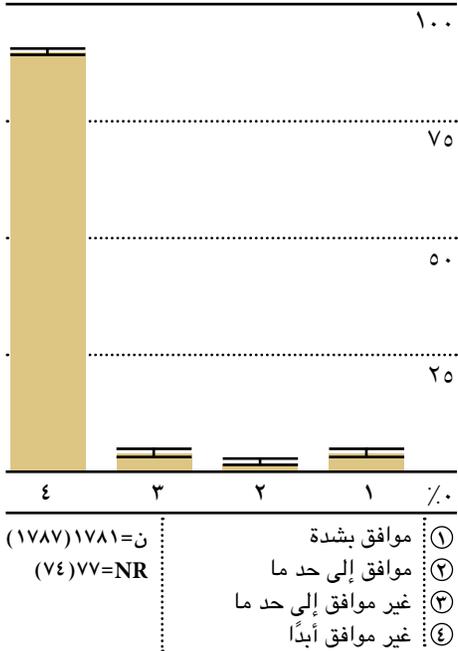
وتعتقد غالبية المشاركين أن الجودية، والأهلية، والصلح (٨٧٪)، والدية (٨٥٪) مهمة جداً لتمكين سكان دارفور من العيش بسلام. ومع ذلك، لا أحد تقريباً (٦٪) يعتقد أن هذه الأساليب وحدها ستكون كافية للتعامل مع الجرائم التي وقعت خلال النزاع الحالي.

وطلب من القادة الذين لا يعتقدون أن آليات العدالة التقليدية ستكون كافية للتعامل مع الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع الحالي

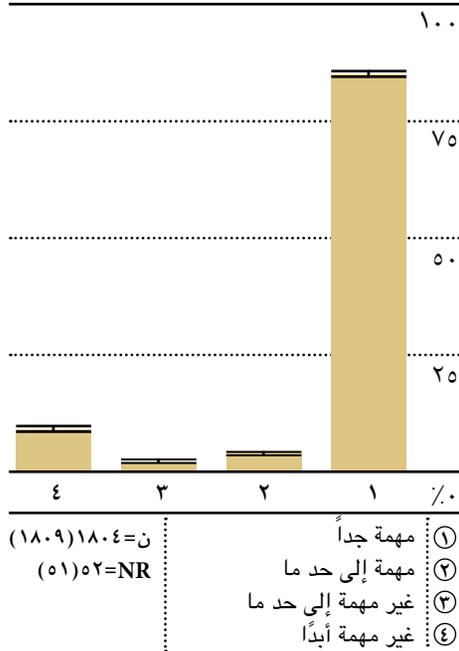
بدون صوت موحد، لن تجلب المفاوضات السلام.
جماعة متمردة واحدة فقط لن تمثل سوى مصالحها الشخصية، ونحن بحاجة إلى تمثيل جميع الأصوات.

أحد قادة المتمردين، مخيم غاغا

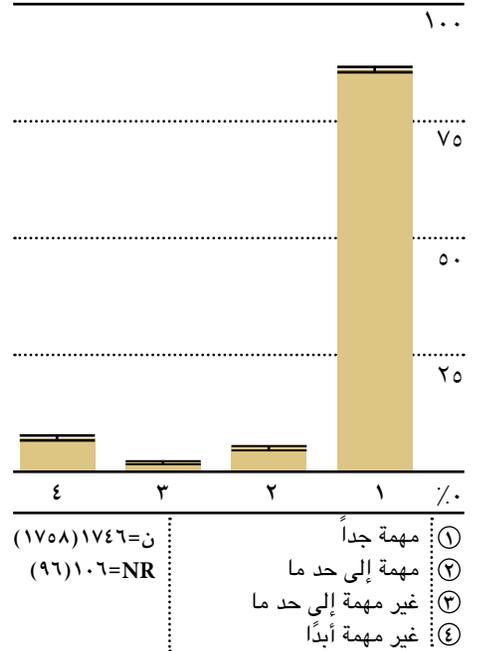
«أساليب العدالة التقليدية وحدها لن تكون كافية للتعامل مع الجرائم التي وقعت خلال النزاع الحالي في دارفور». هل أنت...؟



لكي يعيش الدارفوريون معاً بسلام، هل تعتقد أن الدية ستكون مهمة جداً، مهمة نوعاً ما، غير مهمة نوعاً ما، أو غير مهمة أبداً؟



لكي يعيش الدارفوريون معاً بسلام، هل تعتقد أن الأهلية، الجودية، والصلح مهمة جداً، مهمة نوعاً ما، غير مهمة نوعاً ما، أو غير مهمة أبداً؟



القيادة

التقليدية

كانت تدار شؤون المجتمع المحلي والقبلي في السودان ما قبل الاستعمار وخلال سلطنة دارفور من قبل زعماء القبائل. وكان لدى القبائل هيكلية قيادة جيدة التنظيم وفرت لامركزية حكم فعالة. وقد كان النظام متعدد المستويات، مع تعيين السلطان مشيخات إقليمية، أو شرتاية، تعنى في المقام الأول بالإدارة، والقضاء، وفرض الضرائب. وكانت الشرتاية مقسمة إلى مزيد من المشيخات المحلية. وكان شيخ القرية المسؤول الأول عن الإدارة المباشرة للأرض، وجمع الضرائب، وتسوية النزاعات على نطاق صغير، وعن جميع الواجبات الاحتفالية.

مع قدوم فترة الاستعمار، قرر البريطانيون الاعتراف بهذه الهيكليات وتعزيزها، ما خلق إدارة رسمية محلية (الإدارة الأهلية) كشكل من أشكال الحكم غير المباشر، ووسيلة فعالة لإدارة الشؤون المحلية عن طريق القادة الذين يتمتعون بالشرعية.

وبموجب النظام الجديد، كانت مسؤولية الإداري المحلي في المقام الأول الحفاظ على القانون والنظام في أراضي بلاده. وقد أنشأ النظام تسلسلاً هرمياً سياسياً للقيادة المحليين وتسلسلاً هرمياً للمحاكم موازياً تعامل مع القضايا الجنائية الصغيرة والقضايا المدنية وفق القانون العرفي. واستفاد النظام من الدارات المؤسسة لإنشاء أو للحفاظ على هيكلية متعددة المستويات. وفي القمة هناك قائد أعظم، وإن كانت هناك اختلافات في الألقاب على حسب القبيلة والتقاليد. ويوكل القائد الأعظم السلطة للعمدة الذي يكون أحياناً رئيساً للأقسام الفرعية القبلية. وفي المستوى السفلي هناك شيوخ القرية. والمستويات الثلاثة معا مسؤولة عن الحفاظ على القانون، والنظام، وإحلال العدل، وجمع الضرائب.

وقد تم تسييس النظام خلال السنوات الأخيرة وتغيرت وظيفته في بعض النواحي. وقد حاولت الحكومات المتعاقبة إلغاء هذا النظام، والاعتماد بدلاً من ذلك على إنشاء مجالس حكومية محلية ومناطقية. ولكن لم تكن التغييرات مقبولة، واستمر الاعتراف بزعماء القبائل من قبل داعميهم. ومنذ ذلك الحين أعيد تأسيس الإدارة المحلية واستعاد قادة القبائل السلطة الإدارية.

العدالة

التقليدية

وآليات
المصالحة

في دارفور، تركز العدالة التقليدية والمصالحة على الوساطة وآليات التعويض، وعادة ما تكون على شكل نقود أو ماشية. ووفقاً لأنظمة الوساطة التقليدية، الجودية والأهلية، يدعو طرفي النزاع طرفاً ثالثاً محايداً، عادة ما يكون مؤلفاً من عدة شيوخ من قبيلة ليست طرفاً في النزاع، ليكونوا بمثابة وسطاء (أجاويد). ويقوم الوسطاء بتقييم الخسائر من حيث الوفيات والإصابات، أو الممتلكات التي دمرت أو سرقت ويقدرن القيمة النقدية للخسائر ويُدفع التعويض.

وقد تم تصميم أنظمة الوساطة للتعامل مع النزاعات الصغيرة بين القبائل أو داخل القبيلة نفسها. ولم يكن القصد منها التصدي للعنف على نطاق واسع. وهي نسخ عن نظام الدية الذي يدفع فيه المذنبون المال أو الثروة الحيوانية للتعويض عن وفاة أحد رجال القبائل المتصارعة. وتدار هذه العملية من قبل الإدارة الأهلية، من شيخ القرية للجرائم الطفيفة، والعمدة، أو الشرتاي، أو حتى السلطان للمسائل الأكثر تعقيداً أو للنزاعات بين القبائل.

ومنذ الإستقلال تعامل زعماء القبائل مع النزاعات الكبيرة بين القبائل، مثل الغزو الواسع النطاق على الماشية أو جرائم القتل، من خلال عقد مؤتمرات أو اجتماعات قبلية تدعى الجودية، أو الأهلية، أو الصلح. ومبدأ الصلح مذكور في القرآن والدين الإسلامي لحل النزاعات. والهدف من عمليتي العدالة التقليدية والمصالحة هو إصلاح الضرر الناتج عن النزاعات وإعادة التعايش السلمي بين الأفراد، أو القبائل، أو المجموعات.

أي مما يلي يعبر عن مدى معرفتك
بالمحكمة الجنائية الدولية؟

١: لم أسمع عن المحكمة الجنائية الدولية

٢: سمعت عن المحكمة الجنائية الدولية، ولكن لدي معرفة محدودة عنها

٣: سمعت عن المحكمة الجنائية الدولية وأعرف وظيفتها

ن=١٨٢٨ (١٨٣١) NR=٢٨ (٣٠)

XIV. السلام والعدالة

لا أحد تقريباً (٦٪) من الذين أجريت معهم المقابلات سيكون راضٍ جداً أو راضٍ إلى حد ما إذا أفلت المسؤولون عن التسبب بالمعاناة في دارفور، إما بشكل مؤقت أو دائم، من العقاب. وكانت الأسباب التي ذكرت أن هذه الجرائم كبيرة جداً وأنه من دون عقاب سيتم تكرارها.

وستكون أقلية صغيرة جداً (٧٪) من الزعماء راضية جداً أو راضية إلى حد ما إذا وقع حزب المؤتمر الوطني اتفاق سلام يستجيب لمطالبهم، ويتضمن نفي الرئيس البشير إلى بلد أجنبي كشرط أساسي.

وسئل من شملهم الاستطلاع عما إذا كانوا

يعتقدون أن السعي وراء العدالة الآن من خلال المحكمة الجنائية الدولية يشكل خطراً على آفاق السلام في دارفور. أقلية (١٣٪) أجابت أنه يشكل خطراً على السلام.

وسئل الزعماء، الذين لا يعتقدون أن السعي وراء العدالة من خلال المحكمة الجنائية الدولية سيهدد السلام، عن سبب شعورهم هذا. الرد الغالب كان أن العدالة الجنائية ضرورية لتحقيق السلام.

وسئل القادة ما إذا كانوا يعتقدون، وإلى أي مدى، أن لائحة الاتهام في المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر البشير لن تؤثر على صحة وأمن الناس الذين يعيشون في دارفور. الرجال (٥١٪) كانوا أكثر ميلاً من النساء (٢٩٪) إلى الاعتقاد أن ذلك سيكون له

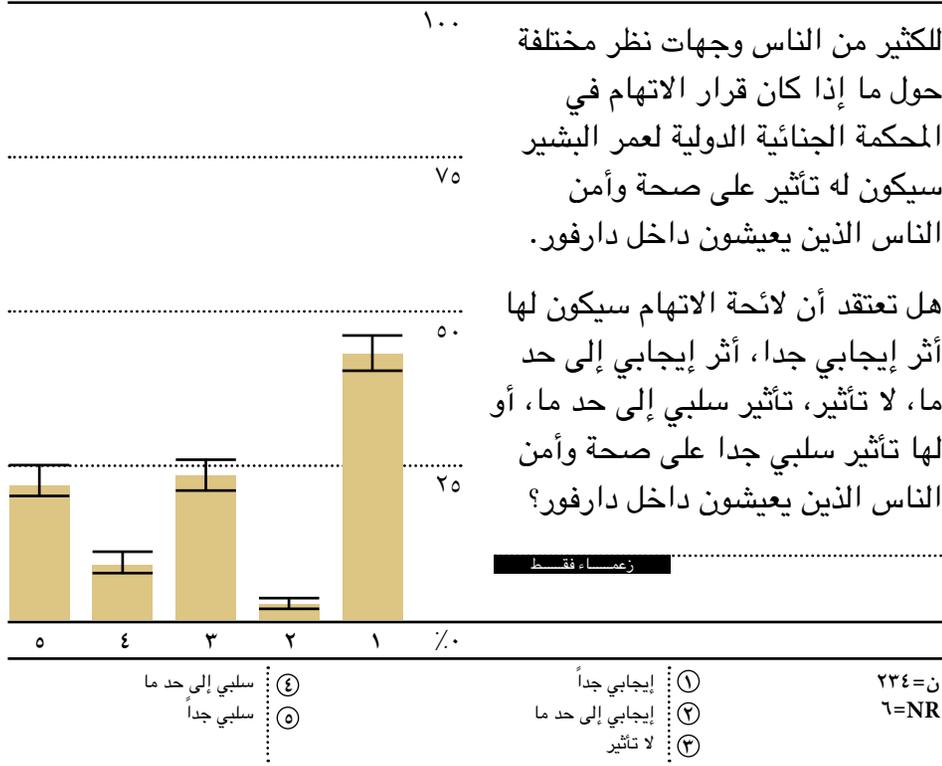
المحكمة الجنائية الدولية وصراع دارفور

بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولأول مرة في تاريخ المحكمة الممتد إلى سبع سنوات مذكرة بتهمة ارتكاب إبادة جماعية. فأصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية أمر اعتقال الرئيس البشير يوم ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ولكن قررت أنه ليس هناك أدلة كافية لإثبات تهمة الإبادة الجماعية. وبعد ما يقارب العام، عكست دائرة الاستئناف قرار الدائرة التمهيدية الأولى بخصوص تهمة الإبادة الجماعية، لأن معيار الإثبات المستخدم عال جداً وطلبت من الدائرة التمهيدية إعادة النظر في القرار. وعلى الدائرة التمهيدية الأولى أن تبت في تهمة الإبادة الجماعية باستخدام معيار الدليل المنقح.

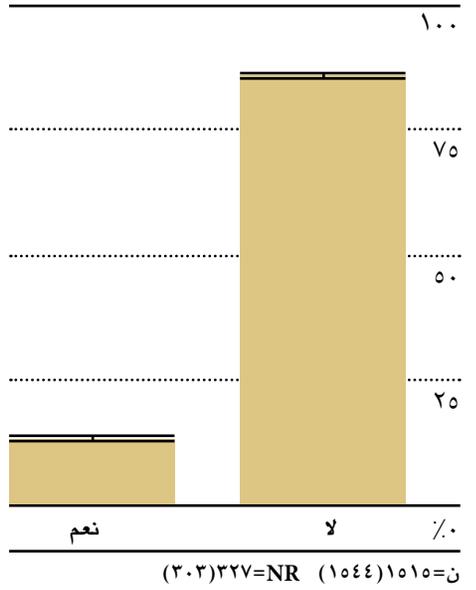
أصدرت المحكمة ثلاث مذكرات استدعاء لمثول قادة المتمردين الذين يشتبه بتدبيرهم هجوماً على قاعدة للاتحاد الأفريقي في حسكينة في شمال دارفور في ٢٠٠٧. ومثل المتهم الأول، بحر ادريس أبو جردة، طواعية أمام المحكمة في فبراير ٢٠١٠. وحكم القضاة أنه على الرغم من أن الجرائم قد حدثت، إلا أنه لم يكن هناك دليل كاف يربط بين أبو جردة بالهجوم. أما المتهمين الآخرين من القادة، عبد الله باندا أبكر نورين ومحمد صالح جربو جاموس، فمثلاً طوعاً في يونيو ٢٠١٠، وتقررت جلسة إثبات التهم الموجهة إليهم في نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٠.

في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ طلب مجلس الأمن في الأمم المتحدة من لويس مورينو أوكامبو، مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، التحقيق في «الوضع السائد» في دارفور منذ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢. والإحالة إلى مجلس الأمن هي واحدة من ثلاث طرق لبدء تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يمارس المجلس هذه السلطة. وبعد ثلاثة أشهر فتح المدعي العام مورينو أوكامبو التحقيق. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية أوامر باعتقال وزير الشؤون الإنسانية السوداني آنذاك أحمد محمد هارون (أحمد هارون) وزعيم ميليشيا الجنجويد علي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب) كمشتببه بهما رئيسيين ومتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتتطلب الإحالة في مجلس الأمن في الأمم المتحدة إمتثال جميع الأطراف في النزاع لقرارات المحكمة، ولكن أصرت السودان على أن المحكمة ليس لها اختصاص في هذه المسألة، ورفضت تسليم أي مشتبه به.

كما طلب المدعي العام إصدار مذكرة توقيف ضد الرئيس حسن أحمد عمر البشير



هل تعتقد أن تطبيق العدالة الآن، من خلال المحكمة الجنائية الدولية، سوف يعرض السلام المنتظر في دارفور للخطر؟



أحد قادة المتمردين، خارج المخيمات

لو كانت المشكلة بين قبائل دارفور نفسها، لكانت العدالة التقليدية كافية. ولكن المشكلة تأتي من الحكومة. الحكومة هي التي خلقت هذه المشكلة وبالتالي فإنها تحتاج إلى الذهاب إلى المحكمة الجنائية الدولية.

معلومات عن الخلفية

السلام مقابل
العدالة

في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدرت المحكمة الابتدائية في المحكمة الجنائية الدولية أمراً بالقبض على الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير. وردَّ الرئيس البشير برفض المحكمة علناً وطرد ١٣ وكالة إغاثة دولية من دارفور ادعى أنها قدمت أدلة مزعومة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وأثار أمر اعتقال البشير واستجابته نقاش السلام مقابل العدالة. وكانت القضايا الرئيسية للنقاش هي ما إذا كان السعي لتحقيق العدالة بشكل عام، وتوجيه الاتهام إلى الرئيس البشير على وجه الخصوص سيؤثر سلباً على آفاق السلام وعملاً إذا كان ينبغي نسيان إجراءات العدالة الجنائية أو تأجيلها نتيجة لذلك.

يمكن العثور على الآلية الرسمية لتأجيل لائحة الاتهام في المادة ١٦ في نظام روما الأساسي، الذي يؤكد أنه «لا يجوز بدء أو ملاحقة تحقيق أو ادعاء» خلال الإثني عشر شهراً بعد تقديم مجلس الأمن في الأمم المتحدة طلباً للتأجيل في ظل السلطة المنوطة به بموجب الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

وهؤلاء الذين يؤيدون تطبيق المادة ١٦ يقولون عادةً أن لائحة الاتهام قد تؤدي إلى تفاقم الصراع وعرقلة عملية السلام، وقد تؤثر سلباً على صحة ورفاه المدنيين. أما الذين يعارضون تطبيق هذه المادة عادةً ما يؤكدون أن لائحة الاتهام من شأنها أن تخدم مصلحة السلام، أو أن العدالة يجب أن تطبق بمعزل عن مدى تأثيرها على عملية السلام. وفي الوقت نفسه، يرى البعض أن المذكرة لن يكون لها أي تأثير على الإطلاق على الجهود الرامية إلى تأمين السلام.

ويؤكد الكثيرون أن هذه المناقشة تتعدد أكثر بسبب حقيقة أنه من المرجح أن المذكرة غير قابلة للتنفيذ دون امتثال السودان الطوعي أو تدخل خارجي. ونتيجة لذلك، فإنهم يؤكدون أيضاً أن ما يناقش في الحقيقة هو تأثير المذكرة وحده على مصلحة السلام، وليس تأثير الاعتقال أو الملاحقة.

أثر إيجابي. كما كان الرجال (٣٣٪) أكثر ميلاً من النساء (٢٤٪) في الاعتقاد أن ذلك سيكون له أثر سلبي. النساء (٤٦٪) كن أكثر ميلاً من الرجال (١٦٪) للاعتقاد أنه لن يكون لها أي تأثير.

أولئك الذين اعتقدوا أن لائحة الاتهام سيكون لها أثر إيجابي يعتقدون عموماً أن الادعاء سيوقف الجرائم وأنه بدونها سيكون هناك جرائم أسوأ. في حين أن الذين ردوا أنه سيكون لها أثر سلبي فكثيراً ما يستشهدون بحقيقة أنها أسفرت عن طرد المنظمات غير الحكومية من مخيمات النازحين في دارفور، كما وذكر البعض أنه سيكون هناك عمليات قتل انتقامية.

XV. آليات قول الحقيقة

تعتقد الغالبية (٧١٪) ممن شملهم الاستطلاع أنه من المهم أن يعترف المتورطون في ارتكاب الأخطاء علناً بما ارتكبه من جرائم. ومع ذلك، أقلية (١١٪) ممن شملهم الاستطلاع تجد أنه من المقبول تخفيض عقوبة بعض مجموعات الجناة، فقط في حال اعترفوا علناً بذنوبهم.

أيدت أقلية من الـ ١١٪ الذين اعتقدوا أنه ينبغي أن يكون هناك تخفيض للعقوبة هذه الفكرة لدى تناولها للمسؤولين الحكوميين (٣٩٪)، وقادة الجنجويد (٣٠٪)، وجنود الجنجويد (٤٩٪). وأيد معظمهم هذه الفكرة لقادة الحكومة (٦٠٪)، وجنود الحكومة (٨٣٪)، وقادة المتمردين (٨٩٪)، والجنود المتمردين (٩٥٪).

طالما أنه يمكنهم ارتكاب جرائم
والإفلات من العقاب، لن يكون هناك
سلام.

XVI. تمرد دارفور

تعتقد الغالبية العظمى (٩٦٪) من الذين أجريت معهم المقابلات أن حركة التمرد في دارفور كان لها ما يبررها.

وسئل القادة عن رأيهم في ما يحتاجه زعماء الجماعات المتمردة لتحقيق السلام. فكانت الردود الأكثر شيوعاً المشاركة في محادثات السلام، والكفاح حتى يكون هناك سلام، وطلب رأي الشعب.

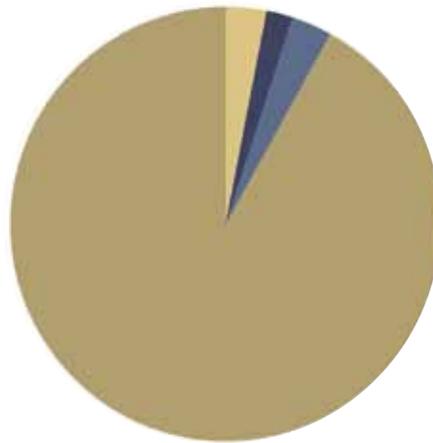
ورأت غالبية من شملهم الاستطلاع (٩٥٪) أن وحدة المتمردين مهمة جداً.

وسئل الزعماء لماذا لم تتحقق وحدة المتمردين، وسمح لهم بإعطاء ردود متعددة. فكانت الردود الأكثر تكراراً أن الزعماء لديهم مصلحة ذاتية أو جشع (٤٨٪)، وأن الحكومة تلاعبت بحركات التمرد المختلفة ضد بعضها البعض (٣٢٪)، وأن هناك اختلافات سياسية عسيرة (٢٦٪)، وأن بعض المتمردين يفضلون قبائلهم (٢٢٪).

الغالبية العظمى من الزعماء (٩٢٪) تعتقد أن وحدة المتمردين قابلة للتحقيق. وعند سؤالهم عن كيف يمكن أن يتحقق ذلك، كانت الاجابات الأكثر شيوعاً: عن طريق الوحدة تحت امره قائد واحد (عادة ما يكون عبد الواحد محمد النور أو خليل ابراهيم)، وعن طريق الضغط من مجتمعات اللاجئين والمشردين داخلياً، وعن طريق الضغط من المجتمع الدولي.

الغالبية العظمى من القادة (٨٦٪) تعتقد أن الجماعات المتمردة ينبغي أن تحضر محادثات السلام مع حكومة السودان في ظل ظروف معينة. ومع ذلك، فقط أقلية (٢٣٪) تعتقد أنها ينبغي أن تفعل ذلك دون شروط مسبقة. وكانت الشروط المسبقة الأكثر شيوعاً نزع السلاح، والأمن، ووقف إطلاق النار.

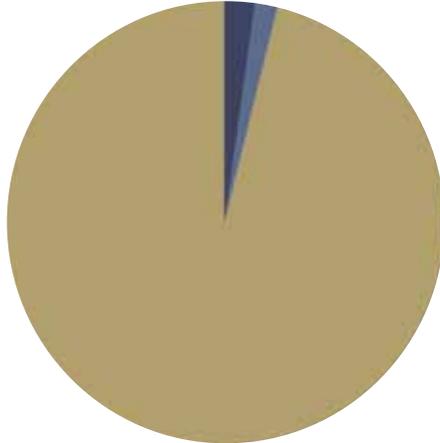
هل تعتقد أن هناك ما يبرر التمرد في دارفور؟



مهم جداً	[96%]
مهمة الى حد ما	[2%]
غير مهمة الى حد ما	[0%]
غير مهمة ابداً	[2%]

ن=١٧٣٨ (١٧٣٨) NR=١١٥ (١٢١)

هل وحدة المتمردين مهمة لتحقيق السلام؟

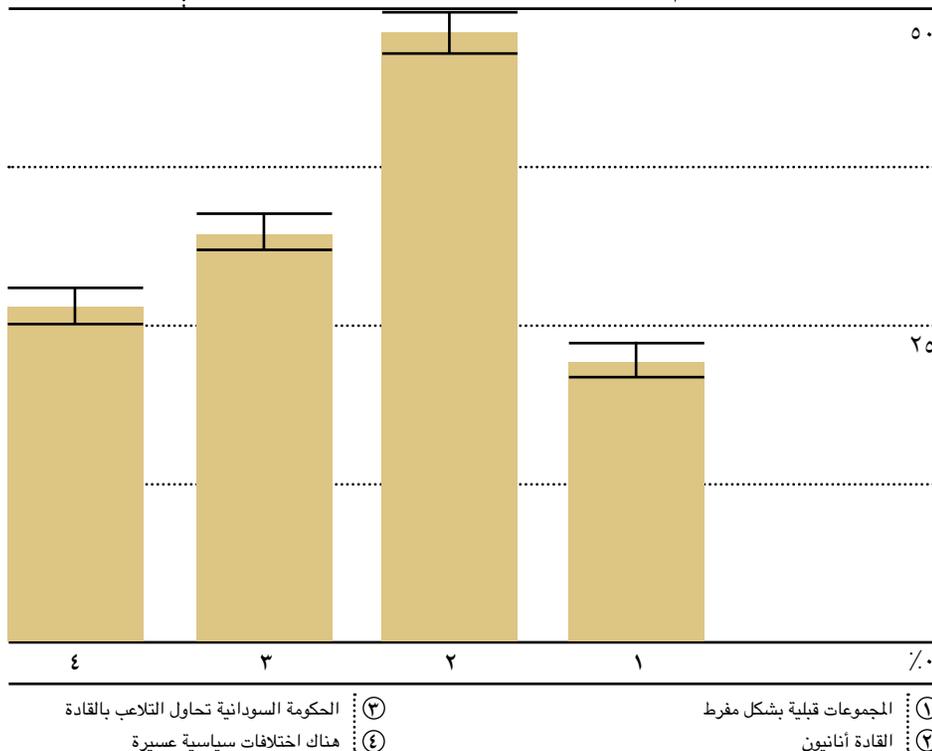


مهم جداً	[96%]
مهمة الى حد ما	[2%]
غير مهمة الى حد ما	[0%]
غير مهمة ابداً	[2%]

ن=١٨٠٣ (١٨٠٣) NR=٥١ (٥٢)

لماذا وحدة المتمردين لم تتحقق؟*

٥٠



* سؤال مفتوح - مسموح بعدة ردود

جيش تحرير السودان/ حركة تحرير السودان

وبحلول منتصف عام ٢٠٠٥ نمت الخلافات داخل المنظمة، مما أدى إلى انقسامها إلى مجموعتين: جيش تحرير السودان/عبد الواحد وجيش تحرير السودان/ميناوي، الذين تفاوضا بشكل منفصل في محادثات أبوجا للسلام في ٢٠٠٦. ولم توقع سوى مجموعة ميناوي الاتفاق مما أكسب هذا الأخير وظيفة في الحكومة ككبير مساعدي الرئيس. ومع وجود ميناوي كجزء من الحكومة، شاركت قواته في السيطرة عسكرياً على الأراضي في كثير من الأحيان مع الفصائل غير الموقعة.

ومنذ محادثات أبوجا، شهدت كل من فصائل جيش تحرير السودان التجزئة المتزايدة. فقد رفض جيش تحرير السودان/عبد الواحد حضور أي مفاوضات منذ أبوجا مطالباً بالأمن على الأرض، ونزع سلاح الجنجويد، وعودة المهجرين كشرط مسبقة للمفاوضات.

في أوائل الألفينيات، أسست مجموعة من الفور، والزغاوة، والمساليات، والمتقنين، وبعض الضباط العسكريين السابقين حركة تحرير دارفور. وفي أوائل عام ٢٠٠٣ سموا أنفسهم جيش تحرير السودان (حركة تحرير السودان). ودعا بيان الحركة إلى السودان موحدة وعلمانية، وردد رؤية الراحل جون قرنق، الرئيس السابق لحركة تحرير السودان، لـ «السودان الجديد».

وكان رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد النور، وهو محام من الفور؛ وكان نائب الرئيس خميس عبد الله أبكر من المساليات، أما رئيس هيئة الأركان فكان عبد الله أبكر بشار من الزغاوة. وبعد وفاة بشار في أواخر عام ٢٠٠٣، أصبح سكرتيه، ميناوي أركو ميناوي من الزغاوة، الأمين العام للحركة. وسرعان ما غادر عبد الواحد دارفور وظل في المنفى في فرنسا حتى وقت قريب.

معلومات عن الخلفية

حركة التحرير والعدل

في فبراير ٢٠١٠، ظهر تحالف جديد للمتمردين يسمى حركة التحرير والعدل؛ وقاد الحركة تيجاني سييسي، وهو حاكم سابق لدارفور في الثمانينات نفي منذ أوائل التسعينات. التيجاني هو مفكر بارز في دارفور وشقيق أحد زعماء قبيلة الفور الرئيسية التقليدية. وتضم الحركة عدداً من الفصائل المنشقة سابقاً عن جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. واعتباراً من يوليو ٢٠١٠، شاركت الحركة في مفاوضات السلام مع الحكومة السودانية في الدوحة في قطر.

٤ لم تكن حركة التحرير والعدل موجودة أثناء قيامنا ببحثنا. لذلك لا توجد لدينا أي بيانات متعلقة بمستوى التأييد الشعبي لها بين اللاجئين.

معلومات عن الخلفية

حركة العدل والمساواة

تأسست حركة العدل والمساواة في وقت مبكر من الألفينيات من قبل المؤيدين السابقين للجهة الإسلامية القومية. وقد كان رئيس الحركة، الدكتور خليل إبراهيم، في السابق وزيراً ومستشاراً حكومياً في دارفور وجنوب السودان. وتمتعت حركة العدل والمساواة، التي كانت تتألف غالبية أعضائها من الزغاوة، بدعم من ذوي القربى من الزغاوة عبر الحدود في تشاد والرئيس التشادي إدريس ديبي حتى أوائل عام ٢٠١٠. وكانت حركة العدل والمساواة حاضرة في أبوجا، ولكنها صوتت لعدم التوقيع على اتفاق سلام دارفور. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، شنت حركة العدل والمساواة هجوماً على العاصمة السودانية، الخرطوم. قامت قوات الأمن السودانية بصددهم على ضفاف النيل خارج الخرطوم، غير أن هذا الهجوم ساهم بتعزيز سمعة حركة العدل والمساواة كقوة عسكرية.

وقد حضرت حركة العدل والمساواة مفاوضات الدوحة بشكل متقطع من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠. وبعد فترة وجيزة من زيارة الرئيس ديبي إلى الخرطوم في شباط/فبراير عام ٢٠١٠، وقعت حركة العدل والمساواة اتفاقاً إدارياً لإجراء مزيد من المفاوضات مع حكومة السودان. لكن لاحقاً انسحبت حركة العدل والمساواة من جميع المفاوضات بلا عودة.

مقابلة مع: خليل إبراهيم

أجريت مقابلة مع الدكتور خليل إبراهيم، رئيس حركة العدل والمساواة، في تموز/ يوليو ٢٠٠٩. وفيما يلي مقتطفات منها.

من هو عدوه برأيه // الصراع هو على وجه الحصر مع الحكومة وليس مع أي قبيلة على حدا. ويجادل بأن كامل «محيط» البلد يريد التحرر عن «المركز».

التركيبة العرقية لحركة العدل والمساواة // انضمت

مؤخراً مجموعة متنوعة من المقاتلين من مختلف القبائل إلى حركة العدل والمساواة. وهذا يشمل القبائل العربية، والجنجويد السابقين، والقبائل الأفريقية، والقبائل من الجنوب، وحتى أفراد من قبيلة الفور، وقد اندمجت ١٨ حركة تمرد أخرى مع حركة العدل والمساواة.

أفاق لمستقبل السودان // في حال سير الأمور على المسار الراهن فسيقود الاستفتاء في عام ٢٠١١ إلى الانفصال، وفي نهاية المطاف إلى تفتيت البلاد. السبيل الوحيد للخروج هو أن يصبح السودان فدرالية، تتألف من (٦) مناطق حكم ذاتي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحفاظ على التنوع الديني والعمل على أساس السياسة التوافقية.

الحكورة // الحكورة هي «منطقة إدارية»، تسيطر عليها قبيلة واحدة، ولكن في السودان «الأرض هي للجميع» ولا تحجم الأرض عن أي سوداني. لدى معظم القبائل حكورة، بما في ذلك معظم القبائل العربية. ويعلم الجميع أنه لن يكون هناك حكورة جديدة في دارفور، ولكن بعد عيش قبيلة في حكورة لفترة طويلة من الزمن تصبح هذه حكورة القبيلة أيضاً. الأجانب فقط هم الذين يقاتلون من أجل الأرض.

المحكمة الجنائية الدولية // ينبغي الإدعاء على جميع المجرمين في المحكمة الجنائية الدولية.

نقاش السلام مقابل العدالة // اتهام الرئيس البشير لن يهدد السلام. في الواقع، تدفع لائحة الاتهام الرئيس البشير نحو السلام لأنه يشعر بالتهديد. ويمكن تأجيل لائحة الاتهام إذا كان ذلك في مصلحة السلام والمصالحة، لكنه لا يعتقد أن هذا هو الحال.

الرئيس البشير وجيشه // إنه مجرم وضعيف جداً. على سبيل المثال، بعض سجناء حركة العدل والمساواة هم من جنوب السودان، وهم يدعون أنهم كلفوا بإطلاق النار على عناصر دارفور في الجيش أثناء فرارها.

أسباب الصراع // الأسباب الجذرية كلها إقتصادية وإجتماعية، وليست دينية. وترد التفاصيل عنها في الكتاب الأسود، الذي كتبه حركة العدل والمساواة، لتوضيح، من بين أمور أخرى، كيف تتركز السلطة في السودان بين أيدي قبائل قليلة.

أصول العنف ضد المدنيين // قرر الرئيس البشير تهجير وقتل السكان المدنيين بعد أن رأى أنه لا يستطيع القتال مع المتمردين مباشرة. وقد جند ودفع لقوات الدفاع الشعبي والجنجويد وجلب قبائل من بلاد أخرى.

أهداف حركة العدل والمساواة // تهدف الحركة الى تغيير الحكومة والقضاء على الظلم. حركة العدل والمساواة لا تحضر فقط للحرب وإنما أيضاً لتصبح حزبا سياسيا.

هجوم حركة العدل والمساواة على أم درمان والخروطوم في مايو ٢٠٠٨ // المعركة كانت حادثة شهيرة،

لو وافق عبد الواحد و خليل
على الوحدة، حلوا مشكلة
دارفور.

أحد قادة اللاجئين،
مخيم جبل

مقابلة مع: عبد الواحد محمد أحمد النور

أجريت مقابلة مع عبد الواحد محمد أحمد النور، رئيس جيش تحرير السودان/
عبد الواحد (جيش تحرير السودان/عبد الواحد)، في تموز/يوليو ٢٠٠٩. وفيما يلي
مقتطفات منها.

أصول جيش تحرير السودان // تأسس جيش تحرير
السودان كثرمة لحركة الطلاب، سعياً لتحقيق دولة علمانية مع حقوق
المواطنة المتساوية. وتحول من حركة سياسية في البداية إلى عسكرية
بعدما أدركت المجموعة أن الرئيس البشير لن يتفاوض. وبالتحديد،
بدأ جيش تحرير السودان لثلاثة أسباب: (١) لوقف قتل الناس في
دارفور، (٢) للتفاوض على حقوق المواطنة المتساوية ودولة علمانية،
و(٣) لحماية أعضائه الفعليين، الذين سجن بعضهم (بما في ذلك عبد
الواحد).

كيف يمكن تحقيق السلام في دارفور/السودان

// يتطلب السلام ثلاث مراحل: (١) تعليق الصراع، الأمر الذي
يتطلب وقف القتل، والاعتصاب، والإبادة الجماعية، (٢) حل النزاعات،
وهذا يستلزم معالجة الأسباب الجذرية، مثل تقاسم السلطة، وتقاسم
الثروة، وتقاسم التنمية، ومساواة الحقوق، وما إلى ذلك، و(٣) تحويل
الصراع، الذي ينطوي على حوار المصالحة بين الجماعات المختلفة.

القبلية // هو يعترف بأن الهوية القبلية موجودة في السودان لكنه
يشدد على أن جيش تحرير السودان ليس حركة قبلية وقام بالكثير من
العمل الناجح المتعلق بتوفيق المجموعات المختلفة، بما في ذلك العرب
والجنجويد السابقين. اعتاد العرب وغير العرب على العيش معا في
سلام وسوف يفعلون ذلك مرة أخرى في المستقبل. يحارب العرب الآن
في جيش تحرير السودان.

من هو عدوه برأيه // «النظام الأصولي الإسلامي» الذي
يقسم البلاد على أسس دينية وخطوط جغرافية.

المحكمة الجنائية الدولية // هو يؤيد المدعي العام مورينو
اوكامبو، ويعتقد أن جميع المجرمين المدانين يجب أن يذهبوا إلى
المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك المتمردين.

نقاش السلام مقابل العدالة // السعي لتحقيق العدالة ليس
عقبة أمام السلام. السودان ليس مجرد شخص واحد (أي الرئيس

يمكن تحقيق الوحدة بين
المتمردين اذا كانت هناك
ضغوط حقيقية من سكان
دارفور، والشتات، والمجتمع
الدولي.

أحد قادة اللاجئين،
مخيم أم نبق

البشير) ويمكن تحقيق السلام دون أي فرد بعينه. اتهام الرئيس
البشير لن يؤثر على المفاوضات لأنها لن تحدث على أي حال.

الحكومة كمفاوض صادق // لن تقوم الحكومة بتوقيع أي
شيء ولن تنفذ شيئاً. فقد سبق ووقعت العديد من الاتفاقات، ولم تف
بالتزاماتها قط.

مفاوضات السلام // لا توجد أي فائدة من التفاوض حتى
يستتب الأمن، وحتى تتوقف آلية القتل. من الصعب جدا التحرك
نحو المفاوضات. جيش تحرير السودان «ليس لديه شروط مسبقة»
للمفاوضات غير حقوق الإنسان والأمن.

اللاجئون/ دعم المشردين داخليا // جيش تحرير
السودان/عبد الواحد مدعوم على نطاق واسع في المخيمات. يدعم
المشردون داخليا رغبة الحركة في اقامة دولة علمانية.

فعالية القوات المختلطة (يوناميد) // لا يمكن لهذه القوة
أن تحمي نفسها فكيف ستحمي الشعب؟

كيفية حل الصراع // تحتاج دارفور إلى تدخل عسكري، إلى
صانعي سلام وليس الى قوات حفظ السلام.

نظم حيازة الأراضي في دارفور

من بين مؤسساتها الرئيسية، كان نظام حيازة الأراضي في سلطنة دارفور معقداً. النظام لا يزال سليماً إلى حد كبير حتى اليوم. وتاريخياً، كان لنظام حيازة الأراضي اثنان من العناصر الرئيسية التي كانت تتداخل في بعض الأحيان.

العنصر الأول هو الحواكير أو الحكورة أو العقارات، التي وزعها السلاطين حسب أهوائهم، على الأفراد مثل الزعماء التقليديين، والنبلاء، ورجال الدين، والتجار الأجانب من كافة الأصول. وأعطى هذا المالك الحقوق بثروة الحكورة وبفرض الضريبة على سكانها. كانت هذه بوضوح حقوق الفرد أو الأسرة.

والعنصر الثاني هو الديار أو الدار أو المناطق التي كانت تقسم إليها سلطنة دارفور. وكان يحكم الديار زعماء من مختلف المجموعات العرقية. وطالما أن النظام خصص الأراضي لأسرة تنتمي إلى مجموعة عرقية معينة، يمكن أن يفسر على أنه نظام من أنظمة حقوق الملكية الجماعية. لهذا، وفي كثير من الأحيان، يتم اليوم فهم منظومة الدار على أنها تقسيم دارفور إلى مناطق قبلية، وأصبح هذا النظام منطلقاً لإعلان الأفراد حقهم بامتلاك الأراضي. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن قادة الدار ينتمون إلى جماعة عرقية معينة، إلا أنهم كانوا

مثل إداري منطقة أكثر منهم من زعماء قبائل. وكانوا رؤساء جميع الناس الذين يعيشون داخل أو يمرون عبر الدار الخاص بهم.

حقوق الأرض تاريخياً لم تكن أن تكون لقبائل معينة حصرية حق الوصول إلى الأرض. جميع أنظمة الحكورة أو الدار تسمح بإيواء القادمين الجدد، سواء كانوا أفراداً أو جماعات. وعموماً لم يستطع رؤساء الدار أن يمنعوا أولئك الذين يطلبون الاستقرار السلمي في إطار ولايتهم عن القيام بذلك، والقادمين الجدد الذين نالوا ثقة القبيلة التي تحكم يمكنهم الحصول على حق البقاء. متى تم قبول الوافدين الجدد، يمكنهم طلب أرض زارعية من القادة المحليين، طالما يوافقون على البقاء تحت إدارة السلطات الإدارية للمنطقة.

بين القبائل العربية البدوية التقليدية، فقط مجموعات من رعاة المواشي من جنوب دارفور لديهم دار. الطابع الانتقالي للقبائل الرحل يعني أن معظم رعاة المواشي وجميع قبائل رعي الجمال عادة لم تملك مثل هذه الحقوق. حصولهم على الأراضي والمراعي كان ولا يزال يدار من خلال الترتيبات العرفية مع القبائل المستقرة.

من الأحيان.

وكان القادة (٤٠٪) أكثر ميلاً من المدنيين (٢٣٪) للإقرار بأنهم زاروا أراضيهم في دارفور منذ وصولهم إلى تشاد.

ويرغب الجميع تقريباً (٩٨٪) بالعودة إلى دارفور في المستقبل، إلى حيث كانوا يعيشون سابقاً. وتم سؤال من شملهم الاستطلاع عن الظروف التي ستجعلهم يعودون إلى دارفور، وسمح لهم بإعطاء ردود متعددة. وكانت الردود الأكثر شيوعاً: بعد توقف العنف (٤٣٪)، وبعد السلام/اتفاق سلام (١٢٪)، وبعد استتباب الأمن (٩٪)، وبعد إلقاء القبض على الرئيس البشير (٩٪)، وبعد دفع تعويض (٤٪).

وسُئل المُستطلعون ما إذا كانوا يوافقون أو يختلفون مع سلسلة من التصريحات حول ما يجب أن يحدث لقبائل دارفور التي لم يكن لديها حكورة.

وافق ٣٧٪ على أنه ينبغي إعطاؤهم أراض غير مستغلة.

وافق ٣٥٪ على أنهم يجب أن يذهبوا إلى أي شيخ أو شرتاي ويطلبوا منه أرض، وأن الشيخ أو الشرتاي ينبغي أن يعطيها لهم.

وافق ١٧٪ على أنه ينبغي أن يعطوا حقوقاً معينة لاستخدام أراضي الآخرين.

وافق ١٧٪ على أنه يجب أن يمنحوا الأرض، على أن يدفعوا رسماً للقبيلة التي تمتلك الأرض.

وافق ٥٣٪ على ضرورة جعلهم يغادرون دارفور.

طرح على المستطلعين سلسلة مماثلة من الأسئلة حول ما يجب أن يحدث للأفراد من القبائل خارج دارفور والذين يأتون إلى دارفور بحثاً عن الأرض.

وافق ٩٪ على أنه ينبغي إعطاؤهم أراض غير مستغلة.

وافق ١٠٪ على أنهم يجب أن يذهبوا إلى أي شيخ أو شرتاي ويطلبوا منه أرض، وأن الشيخ أو الشرتاي ينبغي أن يعطيها لهم.

وافق ٥٪ على أنه ينبغي أن يعطوا حقوقاً معينة لاستخدام أراضي الآخرين.

وافق ٨٪ على أنه يجب أن يمنحوا الأرض، على أن يدفعوا رسماً للقبيلة التي تمتلك الأرض.

وافق ٨٤٪ على ضرورة جعلهم يغادرون دارفور.

وطلب من المشاركين ذكر أي شخص من داخل السودان يتقون به لتسوية النزاعات على الأراضي وسمح لهم بإعطاء ردود متعددة. وكان الرد الأكثر شيوعاً «لا أحد» (٦١٪)، تلاه زعماء القبائل (٢٥٪)، ثم حركات التمرد (٤٪)، فالحكومة المحلية أو الوطنية (٢٪).

وطلب ممن شملهم الاستطلاع ذكر ثلاثة أشياء يعتقدون أنها يجب أن تحدث قبل أن يسمح المزارعون في دارفور للبدو بالمرور عبر أراضيهم. وكانت الردود الأكثر شيوعاً أنه لا ينبغي أن يسمح للبدو بالمرور (٤٣٪)، أو ينبغي أن يسمح لهم بالمرور إذا سلموا أسلحتهم (٣٦٪)، أو ينبغي أن يسمح لهم بالمرور في

XVII. الأرض

تقريباً جميع من تمت مقابلتهم زرعوا ورعوا في دارفور (٩٩٪)، وتملكوا وحدات أرض (٩٨٪) كانت في دار قبيلتهم (٩٧٪). وقد دفع ١٢٪ منهم من أجل حق رعي قطيعه في أرض لم يكن يملكها.

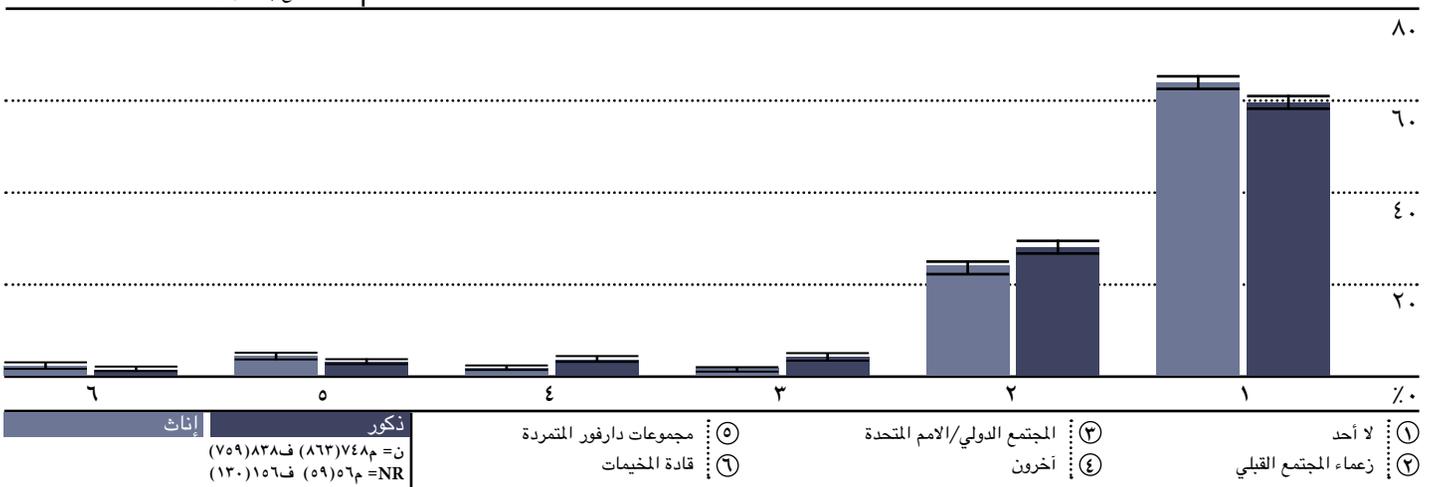
وذكرت غالبية المستطلعين (٩٧٪) أنه من المهم جداً للسلام استعادة نظام الحكورة.

وكانت الردود الأكثر شيوعاً عند السؤال عما يحدث الآن لأراضيهم أنه يجري احتلالها من قبل أشخاص آخرين (٦٥٪)، أو أنهم لا يعرفون (٢٥٪)، أو أنها كانت غير مأهولة بالسكان (١٠٪). كما ذكرت العينة التي قالت أنه يتم احتلالها من قبل الآخرين، أنه يجري احتلالها في كثير من الأحيان من قبل الجنجويد، أو العرب، أو الأجانب. أولئك الذين قالوا إنها كانت غير مأهولة بالسكان، قالوا أنه تم حرقها في الكثير

سنقرأ عليكم بعض البيانات حول ما الذي يجب أن يحدث للقبائل الدارفورية التي لا تملك حكورة. لكل بيان حددوا ان كنتم توافقون بشدة، أو توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون أبداً عليها.

إناث	ذكور	موافق بشدة	موافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق أبداً	إناث	ذكور	موافق بشدة	موافق إلى حد ما	غير موافق إلى حد ما	غير موافق أبداً	ن = م = NR	البيان
[٣٩]	[٢١]	[٨]	[٥]	[٢]	[٥١]	[٣٩]	[٢١]	[٨]	[٥]	[٢]	[٥١]	ن = ٨٢٧م (٩٢٣) ف (٨٧٤) NR = م ٢١ (٢٣) ف (٣٩)٤٦٦	يجب أن يحصلوا على أراض في مناطق لا يوجد فيها قرى ويجب أن يعيشوا هناك.
[٣٤]	[٢٠]	[٨]	[٥]	[٢]	[٥٥]	[٣٤]	[٢٠]	[٨]	[٥]	[٢]	[٥٥]	ن = ٨٢٧م (٩٢٥) ف (٨٧٥) NR = م ٢٠ (٢١) ف (٣٩)٤٦٦	يجب أن يذهبوا إلى أي شيخ أو شرتاي ويطلبوا منه أرض، وأن الشيخ أو الشرتاي ينبغي أن يعطيها لهم.
[١٨]	[٩]	[٥]	[٢]	[٣]	[٧٣]	[١٨]	[٩]	[٥]	[٢]	[٣]	[٧٣]	ن = ٨٢٤م (٩٢٢) ف (٨٧٨) NR = م ٢٠ (٢٢) ف (٣٥)٤٠٠	أنه ينبغي أن يعطوا حقوقاً معينة لاستخدام أراضي الآخرين.
[١٧]	[١٢]	[٣]	[٣]	[٤]	[٧٦]	[١٧]	[١٢]	[٣]	[٣]	[٤]	[٧٦]	ن = ٨٢٦م (٩٢٤) ف (٨٧١) NR = م ٢٢ (٢٢) ف (٣٧)٤٢٠	يجب أن يمنحوا أرض، ولكن يجب دفع رسم للقبيلة التي تمتلك الأرض.
[١٧]	[١٢]	[٣]	[٣]	[٤]	[٧٦]	[١٧]	[١٢]	[٣]	[٣]	[٤]	[٧٦]	ن = ٨١٦م (٩١٥) ف (٨٧٥) NR = م ٣٠ (٢٩) ف (٣٧)٤٠٠	يجب أن يغادروا دارفور.

أي شخص، من داخل السودان، تثق به لحل النزاعات على الأراضي؟*



سنقرأ عليكم بعض البيانات. لكل بيان حددوا إذا كنتم توافقون بشدة، أو توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون إلى حد ما، أو لا توافقون أبداً.

<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨ (٤٥)NR=١٠(٩)</p>	<p>عندما يحل السلام في دارفور، ويتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم، عليهم أن يسمحوا للبدو بالمرور عبر الأوطان والقرى دون إذن منهم، طالما أنهم يفعلون ذلك دون عنف.</p>
<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨٤١ (١٨٤٨)NR=١٣(١١)</p>	<p>عندما يحل السلام في دارفور، ويتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم، ينبغي أن يسمح للبدو بالمرور عبر الأوطان وقرى المزارعين طالما أنهم حصلوا على إذن من الشيخ المحلية.</p>
<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨٢٤ (١٨٣٤)NR=٣٠(٢٥)</p>	<p>عندما يحل السلام في دارفور، ويتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم، ينبغي تحديد طرق المرور البدوية كجزء من اتفاقات السلام، وأن يتم بعد ذلك رصدها من قبل الوكالات الدولية، وينبغي السماح للبدو بالمرور حتى لو اعترض المزارعون على ذلك.</p>
<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨٢٨ (١٨٣٩)NR=٢٧(٢١)</p>	<p>عندما يحل السلام في دارفور، ويتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم، ينبغي أن يطلب من البدو دفع رسوم للمزارعين الذين يعبرون أراضيهم مع قطعانهم.</p>
<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨٤١ (١٨٤٧)NR=١٥(١٣)</p>	<p>عندما يحل السلام واثمكن من العودة إلى وطني، على القبائل البدوية العربية أن تكون قادرة على الاستقرار وزراعة الأراضي غير المستغلة بالقرب من أرضي دون الحصول على إذن، طالما هي سلمية.</p>
<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨٤٢ (١٨٤٦)NR=١٢(١٢)</p>	<p>عندما يحل السلام واثمكن من العودة إلى وطني، على القبائل البدوية العربية أن تكون قادرة على الاستقرار والزراعة في القرى القريبة من قريتي بعد طلب الإذن من الشيخ أو الشرتاي.</p>
<p>موافق بشدة موافق إلى حد ما غير موافق إلى حد ما غير موافق أبداً</p> <p>١٠٠ ٢٥ %٠</p> <p>ن=١٨٣٦ (١٨٤٣)NR=١٨(١٥)</p>	<p>عندما يحل السلام واثمكن من العودة إلى وطني، على القبائل البدوية العربية أن تكون قادرة على الاستقرار والزراعة في القرى القريبة من قريتي بعد دفع رسوم لاستخدام الأراضي.</p>



عائلة من اللاجئين الدافوريين الواصلين حديثاً،
خارج مخيم أوري كاسوني، شرق تشاد.



التوصيات

التوصيات

إلى حركات التمرد في دارفور:

■ توخّذوا؛ إذا كانت الوحدة المطلقة غير عملية، فعلى الأقل يجب تحسين علاقات العمل مع المجموعات الأخرى وتطوير مناهج التفاوض التكميلية. إترفوا بأنه ليس هناك تقريباً أي دعم بين أوساط اللاجئين لبدأ «عدم التعاون» بين الجمعات، ولا سيما بين جيش تحرير السودان/عبد الواحد وحركة العدل والمساواة.

■ شاركوا في عملية السلام التي يتوسط فيها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدفع عن مصالح اللاجئين.

■ حافظوا على التواصل مع السكان المشردين وتصرفوا بطريقة تستجيب تماما لمصالحهم.

إلى الإدارة الأهلية في دارفور:

■ واصلوا الجهود لتحقيق المصالحة المحلية باستخدام آليات العدالة التقليدية.

■ شجعوا المجموعات المتمردة على التوحد.

■ ابدلوا الجهود لزيادة التواصل مع اللاجئين لمعالجة موضوع فقدان الثقة بالزعماء التقليديين في السودان الذين لم يغادروا مع شعبيهم.

إلى المحكمة الجنائية الدولية:

■ اعملوا مع الدول الأطراف لضمان اعتقال ومحاكمة الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، وأحمد محمد هارون (أحمد هارون)، وعلي محمد علي عبد الرحمن (علي كوشيب).

■ حققوا، وواصلوا اعتقال ومحاكمة جميع المسؤولين الحكوميين وقادة الجيش الحكومي، وقادة الجنجويد الذين يشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية في دارفور.

الهدف من "أصوات الدارفوريين" يتفرّع الى قسمين: أولاً، توثيق آراء اللاجئين الدارفوريين في تشاد حول الشروط اللازمة لتحقيق سلام عادل في دارفور. وثانياً، إحالة هذه المعتقدات بدقة إلى راسمي السياسات، والأطراف المتفاوضة، ووسطاء السلام، وغيرهم من أصحاب المصلحة، على أمل أنها سوف تأخذ وجهات نظر اللاجئين في الاعتبار عند صياغة السياسات ذات الصلة بدارفور.

بالنسبة الى بعض القضايا، فإن النتائج تشير بوضوح الى كيف يعتقد اللاجئون أنه ينبغي للأطراف الفاعلة هيكلية السياسة. في هذه الحالات تدفقت التوصيات من النتائج بطريقة مباشرة. أما في ما خص القضايا الأخرى، فكانت الآثار المترتبة على السياسات من النتائج أقل وضوحاً. لذا قمنا بمجهود كبير للتوصل الى استنتاج توصيات محدودة لهذه الحالات الأخيرة.

على هذا النحو، جاءت هذه التوصيات من البيانات التي جمعناها لتمثل ما فهمناه حول أفضليات السكان اللاجئين المعلنة ومعتقداتهم.

إلى حكومة السودان:

■ تفاوضوا، ووقعوا، ونفذوا اتفاق سلام عادل في دارفور يوفر ضمانات أمنية للسكان المدنيين، ويعطي تعويضات مالية كافية لجميع ضحايا النزاع، ويقدم لدارفور حصة من ثروة السودان الاقتصادية والسياسية التي تتناسب مع حجم سكانها.

■ فوا بالتزاماتكم بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٩٣، وهذا يشمل تسليم المحكمة الأفراد الخاضعين لأوامر اعتقال المحكمة الجنائية الدولية.

■ اتخذوا فوراً جميع الخطوات اللازمة لضمان سلامة وأمن المدنيين، وذلك بإصدار أوامر للقوات المسلحة بعدم الإساءة إلى السكان المدنيين، و نزع سلاح ميليشيا الجنجويد وغيرها، وعن طريق منع الهجمات من جانب جميع الجهات الفاعلة المسلحة، واحترام اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة.

■ اعترفوا أن اللاجئين يعتبرون التعويضات الفردية أهم بكثير من تعويض المجتمع.

■ قدموا تعويضات للمجتمعات المحلية على شكل مشاريع تنموية، ولاسيما في مجالي التعليم والصحة، على أن تدار من قبل قادة المجتمع.

■ ينبغي أن تحدّد مبالغ التعويض وتوزّع من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

■ على حكومة السودان أن تدفع كلّ التعويضات.

■ تقاسم السلطة والثروة

■ اعطوا السلطة السياسية على الصعيد الوطني لدارفور، بما يتناسب مع عدد سكانها.

■ روجوا للانتخابات التي يمكن أن يشارك فيها كل دارفوري، بغض النظر عن المكان الذي يقيم فيه.

■ خصصوا دارفور بحصة عادلة من عائدات الموارد الوطنية ومصادر أخرى، بما يتناسب مع عدد سكانها.

■ ادرجوا الدارفوريين في الخدمة المدنية وغيرها من المناصب في القطاع العام.

■ الأرض

■ اعترفوا بحق الجميع بالعودة إلى أرضه من دون استثناء.

■ اعترفوا بأن معظم اللاجئين يرغبون بالعودة إلى أرضهم، ومن هنا ضرورة جعل المناطق الريفية مراكز إغاثة وإنعاش وتنمية، وابدلوا جهوداً أمنية لتسهيل عودة اللاجئين.

■ اطلبوا من أيّ شخص استولى على أرض من خلال النزاع إخلاءها فوراً.

■ العدالة

■ اعترفوا أنه لا يوجد بين أوساط مجتمع اللاجئين اي دعم للعفو ولا حتى مشروع اقتراح لبنود عفو غير مشروط.

■ اتخذوا خطوات ملموسة لزيادة التفاعل مع المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع ولتثقيفهم حول ولاية المحكمة والإجراءات والجهود المتعلقة بالصراع في دارفور:

■ حافظوا على وجود ميداني دائم في شرق تشاد.

■ اعملوا مع فرع التواصل من قسم الإعلام والتوثيق للحفاظ على خطوط اتصال مفتوحة مع السكان اللاجئين من خلال الزيارات الميدانية واستخدام قنوات اتصال متاحة على نطاق واسع مثل الإذاعة الناطقة باللغة العربية.

■ وجّهوا قسم "مشاركة المجني عليهم وجبر اضرارهم" الى ابلاغ الضحايا عن حقهم في المشاركة في إجراءات المحكمة الجنائية الدولية وطلب جبر اضرارهم. وسهلوا عملية تقديم الطلبات واقبلوها باللغة العربية.

■ اوقفوا وصف ضحايا الصراع بالفور، والزغاوة، والمسالييت فقط واعترفوا بتجربة قبائل الأقليات.

الى فريق دعم الوساطة المشترك (الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة)، و الى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور UNAMID، و الى الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الافريقي المعني بالتنفيذ في السودان، و الى جميع الأطراف المشاركة في عملية السلام:

ما يشير قلق مجتمع اللاجئين، ليس فقط مضمون الاتفاق ولكن أيضا العملية التي يتم من خلالها تشكيل الاتفاق. وينبغي أن يقوم الوسطاء بالعمل معاً لضمان أن أي اتفاق للسلام سيعكس الرغبات المعلنة لمجتمع اللاجئين، ولاسيما:

■ المادة:

■ الأمن كأولوية قصوى

■ نفذوا اتفاق وقف إطلاق النار تحت مراقبة دولية.

■ انزعوا سلاح الجماعات شبه العسكرية وسلاح الجنجويد تحت رقابة المجتمع الدولي.

■ انشروا وحدات الجيش والجماعات المدنية - بما في ذلك مراقبين لحقوق الإنسان عزّل وفرق الحماية - في الميدان لرصد تنفيذ الاتفاقات الأمنية.

■ التعويض

■ قدموا تعويضات مباشرة لجميع الأفراد الذين عانوا من العنف في دارفور، على ان يكون التعويض تعويضاً مالياً.

■ سير العملية:

■ مشاركة المتمردين

■ شجعوا الوحدة بين المتمردين.

■ احضروا حركة العدل والمساواة، وجيش تحرير السودان/عبد الواحد إلى عملية السلام في الدوحة، واعترفوا أن جزءاً كبيراً جداً من اللاجئين لن يشرع أي عملية سلام ما لم تشارك فيها هذه الجماعات.

■ مشاركة المجتمع المدني

■ ضموا ممثلين عن المشردين داخليا، وعن اللاجئين، وعن الزعماء التقليديين، وعن النساء، وعن منظمات المجتمع المدني، في جميع مراحل عملية السلام.

■ اختاروا ممثلي المجتمع المدني بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة.

■ قدموا الدعم الكامل لعملية السلام في الدوحة:

■ اعطوا الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة (فريق دعم الوساطة المشترك)، وقسم الشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور UNAMID، جميع الموارد اللازمة للتوسط في عملية سلام ناجحة وشاملة.

■ اضغطوا على الحكومة السودانية، وعلى حزب المؤتمر الوطني على وجه الخصوص، لتقديم ضمانات أمنية حقيقية، بما في ذلك رقابة دولية على عملية نزع السلاح.

■ سهلوا مشاركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد وحركة العدل والمساواة في المفاوضات.

■ قدموا الدعم الكامل لجهود المحكمة الجنائية الدولية لدارفور فيما يتعلق بالتحقيق واعتقال ومحاكمة المتهمين بارتكاب الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة.

■ امتنعوا عن تقديم المساعدة العسكرية لحكومة السودان واعملوا على منع الدول الاخرى من القيام بذلك.

إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة:

■ جددوا تفويض بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور.

■ تأكدوا من أن تؤمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور UNAMID كل الدعم المالي، واللوجستي، والتقني، فضلا عن الموظفين المناسبين لتنفيذ تفويضها على اكمل وجه.

■ ركزوا على دعم وتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ تلك الجوانب من تفويضها المتعلقة بنزع السلاح، وحماية المدنيين، والمساعدة في تيسير عملية سياسية شاملة.

■ اتخذوا خطوات بالتعاون مع حكومة تشاد للسماح باستمرار نشر القوات التشادية والدولية لتأمين وحماية اللاجئين الدارفوريين.

■ اتخذوا موقفاً من قرار "عدم التعاون" الذي أصدرته الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية بحق حكومة السودان في ما يتعلق بقضية أحمد هارون وعلي كشيبي، كي يصار الى تشريع عملية القبض عليهم.

إلى المجتمع الدولي:

■ تأكدوا من أن يكون التركيز الأساسي لسياستكم الخارجية متمحوراً حول توفير السلامة والأمن لشعب دارفور.

■ وفروا كل الدعم المالي، واللوجستي، والتقني، فضلاً عن الموظفين اللازمين لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في دارفور UNAMID لكي تنفذ تفويضها على افضل وجه.



مرحلة الحضارة في واد جاف،
مخيم بريدجينغ، شرق تشاد.





الملحق: المنهجية

الإدارة والسرية

تصميم أداة المسح

كان المسح يدار من قبل المقابل. وتمت قراءة بروتوكول موافقة شامل على كل من تمت مقابلته. أسماء الجميع بقيت مجهولة باستثناء بعض قادة المتمردين الرفيعي المستوى الذين طلبوا نشر أسمائهم.

أخذ العينات

اخترت استراتيجيتنا العينية عينات بحثها من مجتمع «القادة» ومجتمع «المدنيين».

القادة: شملت عينة الزعماء قادة المجتمعات المحلية فضلا عن قادة من حركات التمرد. وتم اختيار الزعماء من مجموعة من عينة مريحة ومن محاولة لمقابلة شيخ كل كتلة في كل مخيم للاجئين. كما أجريت مقابلات مع زعماء المتمردين خارج المخيمات، عندما كان ذلك ممكنا. وأجريت مقابلات مع ما مجموعه ٢٨٠ من القادة وتم إدراجها في مجموعة البيانات. كل النتائج المبينة أعلاه تتعلق فقط بالقادة الـ ٢٥٠ الذين كانوا يقيمون في المخيمات، لأنهم مختلفون جدا عن المتمردين وقادة التمرد، وغيرهم من القادة ذوي الرتب العالية الذين تمت مقابلتهم على حدا. على الرغم من أننا سعينا لإنشاء نموذج يعبر على نطاق واسع عن السكان للاجئين، وخاصة فيما يتعلق بنوع الجنس والعرق، يجب التأكيد على أن هذه ليست عينة عشوائية.

المدنيين: أجريت مقابلات مع ١٨٧٢ من المدنيين، استهدفت البالغين (١٨ سنة فما فوق) من اللاجئين الدارفوريين الذين يعيشون في ١٢ مخيما للاجئين الدارفوريين في شرق تشاد. أخذنا عينات اضافية من عدة مجموعات للحصول على أفضل قوة إحصائية للمقارنات. واحتمال أخذ عينات فردية من البالغين كانت ٠,٧٥٪.

استخدمنا في هذا البحث أسلوب العينة الطبقيّة العشوائية، وفقاً للموقع الجغرافي (مخيم ومربع)، والجنس. وكانت الطبقة الأولى الموقع الجغرافي، على أن يكون عدد المقابلات من مربع معين في معسكر ما متناسبا مع عدد سكان المربع. وكانت العينات منتقاة من كل مربع بالتساوي من النساء والرجال، ممّا أدى الى الإفراط في أخذ العينات من الرجال، لأن نسبتهم الطبيعية في المخيم كانت تقارب الـ ٣٥٪. وسجل عرق المشاركين، لكنه لم يستخدم كأساس للطبقية.

بما أنه لا توجد عناوين شوارع ثابتة في المخيمات تحدّد المساكن، تم اختيار الأسر داخل كل مربع عشوائياً وفق الأسلوب التالي: أولاً استخدمنا البيانات الموجودة في مكتب تنسيق الشؤون الانسانية

لقد صمم الاستبيان على مدى فترة ١٨ شهرا وذلك بالتشاور مع خبراء أكاديميين وأعضاء من الشتات الدارفوري. في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، جربت نسخة من الدراسة في أوساط مجتمع الشتات الدارفوري في بروكلين في مدينة نيويورك. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٠٨، تم عمل مسح تجريبي في تشاد. وشمل ذلك إجراء مقابلات ومجموعات تركيز مع اللاجئين في نجامينا وأبيشي، ومخيم غاغا. وفي آذار/مارس عام ٢٠٠٩، تمت تجربة هذا الاستبيان في مجتمعات الشتات الدارفوري في المملكة المتحدة.

وشملت الدراسة أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة. هناك نسختان من وثيقة المسح: مسح المدنيين، مع مدنيين عاديين تم اختيارهم عشوائيا، تضمن ما يقارب الـ ٧٥ سؤالاً واستغرق حوالي ساعة واحدة. ومسح القيادة، لزعماء المجتمع القبلي، والمدني، ولقادة المتمردين، تضمن تقريبا ١٢٥ سؤالاً واستغرق حوالي ساعتين لإجراءه. وشملت أسئلة استفتاء القيادة جميع الأسئلة التي طرحت على المدنيين بالإضافة إلى أسئلة إضافية تعالج قضايا محددة لقيادة اللاجئين.

اللغة والترجمة

لقد كتب الاستبيان باللغة الانكليزية وترجم لاحقا من قبل اثنين من المترجمين إلى اللغة العربية السودانية. ثم قورنت هذه الإصدارات ودمجت. عادت وترجمت هذه النسخة المعدلة إلى اللغة الإنكليزية من قبل مترجمين اثنين إضافيين. عقدت مائدة مستديرة للمترجمين ناقش خلالها الأربعة جميع إصدارات المسح، وأصدرت النسخة النهائية. وقد ترجمت هذه الصيغة إلى الفور والزغاوة والمساليات. ولأن هذه اللغات غير مكتوبة عادة، كانت الترجمة فونيتيكية باستخدام الحروف العربية.

فريق البحث الميداني

يتألف فريق بحثنا من ٢٧ شخصا، ٢٦ منهم كانوا متمردين في تشاد خلال عملنا الميداني. وتضمن الفريق ١٨ من المغتربين الدارفوريين المقيمين في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وتشاد، سبعة منهم كانوا من النساء. كل المقابلين ما عدا واحد كانوا يجيدون اللغة العربية الدارفورية. كما تحدثت الغالبية الفور، والزغاوة والمساليات. وحضر كل عضو في الفريق دورة تدريبية لمدة ١٠ أيام على منهجية الدراسة والإدارة. وكان ما يقارب جميع أعضاء الفريق قد عمل أو عاش في السودان أو تشاد ولديه خبرة واسعة في بيئات مخيمات اللاجئين.

المحددة في البداية.

وتم الاحتفاظ بنظام إجراء الاستبدال الاحتياطي حتى آخر يوم من أيام أخذ العينات في معسكر معين. ولضمان تلبية احتياجاتنا من العينات في هذا المخيم المعين، سمح للمقابلين في اليوم الأخير من أخذ العينات (مرة أخرى بعد زيارة البيت الأصلي والمحدد ضمن السالا الاحتياطي)، باستخدام أسر احتياطية متعددة (ضمن السالا الأصلي). وبدلاً من ذلك، إذا أفيد في اليوم الأخير لأخذ العينات أن الفرد الذي تم اختياره موجود في مكان عمومي محدد خارج المنزل، يتم اختيار بديل عنه من نفس الموقع الذي أفيد أنه موجود فيه.

على سبيل المثال، إذا كان الفرد في السوق، يتم البحث عن شخص آخر في السوق يماثله من حيث العرق والجنس والعمر التقريبي. ويتم ذلك عن طريق تقدير عدد الأفراد في السوق، ثم اختيار رقم عشوائي بين واحد والعدد الإجمالي المقدر. ثم عد الأفراد من زاوية معينة حتى الوصول إلى الشخص المناسب لهذا العدد. وإذا كان الشخص المحدد من قبل هذه العملية ليس من العمر المستهدف (تقريباً)، والجنس، والعرق الذين اختيروا، يتم حينها اختيار الشخص التالي (عد في نفس الاتجاه) المطابق لهذه الخصائص. ندر إجراء هذا الاستبدال الاحتياطي، وكانت العينة من المشاركين في هذا الشكل أقل من ٢٠.

الإفراط في أخذ عينات مجموعات الأقليات العرقية

العديد من المجموعات العرقية في مخيمات اللاجئين شرق تشاد عددها صغير، وبالتالي كانت موجودة فقط بأعداد ضئيلة في العينة لدينا. مما جعل المقارنات ذات المغزى بين هذه المجموعات شبه مستحيلة. للتصدي لهذا، أفرطنا في أخذ العينات من جماعات الأقليات العرقية التي يشكل سكانها أقله ٨٪ من عدد اللاجئين الذين يعيشون في شرق تشاد أو أكثر. وكانت هذه الجماعات الفور والمسيرية جبل، التاما، الإيرينغا، والداجو.

وكانت قبيلة الفور الأكبر بين هذه الأقليات العرقية في المخيمات، في حين أنها تشكل جزءاً كبيراً من السكان في دارفور. ولذلك، فإننا أفرطنا في أخذ العينات من الفور لضمان جمعنا ١٥٠ استطلاعاً. (العينة العشوائية أمّنت تقريباً ٥٠ استطلاعاً، الأمر الذي تطلب منا جمع ١٠٠ إضافية تقريباً). بالنسبة للفئات الأخرى، العينة العشوائية أمّنت ٢٥ استطلاعاً، ونحن أضفنا ٧٥.

ومن الملاحظ أن أفراد أيّ قبيلة من قبائل الأقليات العرقية توزعوا على اثنين أو ثلاثة مخيمات لاجئين فقط. على الرغم من ذلك، لم يتم جمع عينات مجموعات الأقليات العرقية من أيّ مخيم ما لم يكن

في الأمم المتحدة، والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وزعماء القبائل لتحديد عدد الأسر في مربع معين. ثانياً، حدّدنا عدد الأسر التي يجب أن تؤخذ منها العينات من مربع معين (nblock) للحفاظ على صدق نسبية العينة. ثمّ انتقينا سلسلة أرقام بين واحد والرقم الذي يمثل عدد الأسر في ذلك المربع بطريقة عشوائية. وبهذه الطريقة أصبح لدينا سلسلة من الأرقام تدلنا بشكل واضح على البيت المعين في المربع المحدد الذي يجب أن نأخذ عينتنا منه. طبعت هذه الأرقام على ورقة وزّعت على الباحثين الذين أوكلت اليهم مهمة إجراء المقابلات، والذين درّبوا بعناية على عدّ المنازل في المربع المسند اليهم، بدءاً من أي ركن من أركان المربع، وذلك باستخدام طريقة احتساب موحّدة. وعدّ المقابلون الأسر بهذه الطريقة حتى بلوغهم المنزل الذي يتناسب والعدد المنتقى عشوائياً.

وما أن يتمّ تحديد المنزل، يتمّ الاقتراب منه لتحديد ما إذا كان فيه أيّ بالغين موجودين أم لا، وفي هذه الحالة إذا ما كانوا سيعودون إلى المنزل. في حال وجود البالغين في المنزل، يحدّد المقابل عددهم ويتمّ اختيار أحد هؤلاء البالغين عشوائياً باستخدام ورقة مدوّنة عليها أرقام عشوائية تستجيب لمختلف الأحجام الأسرية الممكنة (حجم الأسرة: عدد الأشخاص المنتمين إليها). كانت لكل منزل من المنازل في المربع الواحد فرصة متساوية كي يتمّ اختياره (مع الأخذ بعين الاعتبار أن يتناسب عدد الأسر التي سيتمّ اختيارها مع مجموع عدد السكان في ذلك المربع). وبما أن القيود اللوجستية فرضت علينا هذه الطريقة العشوائية لاختيار الأسر وليس الأفراد، كان لا بدّ من أن نوضّح أن فرص الأفراد الذين يعيشون في أسر صغيرة أفضل من فرص الأفراد المنتمين إلى الأسر الكبيرة. لم يكن هناك من مفرّ من استخدام هذه الطريقة إذ لم يكن لدينا بيانات عن حجم كل أسرة.

في بعض الحالات، كان الفرد المختار عشوائياً غير موجود في المنزل عند زيارة المقابل. سعينا للتقليل، قدر الإمكان، من استخدام «النسخ الاحتياطية» للتحديدات المنزلية التي من شأنها أن تحيز العينة تجاه الأفراد الذين كان إيجادهم في المنزل أكثر سهولة. وهكذا، عندما لا يكون الفرد الذي اختير عشوائياً موجوداً، بذلنا كل جهد ممكن لملاحقة هذا الشخص وترتيب موعد لقاء معه. وكان يصار إلى زيارة المنزل مرة أخرى في وقت لاحق من ذلك اليوم وفي الأيام اللاحقة اثناء وجود فريق الباحثين في هذا المعسكر (عادة من ثلاثة إلى أربعة أيام). وفي حال رفض الشخص المشاركة أو تعذر العثور عليه، كانت تتم مقابلة مع أسرة احتياطية واحدة فقط. وقد تم اختيار هذا المنزل الاحتياطي من داخل نفس السالا (مجموعة منازل) كالتي كان ينتمي إليها المنزل المحدد في البداية، وذلك باستخدام رقم عشوائي. وتم اختيار هذه الأسر الاحتياطية من نفس السالا لأن الأسر فيها تميل إلى أن يكون لديها خصائص مماثلة (العرقية والأصول، وتاريخ وصولهم إلى المخيم، وما إلى ذلك)، مما يجعل هذه الأسر أفضل بدائل للأسرة

المتعلقة بكل مجموعة من البيانات بالردود ذات «المعيار الذهبي»، التي حددت من بين عدة تصنيفات (موضوعة من قبل سبعة مصنفين) بعد تحكيم الباحثين الأساسيين على أي نقاط خلاف. لم يستخدم أي مصنف لم يتمكن من تحقيق مستوى من الدقة يبلغ ٨٥٪ أو أعلى. في الأسئلة التي سمح فيها بردود متعددة، كان على المصنفين تصنيف جميع الردود بشكل صحيح كي يعتبر أنه أجاد تصنيفه. تبين أن هذا النظام كان ذو مستوى عال، وما كان ليكون كذلك لولا إدخال التحسينات على نظام التصنيف وتقديم إرشادات عنه بشكل محكم التفصيل والوضوح.

الترجيح

لضمان أن تعبر إحصاءاتنا بدقة عن سكان مخيمات اللاجئين شرق تشاد، تم ترجيح البيانات المستقاة من آراء المدنيين لأكثر النتائج المعروضة هنا لتصحيح الانحرافات الناجمة عن الجنس والعرقية والنسب بين السكان. أيضاً، وبسبب القيود اللوجستية، قمنا أحياناً بأخذ نسب أكثر أو أقل مما هو مرغوب فيه من المجيبين في معسكر معين لضمان التناسب. وقد تم حساب الأوزان ببساطة عن طريق احتساب نسب عينة عرقية متوقعة حسب نوع الجنس نظراً لأحجام العينات لدينا، وتقسيمها على النسب الفعلية للعينة لدينا في هذه المجموعات الفرعية.

وهكذا، أعطي الرجال وزناً أقل من ١ لعكس الإفراط بأخذ العينات منهم، وكذلك الأقليات العرقية التي تم أخذ عينات أكثر منها. والنساء والفئات التي لم نفرط في أخذ العينات منها أعطيت أوزان أكبر من ١ لإعادتها إلى الأوزان النسبية المناسبة. باستخدام هذه الأوزان، أصبح عدد الملاحظات المرجح في كل مجموعة فرعية من الجنس، والأصل العرقي، والمخيم يتناسب مع حجم هذه المجموعات من السكان بالكامل. البيانات عن «الزعماء» كانت دائماً تعامل مع تحليلات مستقلة، دون ترجيح.

إدخال المعلومات والترجمة

أدخل أعضاء الفريق ردود المسح في قاعدة بيانات محوسبة أثناء عملهم في الميدان، وبعد انقضاء فترة العمل الميداني. ترجمت الردود إلى اللغة الإنكليزية وأدخلت. وأنتجت الاحصاءات الواردة في هذا التقرير باستخدام برنامجي ماتلاب والستاتا.

فيه على الأقل ١٥٪ من أفراد هذه المجموعة. وكان عدد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في كل مربع أقلية عرقية يتناسب مع عدد سكان تلك المجموعة العرقية في ذلك المربع. وتم حساب هذا على أساس البيانات الحالية من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وتم تحديثها كلما أمكن ذلك مع مصادر المعلومات المحلية. اختلفت تفاصيل هذا النهج إلى حد ما بحسب المخيم وذلك بسبب الاختلافات في توافر المعلومات:

١. في أفضل الأحوال، تم تحديد جميع الأسر من العرقية المطلوبة مسبقاً، ثم أخذت العينات عشوائياً.

٢. في ثاني أفضل الحالات، لم تكن معلومات الأسرة العرقية متوفرة، ولكن كان من الممكن معرفة أي سالات تحتوي على أعضاء من العرقية المطلوبة. ثم استخدم اختيار عشوائي لتلك السالات، يليه اختيار عشوائي للأسر في داخلها.

٣. وأخيراً، إذا لم تكن المعلومات متوفرة على مستوى الأسرة أو على مستوى السالا، اخترنا عشوائياً من الأسر على نحو يتناسب مع عدد أفراد المجموعة العرقية المعينة التي تعيش في مربع معين.

في الحالات العشوائية للسالا أو المربع (٢ أو ٣ أعلاه)، أعطي المقابلون مرة أخرى أرقاماً تتناسب مع الأسر التي كان عليهم أن يجدها بالعد. إن لم تكن الأسرة من المجموعة العرقية المستهدفة، يتم أخذ الأسرة التالية التي تنتمي إلى المجموعة المستهدفة.

قرارات تصنيف المعلومات

أخذت القرارات بشأن كيفية تصنيف الردود غير الموحدة على الأسئلة المفتوحة على عدة مراحل. أولاً، شكل أعضاء فريق البحث من خلال قراءة الردود ما يقارب (ولكن ليس كلياً) قائمة شاملة من الفئات، ثم حاول المصنفون الاستفادة من نظام التصنيف على ما يقارب الـ ٦٠ مسجلاً على أساس تجريبي، والإبلاغ مرة أخرى عن أنواع ردود الفعل التي لا تناسب أي من الفئات أو كان من الصعب تصنيفها. وقد أدخلت تعديلات على أساس هذه الملاحظات وقام المصنفون مرة أخرى بتصنيف دفعة جديدة من ٦٠ مسجلاً، والإبلاغ مرة أخرى عن أي صعوبات. وبصفة عامة، نحن أخطأنا عندما خلقنا فئات أكثر من حاجتنا، بحيث تكون البيانات من الفئات التي نعتبرها متشابهة جداً قابلة للدمج في وقت لاحق لأغراض العرض.

موثوقية المصنفين

في البداية طلب من كل مصنف من مصنفينا الوصول إلى مستويات موثوقية من ٨٥٪ أو أعلى. ولتقييم الموثوقية، قورنت ردود كل مصنف

فترات الثقة

«أعمدة الخطأ» التي تظهر على العديد من الرسوم البيانية تشير إلى ٥٩٪ من فترات الثقة حول كل تقدير. ذلك يعني أنه إذا أجرينا هذا المسح عدة مرات أخذين في كل مرة عينة جديدة من السكان المصنفين في موضوع البحث؛ فإننا نتوقع أن ٥٩٪ من الإجابات ضمن حدود «فترة الثقة». أي أنه ٩٥٪ من هذه الإجابات ستكون مُماثلة للإجابات التي حصلنا إليها في هذا البحث. هذا يعني أن «فترة الثقة» تعكس درجة التغيير المتوقعة في الإجابات نتيجة لعامل الصدفة في إختيار النموذج. «فترة الثقة» قد تكون مفيدة في تقييم و معرفة ما إذا كانت نسبة السكان، ذو الإجابات المختلفة، تختلف «فعلياً» ام أن هذا مجرد إختلاف نتيجة الإختيار العشوائي لنموذج السكان.

مثلاً، خذ في الإعتبار سؤالاً يحتمل إجابتيين: إجابة (أ) و إجابة (ب). إذا إنعدم التداخل بين فترات الثقة لتقدير إحتتمالات الإجابة (أ) و الإجابة (ب)، فإن ذلك يدل دلالة واضحة على أن الفرق بين التقديرين يختلف عن الصفر، وهذه الحالة صحيحة في ٥٩٪ على الأقل من الحالات إذا ستمررنا بإخذ العينات. وهذا يعني، يمكن اعتبار أن معدلات الاستجابة الكاملة مختلفة حقا مع درجة عالية من الثقة عندما لا تتداخل فترات الثقة. علماً بأن الإختبار التقليدي لمعرفة نسبة اللذين إختاروا الإجابة (أ) مقابل هؤلاء اللذين إختاروا الإجابة (ب) يتطلب جمع النسبتين إضافة للإنحراف المعياري إلى مقياس تقديري جديد. على سبيل المثال في شكل «إحصائية تي»، التي لديها فاصل ثقة مستمد من مجموعة من البيانات من (أ) و (ب). ولا يمكن عرض هذا كأشرطة خطأ بسهولة كما في الرسم البياني. بدلا من ذلك تحديد ما إذا كان تداخل فترات الثقة من ألف وباء يوفر اختبار مناسب (ومحافظ) ما إذا كان الفرق بين التقديرات ذات دلالة إحصائية تتجاوز مستوى ٩٥٪.

تشكرات

القادري، جاستن مادن، وخزعلي محمد الخزعلي، وتينجي نكوسي، وتشيدي أودينكالو، وهايدي أوفريبك، وسمير بادانيا، وماغي راي، وروب ساتروم، ومايكل سلافينس، وخميس عوات سليمان، وألينا وولفلينك، وكل من قدم الوقت والدعم بأي شكل من الأشكال.

كما نعرب عن شكرنا العميق للمشاركين في المسح لتبادل وجهات نظرهم معنا.

مصادر التمويل

وزارة الخارجية الأمريكية

Humanity United

Open Society Institute

Virginia Wellington Cabot Family Foundation

National Endowment for Democracy

Sigrid Rausing Trust

Avaaž

Bridgeway Foundation

Res Publica

مجهولون

سحاء العديد من الأفراد

لما كان هذا المشروع ليكون ممكناً لولا تضافر جهود العديد من الزملاء، والمستشارين، والأصدقاء، والمنظمات الشريكة، والداعمين الماليين.

نقدّم شكرنا العميق وامتناننا للعمل المضني الذي قام به الصديق والزميل، الراحل مبارك سعد. سنفتقدك دائماً.

نقدم جزيل الشكر إلى كريس فاربر، وين إيدلسون، وريكن باتيل، وتوم بيريلو، وجيم سيلك، وجون سيدون، وميرلن بازي. كما ونشكر بشكل خاص بنجامين بليمر الذي لولا رؤيته والتزامه لما رأى هذا المشروع النور.

ونود أن نعرب عن امتناننا للمنظمات الشريكة لنا. وعلى وجه الخصوص، نحن نشكر بلانش فوستر من مشروع إعادة تأهيل دارفور؛ ورحمة ضيف الله، وبشارة دوزا، ولورا ليمولي من رابطة سكان دارفور في نيويورك؛ وألما كينونس، وإيان كيث، وفيرونيك جراهام. كما ونشكر صابرينا حمادي من آفاز، وسام بيل من شبكة التدخل في الإبادة الجماعية. ونود أن نشكر الأعضاء المؤسسين لـ٢٤ ساعة من أجل دارفور، لوري بول، ونيل غوشال، وببيدش سارما، وجايسون بيلماير.

وتم التحسين في أسئلة المسح وفي تصميم البحث بعد تلقي التعليقات المفيدة والمشورة من اليكس دي وال، توم دانينبوم، إليزابيث فيلبس، واليوت موريسون، وجايديد موكرجي، وجون موريرا، وألكسندرا سيكوت-ليفيسك، ومايكل كيفاين، وجوناتان هورويتز، ودايفيد باكبايندر، وجيرارد ماكهيو، وفيكنتور تانر، وسليمان بالدو.

وقد قدمت نينا ماك موري وسارة توليفسون مساعدة رائعة في مجال البحوث وعملنا بلا كلل للمساعدة في إعداد البيانات للتحليل. كما قدم كل من ماشيو أندروز، وجون ديبيليس، وجيسلين فرايلي، وصديقة حميد، وكيلي كيرنز، وجوشوا كينيدي، وجايسون كيم، وميلاني ماكهيو، وميا نيومان، وإيفيلينا رودنيكا، وميشيل شميتز، ومارلوس سيستيرمانز، وستيفاني ستالبرغ، وايفان تانر، ودانيلا تاغاشيان مساعدة قيمة في البحوث. أما خدمات الترجمة المحترفة فقد أمنها كل من بخيت إسماعيل دهيّة، وسماح عجباني، وإبراهيم هارون، ومهي حداد، ومصطفى شريف وفيكي بطرس.

ونشكر أيضاً جوناتان تشيتنر، ودونا داوسون، وموسى ميغيدجي دجيبر، وجوش دريك، وكيران فيتزجيرالد، ومارتي فلاكس، وترايسي غرد، وعبد الله حسن، وكارن هيرشفلد، ومات إيبكار، وماكسويل

معلومات حول كيفية الاتصال

٢٤ ساعة من أجل دارفور هي منظمة متخصصة في البحوث المتعلقة بالصراع في دارفور، السودان.

أصوات الدارفوريين

© ٢٤ ساعة من أجل دارفور، يوليو ٢٠١٠

24 HOURS FOR DARFUR

857 BROADWAY, 3RD FLOOR

NEW YORK, NY 10003 USA

www.darfurianvoices.org

جوناثان لوب، مدير

jloeb@24hoursfordarfur.org

بنجامين نايمارك روز، مدير الدعوة

bnr@24hoursfordarfur.org

ماثيو بولبي، مدير البحوث

mbowlby@24hoursfordarfur.org

© تصوير كريستوفر فاربر | christopherfarber.com

© التصميم الجرافيكي لجوناثان شنتير | uomostudio.com

© التصميم الجرافيكي للنسخة العربية لديانا بازي | dianabazi.carbonmade.com



شاب يحمل قدرًا من المياه المسحوية من بئر حفر يدويًا،
مخيم قوز أمير للاجئين، شرق تشاد.





نساء يحملن الماء إلى ديارهم،
مخيم جبل، شرق تشاد.













مخيم فرشاننا للاجئين، شرق تشاد.



